



د. كازم الببلاوي

د. كازم الببلاوي

محنة الاقتصاد
والاقتصاديين

الطبعة الأولى

١٤١٠ هـ - ١٩٨٩ م

جميع حقوق الطبع محفوظة

© دار الشروق

القاهرة - ١٩ شارع حسان - هاتف ٣٩٤٨١٤ - ٣٩٤٤٧٨

رقم التسجيل - ٥٠٥١ SHROK TIN

بيروت - ص ب ٨١٦١ - هاتف ٣١٨٥٩ - ٨١٧٧٦٥ - ٨١٧٤١٢

رقم التسجيل - ٥٠٥١ SHROK 201751.E

د. كازم الببلاوي

محنة الاقتصاد والاقتصاديين

دار الشروق

المجلة للفنان حلمى التولى

المحتويات

| | |
|-----|---|
| ٧ | تقديم |
| | ١ - مفهوم الاقتصاد المصرى المعاصر : |
| ١٣ | - محنة الاقتصاد والاقتصاديين |
| ٣٥ | - انطباعات عن الاقتصاد المصرى |
| ٥٥ | - لحظات الحقيقة : قوة فى السياسة وضعف فى الاقتصاد |
| | ٢ - عن المستقبل والحتمية : |
| ٦٣ | - المشروع التاريخى : عناصر للحوار |
| ٧١ | - مستقبل دور الدولة فى الوطن العربى |
| | ٣ - الدولة والإدارة الاقتصادية : |
| ١٣٨ | - العقد الاجتماعى وضرورة التغيير فى مصر |
| ١٤٦ | - الدولة ومجتمع الموظفين |
| | ٤ - مساهيم شائعة : |
| ١٥٢ | - مشكلة الخسائر وحسن الإدارة الاقتصادية |
| ١٥٩ | - الوسطاء فى النشاط الاقتصادى |
| ١٦٨ | - استراتيجية الاعتماد على الذات |

- ١٧٦ فائض السيولة وعجز المدخرات
- ١٨٠ التعليم والمجانبة
- ٥- الأموال الهائلة :
- ١٩٢ المنافسة الدولية على أموال المصريين
- ٢٠١ الدولة والسيطرة على موارد الاقتصاد القومي
- ٢١٣ ضريبة التراكات والأموال الهائلة
- ٦- ما رأى الدين ؟ :
- ٢٢٠ حقائق الاقتصاد المعاصر ومسألة الربا
- قدرة المكلف وعجز الأمة : عن الحج والعمرة
- ٢٣٢ في ظروف الشدة
- ٧- رسائل قصيرة :
- ٢٤٠ حزب المتوسط الاحصائي
- ٢٤٢ شقة للايجار
- ٢٤٦ الانتخابات الفردية والقائمة
- ٨- حسوارات
- ٢٥٠ مقابلة مع الرئيس أنور السادات
- ٢٦٣ حديث صحفي مع جريدة الجمهورية

تقديم

نشرت منذ سنوات (١٩٨٥) « في الحرية والمساواة » (٥) متضمنًا بعض الدراسات والمقالات عن عدد من القضايا السياسية والاقتصادية المعاصرة ، واليوم أَدْفَع إلى المطبعة صنوا له تحت عنوان « **محنة الاقتصاد والاقتصاديين** ». وهذا الأخير - شأنه شأن سابقه - يجمع بعض الدراسات والمقالات المنشورة في الصحف المصرية - بعضها غير منشور - والتي تناولت قضايا حيوية مطروحة على الساحة ، كانت كذلك عند كتابتها ولم تزل بنفس الدرجة عند تجميعها في هذا المؤلف . وهكذا فإن « **محنة الاقتصاد والاقتصاديين** » تمثل مع « **الحرية والمساواة** » كلا متكاملًا وحلقة في نفس السلسلة ، أو قل إنها الجزء الثاني من « **كتابات صحفية** » للمؤلف . فبعد رحلة غير قصيرة مع « **الكتابات الأكاديمية** » ، اكتشف الكاتب - كما اكتشف غيره - أن مخاطبة الجمهور الواسع ، عبر الصحافة والكتب العامة ، أمر لا يقل نفعًا إن لم يزد . وعندما يتعلق الأمر بمناقشة قضايا الساعة العامة ، فإنه لا بد من تعديل عنها .

(٥) دار الشروق ، ١٩٨٥ .

وقد كتبت مقالات وأبحاث هذا المؤلف خلال الفترة ٨١ - ١٩٨٩ . ورأيت أن أضيف لها تسجيلاً للمخلص مقابلتي مع الرئيس الراحل أنور السادات (١٩٧٦) . وكان الرئيس السادات قد استدعاني من الكويت ، حيث كنت أعمل ، لمناقشتي في مقال ظهر لي في جريدة الأهرام بعنوان «الاقتصاد أخطر من أن يترك للاقتصاديين» (**). وقد حرصت على تسجيل أهم نقاط هذه المقابلة في ذلك الحين ، لما أعرفه من قصور الاعتماد على الذاكرة المجردة . وقد وجدت أنه قد يكون من المفيد أن أنشر ملخص هذه المقابلة ضمن هذه المجموعة . وبإستثناء هذه المقابلة ، فكل ما ورد في الكتاب قد تم تحريره في الثلاثينيات . كذلك أضفت إلى المقالات الواردة في الكتاب ، بحثاً عن «مستقبل دور الدولة في الوطن العربي في ضوء التغيرات الاقتصادية والتكنولوجية» ، وهو بحث أعد لندوة علمية عقدت في الكويت في مايو ١٩٨٩ لمناقشة مستقبل دور الدولة في النشاط الاقتصادي . وقد رأيت أن البحث يتضمن خلفية نظرية هامة للعديد من المقالات الواردة في الكتاب

وإذا كان اختيار عنوان « في الحرية والمساواة » للجزء الأول من كتاباتي الصحفية يتضمن تعبيراً عن أهمية السياسة أو السلطة في الحياة الحديثة ، وهو أمر لا يخلو من دلالة ، خاصة إذا كان الكاتب بالمهنة اقتصادياً « - (مقدمة الحرية والمساواة) - فإن اختيار « محنة الاقتصاد والاقتصاديين » عنواناً للجزء الثاني أمر لا يحتاج إلى تفسير . فبعد نهاية الحرب العالمية الثانية ونحن نردد الحديث عن الأزمة الاقتصادية . وقد أشرت في مقدمة الكتاب السابق إلى قضية العلاقة بين « السياسة » و « الاقتصاد » بالقول « إنه رغم كل محاذير التبسيط ، فإن

(**) منشور في كتاب في الحرية والمساواة ، سابق الإشارة إليه .

موقف الكاتب هو أن «الاقتصاد» يطرح المشاكل والخيارات ، وأن «السياسة» تحسمها . ولعل ما يمكن إضافته هنا هو أن القرارات السياسية وهي تحسم الخيارات المطروحة كثيراً ما تكون طاغية وساحقة . «فالسياسة» لا تسمو فقط على «الاقتصاد» وتحكمه ، بل إنها قد تسحقه . فحثة الاقتصاديين في غير قليل من الأحوال ، هي أيضاً مسئولية السياسيين .

وقد قسمت الدراسات والمقالات المنشورة في هذا الموضوع تقسيماً موضوعياً - بصرف النظر عن تاريخ النشر أو الكتابة - إلى ثمانية أقسام : هموم الاقتصاد المعاصر ، المستقبل والحتمية ، إدارة الدولة الاقتصادية ، مفاهيم شائعة ، الأموال الهائلة ، ما رأى الدين ، رسائل قصيرة ، حوارات . ويمكن بنوع من الإجمال رد هذه الموضوعات إلى محورين رئيسيين هما الدولة ودورها الاقتصادي من ناحية ، والحقائق الاقتصادية المستجدة على واقعنا وما ارتبط بها من مفاهيم من ناحية أخرى .

وأخيراً فإنني إذ أقدم هذا الكتاب إلى الجمهور الواسع ، فأمل أن يساهم في المناقشات القائمة حول قضايانا العامة .

والله ولي التوفيق

حاتم البزاز

فندق البلازا - عمان - الأردن

١٩٨٩/٥/٢٣

١- هُمُومِ الاقْتِصَادِ الْمِصْرِيِّ الْمِعَاصِرِ.

– مَحْنَةُ الاقْتِصَادِ وَالاقْتِصَادِيِّينَ

– انْطِبَاعَاتُ عَنِ الاقْتِصَادِ الْمِصْرِيِّ

– لِحَظَاتِ الْحَقِيقَةِ : قُوَّةُ فِي السِّيَاسَةِ وَضَعْفُ فِي الاقْتِصَادِ

مجلة الاقتصاد والاقتصاديين

« مسرة أخرى ! » (*)

(١٩٨٦)

نشرت منذ عدة سنوات مقالا بعنوان « مجلة الاقتصاديين وجناية السياسيين » (١٠) . وقد حاولت في هذا المقال أن أشير إلى التناقض الواضح بين الدور الهام الذي تحتله الأمور الاقتصادية في حياتنا وبين التردى الذي وصلت إليه السياسات الاقتصادية في العالم أجمع .

وليس الغرض من هذه المقالة إعادة ترديد ما أوردته في المقال السابق ، وإنما أود أن أستعير العنوان لتناول بعض هموم الاقتصاد والاقتصاديين في مصر خلال الحقبة الأخيرة والتي تمتد إلى مايقرب من ثلث القرن .

اكتشاف العالم الثالث وظهور قضية التنمية الاقتصادية :

في كل زمن وجد الفقر والغنى كما قامت دول غنية إلى جوار دول فقيرة ، ولكن الوعي بمشكلة الفروق في مستويات المعيشة بين الشعوب والعمل على إزالة

(*) نشر في مجلة الفلال - القاهرة ، عدد يناير ١٩٨٦ .

(١٠) مجلة العربي ، العدد ٢٧٧ ، ديسمبر - كانون أول ١٩٨١ ، الكويت ، معاد نشره في كتاب

العربي ، نظرات في الواقع الاقتصادي المعاصر ، دكتور حازم البيلوي ، ١٥ أبريل ١٩٨٦ ،

ص ١٦١ .

هذه الفروق لم يصبحوا من اهتمامات العالم إلا منذ فترة وجيزة نسبياً ، ربما منذ نهاية الحرب العالمية الثانية . ف منذ ذلك الوقت ظهرت على السطح قضية التنمية الاقتصادية في الدول الفقيرة وضرورة العمل على علاجها كإحدى المشاكل الأساسية في العلاقات الدولية .

ولم تشذ مصر عن هذا النمط العام ، فلم تحتل المشكلة الاقتصادية المكان الرئيسي من الاهتمامات العامة إلا بعد الحرب وخاصة منذ الخمسينيات . حقاً لقد عرفت مصر ومنذ بداية الكفاح للاستقلال السياسي مع ثورة ١٩١٩ وقبلها إرهاصات للعمل من أجل الاستقلال الاقتصادي وكانت محاربة الثلاثي «الفقر والجهل والمرض» أحد أهم أهداف العمل العام . كذلك فقد كان إنشاء بنك مصر وجهود طلعت حرب تعبيراً واضحاً عن هذه الاتجاهات . على أن الوقت لم يسمح ببلورة فلسفة أو رأي عام حول قضية التنمية الاقتصادية ، فلم تلبث أزمة ١٩٣٠ أن أمسكت بخناق الاقتصاد المصري شأن معظم الاقتصاديات التابعة ، فانصرفت الجهود بالضرورة إلى محاولة تطويق آثار هذه الأزمة وخاصة على الملاك العقاريين ، ثم بدأت بوادر الاستعداد للحرب الثانية التي لم تلبث أن استمرت في ١٩٣٩ على ما ترتب عليها من وضع الاقتصاد المصري برمته في خدمة الحرب عن طريق ما عرف باسم تنظيم «منطقة الاستراتيجي» .

ومع ذلك فإنه سيكون من الظلم أن ننسى أن هذه الفترة قد شهدت عدة إصلاحات أساسية للسيطرة على مقدرات الاقتصاد المصري . فوضعت أول تعريف جمركي مستقل لمصر في ١٩٣٠ وبها حصلت مصر على استقلالها الجمركي ، كذلك وضعت الدولة قوانين الضرائب على الدخل في ١٩٣٩ وأضيف إليها ضريبة التركات خلال الحرب ١٩٤٢ ثم الضريبة العامة للإيراد في

١٩٤٩ . كذلك تم الاتفاق على إنهاء الامتيازات الأجنبية في ١٩٣٧ وصدرت أول قوانين للعمل خلال الحرب .

التغيرات الدولية الجديدة :

والاهتمام بالقضية الاقتصادية بعد الحرب العالمية الثانية لم يكن وليد الصدفة بل إنه حصيلة التغيرات على الساحة الدولية والتي أدت إلى ظهور قضية التخلف والتنمية الاقتصادية على السطح كإحدى أهم مشاكل العالم المعاصر . فقد أدى مزيد من الاتصال بين الشعوب خلال الحرب إلى زيادة الوعي بالفروق في مستويات المعيشة . كذلك ساعد الاستقلال السياسي لعديد من دول المستعمرات القديمة بعد انهالك دول الاستعمار القديم (إنجلترا وفرنسا) إلى بدء الاهتمام بتحقيق الاستقلال الاقتصادي لدعم الاستقلال السياسي . وفي نفس الوقت فقد كان الاهتمام بإعادة تعمير أوروبا واليابان مؤشراً للاهتمام بقضايا التنمية بصفة عامة . وساعدت التطورات التكنولوجية الحديثة في وسائل المواصلات والاتصالات على مزيد من الربط بين أجزاء المعمورة والمعرفة بأوضاع مستويات المعيشة في مختلف الدول والمناطق مما ساعد على إطلاق ثورة التطلعات ومحاولة تقليد أنماط الحياة في الدول الغنية . وهكذا ظهرت قضايا التنمية الاقتصادية وبدأت نظريات التنمية تتبلور كفرع أساسي جديد في النظرية الاقتصادية .

الفكر الاقتصادي في قضايا التنمية :

بدأ الاهتمام - كما ذكرنا - بقضايا التنمية منذ الحرب العالمية الثانية ومن ثم فقد بدأ يتميز فرع جديد من فروع النظرية الاقتصادية بقضايا التخلف في الدول

الفقيرة والتي تحررت حديثاً من الاستعمار الغربي . ولقد عرف الاقتصاديون الأوائل آدم سميث ومن تبعه ثم كارل ماركس ومن شابعه - اهتماماً عاماً بقضايا النمو بصفة عامة . ولكن الفارق الأساسي بين هؤلاء الكتاب وبين كتاب التنمية الاقتصادية المحدثين هو أن هؤلاء الآخرين لم يهتموا بمشكلة تطور المجتمعات ونموها الاقتصادي بصفة عامة وإنما بظروف التطور الاقتصادي لدول لم تستطع أن تشارك بشكل فعال في التقدم الاقتصادي والتكنولوجي العالمي ، وغنى عن البيان أن ظروف الدول المتخلفة الآن والتي تتعرض لها نظريات التنمية لا تعاني فقط من أوضاع الفقر والتخلف بصفة عامة ولكنها تعاني بشكل خاص من وجودها في أدنى سلم التطور في عالم قطعت بعض أجزائه أشواطاً هامة من التقدم والرق . ولذلك فإن أخطر مشاكل التخلف الذي تعاني منها تلك الدول هو أنها تأتي في عالم متقدم بالفعل ، ومن ثم فإنها تعاني من مشاكل التأخر الزمني *late comer* وهي بهذا المعنى دول متأخرة . وهكذا فإن هذه الدول لا تعاني فقط من ظروف التخلف الاقتصادي والاجتماعي الداخليين وإنما بوجه خاص من مواجهتها لهذه المشاكل في مواجهة عالم متقدم وعلاقات دولية قائمة تعكس سيطرة هذا العالم المتقدم تكنولوجياً واقتصادياً . وهي أمور لم تعرفها الدول الصناعية في بدء نموها الاقتصادي منذ نهاية القرن الثامن عشر وخلال القرن التاسع عشر .

ولعل الملاحظة الأولى التي ترد على الفكر الاقتصادي في قضايا التنمية هي أن بداية وأساس هذا الفكر قد ولدا في العالم المتقدم ومن اقتصاديين من دول غربية ؟ وأهم الأسماء في هذا الصدد جاءت من غربيين ولعل أسماء « فركسه وأرثر لويس وهرشمان وموريس دوب وميردال » خير دليل على ذلك ، ولم تبدأ المساهمات الأصيلة من أبناء دول العالم الثالث في مناقشة قضايا التنمية إلا في

فترة متأخرة نسبيًا واقتصرت بشكل عام على مساهمات من الهند وأمريكا اللاتينية ، أما مساهمات المفكرين العرب أو المصريين النظرية فقد كانت محدودة ولم يلمع منهم على المستوى العالمي سوى أقل من القليل الذي يعد على أصابع اليد أو اليدين في أحسن الأحوال .

ومن الطريف أن أهم مساهمات كبار مفكرى التنمية الاقتصادية قد بدأت بمحاضرات ألقى في القاهرة في سلسلة محاضرات البنك الأهلي (تركه ، أرثر لويس ، هايرلر) .

وقد عرفت نظريات التنمية الاقتصادية تطورًا معاكسًا للتطور الذي عرفته النظرية الاقتصادية . فالكتابات في التنمية الاقتصادية قد سلكت طريقًا خاصًا اتسم بمزيد من الانفتاح على الاعتبارات غير الاقتصادية المؤثرة في الظاهرة الاقتصادية من مشاكل اجتماعية أو مؤسسية أو قيم حضارية وثقافية أو قيود سياسية أو ضغوط دولية . وهكذا بدأت نظريات التنمية الاقتصادية بالاهتمام والتركيز على مشاكل نقص رأس المال ، وضعف القدرة على الادخار ونقص فرص الاستثمار ، ثم ما لبثت أن توسعت لمناقشة المؤسسات الاجتماعية والقوى السياسية والثرات الثقافي والارتباطات التاريخية وعلاقات القوى الدولية . وهذا التطور في نظريات التنمية الاقتصادية إنما يعكس موقفًا أساسيًا في علاقة الفكر بالحياة وهي العلاقة بين ما يمكن أن نطلق عليه الدقة أو الضبط Rigor وبين العملية أو الواقعية Relevance ، وعلى حين اتجهت النظرية الاقتصادية إلى مزيد من الضبط فإن الكتابات في قضايا «التنمية» قد اهتمت بشكل أكبر بالمشاكل العملية ولو على حساب الدقة والضبط . وهكذا انتهت الكتابات في قضايا التنمية الاقتصادية بخليط من الأفكار المتنوعة والمتعارضة أحيانًا - وبما لا يمكن القول معه بأن هناك كيانًا نظريًا متفقًا عليه بين كتاب التنمية الاقتصادية . وجمع مفكرى التنمية

الاقتصادية بين خليط غير متجانس من الأفكار والاتجاهات تتفق كلها في ضرورة تغيير أوضاع الدول النامية ، ولكنها تختلف فيما بينها فيما يتعلق بتشخيص مشاكل التخلف كما تختلف في أساليب العلاج المقترحة . كذلك جمع مفكرو التنمية بين خلفيات متعددة ، فهناك من يبدأ من منطلقات النظرية الاقتصادية المجردة وأساليب التحليل الاقتصادى المستقرة ، وهناك من يتجاهل هذه المنطلقات كليا ويرى فيها عقبة خطيرة ، ويفضل عليها منطلقات سياسية أو اجتماعية أو ثقافية . ولذلك فإن الأساس الفكرى لقضايا التنمية الاقتصادية أساس بالغ الثراء ، ولكنه بسبب التنوع والتعارض في المنطلقات أدى إلى كثير من التخبط والغموض ، وهكذا فإنه لا يمكن القول بأن هناك كياناً نظرياً متجانساً في قضايا التنمية أو لغة مشتركة يتحدث بها اقتصاديو التنمية الاقتصادية .

مسئوليات الإصلاح الاقتصادى :

في مواجهة هذا الاطار الفكرى لقضايا التنمية الاقتصادية تولت الحكومات الوطنية في مصر مسئولية السياسة الاقتصادية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ، وقد حاولت الحكومات المتعاقبة بعد الحرب إعادة الحوار لاستكمال الاستقلال السياسى تجاه إنجلترا وحل ذبول المشاكل الاقتصادية الناجمة عن الحرب وخاصة مشكلة الأرصدة الاسترلينية التى تراكمت لمصر خلال فترة الحرب . وقد تم الاتفاق على كيفية الإفراج عن الأرصدة لصالح مصر عام ١٩٥١ . وكانت مصر قد انضمت - نتيجة لمشاركتها في الحرب - إلى كافة مؤسسات النظام العالمى الجديد (الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة) كعضو مؤسس . وفى ١٩٥٢ قامت الثورة المصرية وبذلك ارتبطت جهود التنمية الاقتصادية في

مفهومها الحديث مع سياسات حكومات الثورة المتعاقبة . وقد أدى التوافق بين بداية الأخذ بسياسات التنمية الاقتصادية وبين قيام الثورة إلى طبع التجربة بأكملها بطابع خاص وهو الهيمنة والسيطرة الساحقة للسلطة السياسية على المفاهيم والتطورات الاقتصادية .

وقد سبق أن أشرنا إلى أن الإطار الفكري الاقتصادي كان هشاً في مسائل التنمية الاقتصادية . ونضيف إلى ذلك أن قيام الثورة في ١٩٥٢ وقد قوضت أساس النظام القديم القائم على الملكية العقارية مع قانون الإصلاح الزراعي ثم تصفية النفوذ الأجنبي في البنوك والتجارة بعد العدوان الثلاثي في ١٩٥٦ - قد أدى إلى تقليص المصالح الاقتصادية القائمة وإضعاف نفوذها وثقتها بنفسها . وهكذا بدأت حكومات الثورة في مواجهة قضايا التنمية الاقتصادية أمام فكر اقتصادي مشنت وغير متجانس ، ومصالح اقتصادية ضعيفة وغير منظمة . ومن ثم فقد كان للسلطة العسكرية السياسية الدور الكاسح في رسم توجهات التنمية الاقتصادية . ومع ضعف وإلغاء الأحزاب السياسية وعدم تنظيم القوى الاجتماعية توافر للسلطة السياسية - كما مثلتها حكومات الثورة المتعاقبة - سيطرة شبه كاملة على مسار التطور الاقتصادي اللاحق . وإزاء هذه الأوضاع كان دور الاقتصاديين محدوداً للغاية واقتصر على الجوانب التنفيذية دون أن يكون للاقتصاديين دور مؤثر في التوجهات الاقتصادية الأساسية .

ولم يكن من الغريب في مثل هذه الأوضاع أن نجد اقتصاديين من مشارب مختلفة ينفذون سياسات تتعارض مع أفكارهم أو ميولهم . فسياسة عبد الناصر التدخلية - مثلاً - قد تم تنفيذها لفترة طويلة عن طريق وزيره للاقتصاد عبد المنعم القيسوني المعروف بميوله الليبرالية . وعلى العكس فحين أعلن السادات سياسة الانفتاح الاقتصادي في ورقة أكتوبر ١٩٧٤ كان المسئول عن الاقتصاد

أحد ممثلي اليسار المعروف بميوله الاشتراكية (٥) . وهكذا نجد أن سياستنا الاقتصادية في قضايا التنمية قد غلب عليها بشكل عام سيطرة السلطة السياسية . وساعد على ذلك سيادة شعار « أهل الثقة » لفترة طويلة مما فتح الباب لعدد من الهواة للتصدي للأمر الاقتصادي .

وقد أدت هذه السيطرة أو الهيمنة للسلطة السياسية على مقدرات التنمية الاقتصادية إلى عدد من النتائج الهامة التي أثرت على مسار التجربة المصرية . ولعل أهم هذه النتائج هو الأولوية المطلقة التي أعطيت لتدعيم واستمرار السلطة السياسية القائمة . فالنظام الجديد كان - ولفترة طويلة - مأخوذاً بفكرة الأمن والتخوف من أعداء النظام . وكذلك فإن مفهوم التنمية الاقتصادية قد غلب عليه لفترات ليست بالقصيرة فكرة قوة الدولة على نحو قد لا يختلف كثيراً عن مفهوم التجاريين عن ثروات الدول في القرنين السادس والسابع عشر . وقد أدى هذا المفهوم « التجاري » لقوة الدولة الاقتصادية إلى مزيد من الاهتمام بإبراز مظاهر قوة الدولة في الخارج وقبل أن تكتمل عناصر قوتها الانتاجية في الداخل . وهذا أمر يتعارض كلية مع تجارب الدول السابقة في مجال التنمية . فأنجلترا مثلاً انعزلت تماماً عن حروب أوروبا الدينية في القرنين السادس والسابع عشر لكي تعود من جديد إلى ساحة العلاقات الدولية في القرن الثامن عشر وقد تحقق لها بوادر الثورة الصناعية . والولايات المتحدة الأمريكية أخذت بسياسة العزلة لبناء اقتصادها الداخلي في القرن التاسع عشر لكي تعود إلى ممارسة سيطرتها على العالم في القرن العشرين . وسلكت اليابان سلوكاً مماثلاً في القرن التاسع عشر قبل أن

(*) شغل الدكتور إسماعيل صبرى عبد الله المعروف بانجمااته الماركسية منصب وزير التخطيط في وزارة الدكتور عبد العزيز حجازي والتي أعلنت سياسة « الانفتاح الاقتصادي » .

تقوم بدور مؤثر في العلاقات الخارجية في القرن العشرين .
ومع استمرار سيطرة السلطة السياسية على توجهات التطور الاقتصادي فإن ذلك لم يمنع من تناقض توجهات السياسة الاقتصادية في مصر بشكل أساسي وخاصة في الستينيات والسبعينيات ومع ذلك فقد كانت الخمسينيات هي فترة الإعداد والترتيب للمرحلتين التاليتين .

الخمسينيات وفترة الإعداد والترتيب :

عندما واجهت حكومات الثورة في منتصف الخمسينيات المشكلة الاقتصادية كان واضحاً أن الأمر يحتاج إلى إعادة هيكلة الاقتصاد المصري وترتيب العلاقات الجديدة . كان النظام القديم يعتمد على الزراعة ويسيطر الملاك العقاريون على الحياة السياسية . وكانت نسبة كبيرة من التجارة والبنوك مرتبطة بنفوذ أجنبي أو بعناصر متمصرة . وكانت بداية الصناعة المصرية الوليدة تخطو خطواتها الأولى وهي أيضاً لا تخلو من سيطرة هذه العناصر المتمصرة مع وجود أساس وطني واضح في صناعات بنك مصر .

وقد بدأت الثورة بتصفية عناصر الملكية الزراعية السابقة لتدعيم سلطتها السياسية الجديدة ثم جاء العدوان الثلاثي في أثر تأميم قناة السويس فكانت السلطة المصرية الجديدة من مطاردة المصالح الأجنبية والتي كان يغلب عليها المصالح الإنجليزية والفرنسية . وهكذا بدأت حركة التخصير منذ ١٩٥٧ .

وفيما يتعلق باتجاه النشاط الاقتصادي ، فقد كانت الموجة السائدة بين المفكرين الاقتصاديين في ذلك الوقت فضلاً عن توصيات المنظمات الدولية ، وهي أن التصنيع هو طريق التنمية وأن الدول المتخلفة إنما تعاني من مشاكلها الاقتصادية بسبب عدم دخولها مجال التصنيع . وقد وجد هذا الاتجاه ترحيباً من

السلطة السياسية الجديدة في مصر ، والتي كانت تنظر بعيني الريبة والشك إلى رجال العهد القديم وجلهم من المرتبطين بالزراعة أو النشاط التجارى . ولذلك فقد كان من الطبيعى أن تتجه الدولة إلى الاهتمام بالتصنيع . فأنشئت وزارة للصناعة وتم وضع أول برنامج للتصنيع فى ١٩٥٧ .

وهذا التغيير فى توجه الاقتصاد المصرى من الزراعة إلى الصناعة كان يحتاج بالضرورة إلى عناصر بشرية ومؤسسية لكى تحقق هذا التغيير وقد فرضت الظروف القائمة حينذاك الاعتماد على الدولة لتحقيق هذا التغيير الهيكلى . ويرجع ذلك إلى اعتبارات متعددة منها : ندرة عناصر المنظمين من المواطنين الذين لهم تجربة مفيدة . كذلك فقد كان هناك نوع من التشكك فى العناصر القليلة الموجودة نتيجة ارتباطاتها السابقة بطبقة الملاك العقاريين أو بالشركات اللصيقة بالنفوذ الأجنبى أو المتمصر . وهكذا واجهت الدولة فراغاً فى العناصر التى يمكن أن تستند إليها فى تحقيق التطوير الاقتصادى المطلوب وكان من الضرورى الاعتماد على أجهزة الدولة لتحقيق ذلك . وينبغى الاعتراف بأن هناك محاولات قد جرت لجذب اهتمام المستثمرين من القطاعين العقارى والتجارى إلى الصناعة ولكن دون نتائج سريعة أو ملموسة .

وينبغى أن نضيف إلى ما تقدم بعض الاعتبارات النظرية التى أكدت ضرورة الاعتماد على أجهزة الدولة لتحقيق التطوير الاقتصادى المطلوب ، فقد أبرز عدد من المفكرين الاقتصاديين عجز جهاز السوق ودافع الرياح عن ولوج الصناعات الأساسية التى تحقق تغيير الهيكل الاقتصادى بشكل فعال . وأكد هذا الإحساس بأهمية دور الدولة فى الصناعة أن تجربة مصر المحدودة فى الصناعة التى كانت تسيطر عليها المصالح الأجنبية والشركات الصناعية المصرية المحدودة كانت دائماً فى حاجة إلى حيازة خاصة من الدولة . وهكذا بدأت تجربة التنمية

الاقتصادية في مصر لفترة ما بعد الحرب في حوض الإدارة المصرية .
كذلك بدأت مصر في هذه الفترة وقبل بداية الستينيات في العودة إلى عادة
قديمة مارستها قبل ذلك بقرون من الزمان ، وهي عادة الاقتراض من الخارج .
وفي ١٩٥٨ بدأت مصر في الاعتماد على لمروض المعونة الأمريكية للقمح وفقاً
للقانون الأمريكي الشهير رقم ٤٨٠ . وفي نفس الوقت تقريباً بدأ الاقتراض من
دول الكتلة الشرقية لتمويل المشروعات التنموية الكبرى فضلاً عن صفقات
السلاح .

وهكذا فإن فترة الخمسينيات تمثل مرحلة أساسية في تاريخ مصر الاقتصادي
اللاحق حيث أن معظم الاتجاهات الاقتصادية لسياسات التنمية إنما قد بذرت
بذورها في هذه الفترة .

الستينيات وسياسة التدخل :

بدأت الستينيات بوضع الخطة الخمسية الأولى على أساس برنامج التصنيع .
وقد كانت هذه التجربة إحدى التجارب الرائدة في العالم الثالث وقد استقطبت
مع تجربة الهند في التخطيط قدرًا لا بأس به من الاهتمام العالمي ، وقد تضمنت
هذه الخطة برنامجًا طموحًا للتصنيع واستندت في تمويلها إلى جانب المدخرات
المحلية إلى بعض القروض الخارجية من الكتلتين الشرقية والغربية على السواء .
وفي بداية تنفيذ الخطة لجأت الدولة إلى الاجراءات الاشتراكية المعروفة في
١٩٦١ . وبدأ اهتمام الدولة بالجوانب المذهبية واعتناق الاشتراكية العربية أو
التطبيق العربي الاشتراكي على خلاف بين المفسرين - يغلب على اعتبارات
الكفاءة والانجاز الاقتصادي . وقد حققت هذه الفترة معدلات معقولة من النمو
بلغت في المتوسط بين سنوات ٦٠ - ٦٤ حوالي ٦,٤ ٪ وهو معدل جيد ويتفق

مع معدلات التنمية السائدة في عقد الستينيات بين دول العالم الثالث الأكثر نجاحًا. ولذلك فإنه لا يمكن التقليل من حجم الإنجاز الذي تحقّق في هذه الفترة. ومع ذلك فإنه لا يجوز أيضًا التجاوز عن السلبيات التي نشأت عنها. ومن أخطر ما واجهته هذه الخطة هي أنها وقد كانت موجهة أساسًا إلى «إنشاء» العديد من الصناعات الجديدة فإنها لم توجه العناية الكافية للتنسيق بين هذه الصناعات من ناحية فضلًا عن أن اعتبارات حسن إدارة وتيسير هذه الصناعات لم تحظ بنفس القدر من العناية من ناحية أخرى. وبعبارة أخرى فقد غلب على برامج التصنيع التي تمت في ظل هذه الخطة الجوانب الفنية دون الاعتبارات الاقتصادية في الربط بين العائد والتكلفة. وقد ساعد على ذلك ما ساد في هذا الوقت من أن التصنيع في ذاته نافع للاقتصاد القومي بصرف النظر عن التكلفة وعن مراعاة المزايا النسبية التي تتطلب اختيار بعض الصناعات فقط.

وهذا هو الوقت الذي طرح فيه شعار من الإبرة إلى الصاروخ وهو شعار يتضمن من حسن النية والمقصد بقدر ما يخفى من السداجة وقصر النظر. وعرفت مصر عجزًا في محصول القطن في ٦٢/٦٣ وفي نفس الوقت تقريبًا بدأ الانهيار في حرب اليمن فكان أن قررت الولايات المتحدة الأمريكية وقف المعونات في ٦٤ مما أدى إلى انهيار الخطة في سنتها الأخيرة وتدهور معدل النمو إلى أقل من ٢٪. وهكذا توقف عمليًا استمرار النمو المرتفع الذي عرفته مصر في بداية الخطة لكي يواجه الاقتصاد نوعًا من الركود استمر منذ ١٩٦٤ وحتى حرب ١٩٦٧ المشثومة. وجهت هزيمة ١٩٦٧ ضربة قاصمة لتجربة الستينيات بكل ما فيها من إنجاز أو قصور. وبدأت السلطة السياسية في التخلي عن مسئولياتها في التنمية الاقتصادية وتمت إدارة الاقتصاد على أساس مواجهة الاحتياجات اليومية

للشعب وبما يحقق أكبر قدر من الاستقرار والأمن ومع استرضاء الجماهير .
فخفضت القيود المفروضة وتوفرت سلع الاستهلاك وبدأ التهاون في الانضباط
وانتشرت مظاهر التسيب . وكان الثمن الذي دفع لكل ذلك هو تردى معدل
الاستثمار وإهمال صيانة المرافق وعناصر البنية الأساسية ودخلت مصر في عصر
من الأفول . على أن أكبر خسائر هذه الفترة هي فقد الثقة الذي عانى منه
الشعب المصري ، ثقته في نفسه وثقته في حكامه وثقته في مثله . ومن هنا فقد
بدأت مصر تدخل مرحلة نفسية جديدة من الانكفاء على الذات ومن الأناية
الفردية وغير ذلك من سلبات المجتمعات المهزومة واستمر هذا الوضع حتى
١٩٧٣ حينما منحت مصر فرصة جديدة لبداية مختلفة . على أنه من الضروري
قبل أن نتقل إلى مرحلة السبعينيات أن نشير إلى أهم أمراض مرحلة الستينيات
والتي لا تزال تعيش معنا حتى الآن .

مصيدة البيروقراطية وعمال الدولة :

رغم ما حققته تجربة الستينيات من إنجاز فإنها تركت سلبات خطيرة لا تزال
تمسك بخناق الاقتصاد المصري وتؤثر على قدرته الانتاجية . ولذلك من
الضروري الإشارة إلى أخطر هذه السلبات والتي لا تزال تعيش معنا .
مع الدور المتزايد للدولة في النشاط الاقتصادي بدأ تغلغل الأجهزة الإدارية
بأسمائها المختلفة - (حكومة مركزية ، إدارة محلية ، قطاع عام ، هيئات
عامة ، جمعيات تعاونية ، نقابات .) يسيطر على الحياة الاقتصادية .
ولا يتعلق الأمر هنا بالسلطة السياسية والتي تباشر مظاهر السيادة والحكم ، وإنما
بأجهزتها المتعددة في تنفيذ قراراتها ومباشرة سلطتها . والعلاقة بين الدولة بالمعنى
السياسي والسيادي من ناحية وأجهزة الإدارة التنفيذية التابعة لها من ناحية

أخرى علاقة مركبة وبالغة التعقيد . فالإدارة وأجهزتها تابعة وخاضعة للسلطة السياسية ولكنها مع الممارسة اليومية أصبحت مسيطرة على السلطة السياسية ترهنا من خلال شبكاتها المتعددة وخاصة فيما يتعلق بحجم ونوع المعلومات المتاحة للسلطة السياسية . فالسلطة السياسية العليا لم تلبث أن تصبح رهينة في يد أجهزة الإدارة والتنفيذ ، وهكذا تشعبت الأجهزة الإدارية بمختلف مسمياتها تشعباً سرطانياً لم يعد من السهل السيطرة عليه .

والإدارة المصرية عريقة ولها جذور عميقة في التاريخ ، ولكنها في معظم هذا التاريخ الطويل لم تكن دائماً مثلاً للنزاهة والعدالة كما لم تكن أبداً عنواناً للكفاءة . وليس هنا مجال استقصاء تاريخ الإدارة المصرية . ولكن ما ينبغي التأكيد عليه هو الدور الذي تباشره هذه الإدارة في التأثير في توزيع المزايا والأعباء الاقتصادية بمقتضى قراراتها الإدارية مما جعلها مصدراً وقوة اقتصادية لا يستهان بها . وهذا الخطر الذي تمثله الإدارة لا يرجع إلى طبيعة الملكية العامة بقدر ما يرجع إلى أسلوب الإدارة الذي يستند إلى اعتبارات السلطة وليس إلى اعتبارات الكفاءة والربط من العائد والتكلفة . فالملكية العامة لا تختلف في طبيعتها عن الملكية الخاصة ، ولكن الإدارة العامة تستند إلى اللوائح والقرارات وتستمد أساسها من السلطة السياسية في حين أن الإدارة الخاصة (حتى مع الملكية العامة) تستند إلى الانتاجية والكفاءة .

وأعراض البيروقراطية معروفة سواء من حيث الجمود وطول الاجراءات وتبديد الموارد وقتل الابتكار والأفكار الجديدة . وقد لاحظ أحد تقارير مؤتمر الرشوة والاختلاس والانحراف الإداري للمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية ظاهرة انتشار هذه الجرائم مع غلبة الحديث عن المصلحة العامة . وهو أمر طبيعي ، فع تزايد دور البيروقراطية في الحياة الاقتصادية يكثر بالضرورة

الحديث عن المصلحة العامة . ولكن هذه الجرائم بالذات لا تجد سبباً لوجودها إلا مع وجود أجهزة إدارية تستطيع بنفوذها الإداري أن تؤثر في توزيع المزايا والأعباء الاقتصادية .

على أن خطر البيروقراطية لا يقتصر على جوانب عدم الكفاءة وأحياناً عدم العدالة ولكن أخطر ما تمثله البيروقراطية هي أنها تقضي على هبة الدولة نفسها والتي تستمد منها قوتها وسلطتها وذلك نتيجة لفقدانها لفاعليتها ومصداقيتها . فلعل أكبر تناقض تخلفه البيروقراطية والتوسع في دور الدولة هو أن الدولة مع توسعها وتدخلها في كل كبيرة وصغيرة ، تصبح غير قادرة على تنفيذ قراراتها وبتوجه الجميع إلى تجاهلها بما فيها عمالها وموظفيها . فالدولة المتشعبة ليست دولة قوية ولكنها دولة مريضة ومتهللة . ففي خلال السنوات العشر الماضية صدر أكثر من ٧٢٠٠ قانون . فإذا كانت النتيجة . لم نعاصروقتنا امتن فيه القانون والاجراءات الحكومية كما يحدث الآن . وهكذا فإن قوة الدولة لا ترتبط بحجمها وإنما بفاعليتها .

على أن مخاطر تزايد تدخل الدولة لم تقتصر فقط على عدم كفاءة الأجهزة الإدارية ونموها السرطاني ، وإنما تجاوزتها لما هو أخطر وهو التأثير في أخلاقيات العمل وحيث بدأ بتحول الأفراد من متعجبين مسئولين إلى نوع من عيال الدولة تعولهم من المهد إلى اللحد . وقد تؤكد هذا المفهوم من خلال التطبيق الإداري لمفهوم الاشتراكية خلال الستينيات .

فالاشتراكية في أساسها التاريخي جزء من حركات تحرير الإنسان ورفع قيمة العمل باعتبارها القيمة الأساسية . ومع ذلك فإن التطبيق الاشتراكي - ليس في مصر وحدها - دفع الحكومات وأجهزتها الإدارية إلى محاربة رأس المال الخاص وتعقب احتمالات سيطرته على الحكم بأكثر مما تعمل لرفع قيمة العمل .

بل إن هذه الحكومات لجأت على العكس إلى تملق العمال واسترضائهم وأسرفت في بذل الوعود ومنح الحقوق دون أن تطالبهم بتحمل مسئولية حقيقية لبدل الجهد وتحقيق النتائج .

وإذا كان الاقتصاد يتعامل مع الجهد الإنساني فإن المنتج الأساسى والنهائى هو الفرد ولكن الفرد لا ينتج منفرداً وإنما من خلال تنظيمات متعددة سواء أكانت تنظيمات إنتاجية (مشروعات) أو تنظيمات سيادية (الدولة ومؤسساتها) . وهذه التنظيمات أساسية وضرورية لترشيد وتنظيم عمل الفرد المنتج ولكنها قطعاً ليست بديلاً عنه ، فهى فى النهاية إطار للنشاط الإنتاجى ورقابة وتنظيم له . ولكن يبدو أنه مع تزايد دور الدولة فى النشاط الاقتصادى ساد شعور بأن الإنتاج هو مسئولية الدولة وتختل الأفراد بالتالى عن مسئولياتهم . فالدولة تضمن للأفراد التعليم والصحة والخدمات الأساسية ، الدولة توفر لهم السلع بأسعار رخيصة ، والدولة تضمن للجميع حق العمل وتوفير المعاشات والتأمينات للجميع . وهكذا أصبحت مسئولية الإنتاج فى يد الدولة وتختل الأفراد بالتالى عن مسئولياتهم ليصبحوا عالة على الدولة . وبذلك وجدنا تناقضاً غريباً وهو انفصال العمل عن العائد فى مجتمع اشتراكى يستمد مثالياته من تقديس قيمة العمل .

وفى هذا الجو غلب الشفاق العام وانفصل القول عن الفعل . ومع كثرة الحديث عن المصلحة العامة غلبت المصالح الخاصة على عدد كبير من قرارات وإجراءات الإدارات والأجهزة الإدارية . وأخيراً فقد كان «الكيف» إحدى ضحايا هذه العلاقة الأبوية بين الحاكم والمحكومين ، فمع رغبة الدولة فى إرضاء أكبر عدد من «العيال» فقدت قدرتها على تقديم خدماتها على نحو ومستوى مقبولين . فالدولة تعد بالتعليم المجانى من المدارس الابتدائية وحتى الجامعة ،

ولكن خدمة التعليم تختفي تمامًا في المدارس الحكومية ويصبح التعليم مع الدروس الخصوصية خدمة باهظة التكاليف .

عصر النفط :

مع بداية السبعينيات بدأت تظهر في الأفق متغيرات جديدة وخاصة فيما يتعلق بثورة النفط وتدفق الأموال على المنطقة بشكل لم يسبق له مثيل وكان من الطبيعي محاولة الاستفادة من هذا التغيير الجديد خاصة وأن سياسة التدخل السابقة في الستينيات كانت قد استغرقت حدودها منذ نهاية الخطة الخمسية الأولى وخاصة مع ١٩٦٧ . وقد حاولت ورقة أكتوبر ١٩٧٤ أن تفتح صفحة جديدة في مسار الاقتصاد المصري مع مزيد من الاهتمام بتهيئة المناخ للاستثمارات العربية والأجنبية وإفساح المجال بشكل أكبر للسوق والقطاع الخاص . وهي السياسة التي عرفت فيما بعد باسم سياسة الانفتاح الاقتصادي .

ومن المفيد أن ندرك أن عصر النفط لم يكن مجرد توافر أموال جديدة وفرص للمشاركة في عائداتها عن طريق العاملين ، وإنما يتضمن هذا العصر منطقتين خاصتين للعلاقات الاقتصادية وقواعد السلوك ولم يلبث هذا المنطق أن انعكس على الأوضاع في مصر مما كان له أبلغ الأثر .

كلنا نعرف أن الظاهرة النفطية هي في أساسها ظاهرة ريع بمعنى أن أصحابها حققوا دخولا نتيجة لصدفة جيولوجية وهي تواجد النفط في باطن أرضهم في مرحلة معينة من تطور الاقتصاد العالمي ، حقيقة من الناحية النظرية فإن عائدات النفط لا تمثل دخولا بالمعنى الاقتصادي الدقيق بل هي عبارة عن تصرف في أصول أو ثروة ، ولكن هذا التحليل لا قيمة له لأن المحك هو كيفية سلوك الأفراد والجماعات إزاء الظاهرة الجديدة . وقد عاملت الدول النفطية إيراداتها من

النفط باعتبارها دخولاً جديدة تنفق على مظاهر الاستهلاك أو صور الاستثمار المختلفة . وبذلك فقد استقر في الأذهان أن هذه إيرادات تحققت دون أن يكون لها صلة بالعمل . وهكذا تركزت مفاهيم جديدة تفصل بين العمل والعائد . فالدخول ترتبط بأشياء كثيرة ليس من بينها العمل الجاد، أحياناً الحظ أو الصدفة أو الحير . كذلك أدت العجائية التي تحققت بها زيادة أسعار النفط إلى الاعتقاد بإمكان تحقيق الأرباح السريعة من أية استثمارات . ففي خلال الفترة من ١٦ أكتوبر ١٩٧٣ وحتى يناير ١٩٧٤ ارتفعت أسعار النفط حوالى أربعة أضعاف . وهكذا كانت صورة المستثمر النفطى الجديد . وليس من الغريب أن يتوقع هذا المستثمر الوافد تحقيق أرباح كبيرة وسريعة . أما ارتباط العائد بالعمل الجاد المصنئ فهو أمر غير مألوف لديه لا يستطيع عليه صبراً . ولذلك فقد كان ميدان المضاربات وخاصة في العقارات أكثر المجالات إثارة لاهتمامه وكذلك مجالات السياحة والتجارة بدرجة أقل .

على أن سيطرة العقلية الربعية المصاحبة للظاهرة النفطية لم تقتصر على الاستثمارات الوافدة وإنما انعكست على سلوك أعداد كبيرة من المصريين الذين فتحت أمامهم فجأة فرص العمل في دول الخليج بأجور ومرتبات لا صلة لها بالعمل الذى يؤدونه . فالحصول على عقد عمل في إحدى دول الخليج نتيجة لوجود قريب أو صهر يعمل في إحدى هذه الدول هو الطريق إلى الثروة . ولم تقتصر هذه الفرص الجديدة على عدد محدود بل إنها أصابت شرائح كثيرة من المجتمع بكل المستويات ومن كافة المناطق . فرص الترفى والتقدم لم تعد متاحة للعمل الجاد أو الأفكار المبتكرة وإنما لسعيد الحظ الذى يوفق في الحصول على عقد عمل في إحدى هذه الدول . ومع كثرة المهاجرين لدول النفط أصيب الباقون بحالات من القنوط والإحباط وبحشوا عن فرص مماثلة للكسب السريع

بكل الوسائل واستغلال كافة المنافذ لتحقيق منافع لهم لمجاراتهم زملائهم حتى
الحظ أصحاب عقود العمل .

ولم تقتصر العقلية الربعية على فصل العلاقة الأساسية بين العمل والعائد بل
إنها فجرت فوق ذلك ثورة التطلعات والشره الاستهلاكي . فأنماط الاستهلاك
الترفي والتفاخرى لم تعد فقط معروفة لدى شرائح محدودة من المواطنين وإنما
أصبحت فجأة متاحة لعدد كبير مجرد السفر إلى الخارج أو سفر أحد أفراد الأسرة
إلى إحدى الدول النفطية . وقد شكلت هذه الانطلاقة للتطلعات الاستهلاكية
ومع وفرة القوة الشرائية ضغطاً شديداً على أنماط الاستثمار . فمع وجود سوق محلية
كبيرة وشرهه لأشكال الاستهلاك الترفي أصبحت أكثر النشاطات أرباحاً هي
تجارة السلع المستوردة . ومن ثم فقد اتجه النشاط الاستثماري المتاح لخدمة هذا
الطلب المتزايد .

ولم يقتصر الاتجاه الربعي على الفرص المتاحة للأفراد للافاذة من أموال
النفط الربعية في دول الخليج بل إن الاقتصاد المصري أتيح له عدد من مصادر
التحويل الخارجية التي كادت تحول به إلى اقتصاد ربعي لا يعتمد على عمل أبنائه
وإنما على أوضاع العلاقات الدولية وظروفه المكانية . فزادت موارد الدولة من
النفط بعد استرجاع حقول سيناء - ومن قناة السويس - بعد فتحها ومن
القروض والمعونات الأجنبية ومن تحويلات العاملين ومن السياحة . وأصبحت
هذه الدخول تمثل حوالي ٤٠ ٪ من مجموع الناتج المحلي . وهكذا واجهت مصر
عصر السبعينيات وقد كادت أن تصبح دولة ربعية لا تختلف عن غيرها من دول
النفط الربعية .

سياسة الانفتاح :

لا يمكن مناقشة فترة السبعينيات دون التعرض لسياسة الانفتاح الاقتصادي وقد بدأ تطبيق سياسة الانفتاح في ظل نظام كان يغلب عليه تدخل الدولة بشكل واسع ولكنه قليل الفاعلية . فهناك دولة كبيرة ولكنها متزهلة وضعيفة . وكان الغرض من سياسة الانفتاح هو تخفيف القيود الإدارية والعودة للمؤشرات الاقتصادية في الكفاءة مع فتح الباب للقطاع الخاص للمشاركة في النشاط الاقتصادي على نحو أكثر فاعلية ، ودعوة رموس الأموال العربية والأجنبية للاستثمار في مصر .

وينبغي الاعتراف بأن الاقتصاد المصري كان يعاني في ذلك الوقت من مشكلات أساسية تحول دون إمكان الإفادة القصوى من الظروف المواتية للإفادة من ثورة النفط وتدفق الأموال التي صاحبها . فقد كانت هناك مدن القناة المدمرة وسكانها المشتتون في ربوع القطر . ومع انتهاء العمليات العسكرية بعد حروب استمرت ثلاثين عاماً كان هناك ضغط سياسي - وربما دولي - لإعادة تسكين وتعمير هذه المناطق ، كذلك تردت حالة المرافق الأساسية بشكل شديد نتيجة لإهمال الصيانة لسنوات طويلة . ومن ثم فإن مرافق التليفون والتلكس وشبكات الكهرباء والمواصلات بصفة عامة فضلاً عن شبكات المياه والمجاري - كانت كلها في أوضاع بالغة السوء لا تساعد على التضكير في القيام بنشاط إنتاجي مكثف وسريع ، ولذلك فقد كان من الواجب القيام ببرامج استثمارية سريعة لتأهيل البنيات الأساسية والمرافق العامة وهو من أنواع الاستثمارات الأساسية والتي لا تغل عائداً مباشراً . وقد تم بالفعل إنجاز معقول في هذا الميدان مما أدى إلى تحسين العديد من المرافق الأساسية . ولكن مازال هناك

العديد من التحفظات حول أسلوب تنفيذ هذه الاستثمارات وخاصة فيما يتعلق بدور المكاتب الاستشارية وعلاقتها بأجهزة الإدارة .

على أن أخطر ما واجه سياسة الانفتاح هو أسلوب تطبيقها والذي ساعد على تشويه العديد من ممارساتها . فالأساس في سياسة الانفتاح هو مزيد من الاعتماد على المؤشرات الاقتصادية واعتبارات الكفاءة سواء بالنسبة للقطاع العام أو القطاع الخاص ؛ وهذا ما يتطلب حكومة وإدارة قوية وفعالة من ناحية وإدارة اقتصادية قوية وقادرة من ناحية أخرى . وفي كثير من الأحيان كان ينقصنا الأمان . فالدولة - رغم كبر حجمها وتوسع نشاطها - كانت ضعيفة وغير فعالة والإدارة الاقتصادية للقطاعين العام والخاص - كان ينقصها الكفاءة والقدرة . وليس الأمان منفصلين إذ في كثير من الأحوال كانت هناك شبه تداخل بين البيروقراطية وبين ممثلي الإدارة - من القطاعين العام والخاص - بحيث بدأ الانفتاح كما لو كان ثغرة فتحتها البيروقراطية لكي تشارك في المزايا الاقتصادية تحت عباءة الانفتاح الاقتصادي .

فعندما تم البدء في تنفيذ سياسة الانفتاح لم يتم أية إعادة نظر في أجهزة الإدارة وظلت معظم قواعدها وإجراءاتها ونفوذها على ما هي عليه ، وأضيف الانفتاح - بمعنى إتاحة الفرصة للقطاع الخاص - إلى هذا البناء القائم . ومن ثم فقد أضحى الانفتاح نوعاً من السماح للنشاط الخاص في ظل سلطان الإدارة غير المنضبطة والتي لا تخلو من غموض حيناً وتحكم أحياناً . وهكذا وجدت أجهزة الإدارة بأشكالها المختلفة في الانفتاح الاقتصادي فرصة جديدة لمزاولة ومضاعفة مزاياها الاقتصادية . ولذلك فقد كانت مشاركة ممثلي القطاع العام السابقين والحاليين في أشكال النشاط الجديد تحت اسم الانفتاح أحد العناصر الأساسية للسياسة الجديدة وقد أشارت دراسة حديثة للباحثة (سامية حسنين) عن التحالف

بين عناصر البيروقراطية والانفتاح الجديد . أن هذه العناصر واستغلت وظائفها ومناصبها داخل الجهاز الحكومي والقطاع العام في تجميع الثروة وسخرت جهاز الدولة لتحقيق مآربها الشخصية وها هي الآن تواصل مسيرتها بعد أن قنت لها الفرصة في ظل سياسة الانفتاح الاقتصادي .» .

إن البيروقراطية والأجهزة الإدارية التي خرجت من القمم في الخمسينيات استولت على الاشتراكية في الستينيات : وها هي تفسد الانفتاح في السبعينيات باسم المصلحة العامة . وكم من الجرائم ارتكبت باسم المصلحة العامة ! .

انطباعات عن الاقتصاد المصري (*) (١٩٨١م)

١ - تمهيد :

ليس من السهل إعطاء تصور كامل عن الاقتصاد المصري والإمكانات المتاحة والعقبات القائمة في هذه المجالة . ولكن نظرة عامة وسريعة قد لا تخلو مع ذلك من فائدة .

ولابد من التنويه منذ البداية إلى أنه لا يوجد حل بلا ألم للاقتصاد المصري أو غيره . فالمشكلة الاقتصادية كلها تدور حول فكرة «التضحية» أو «التكلفة» . والكفاءة تنحقق عندما لا تتجاوز هذه التضحية حدودها المعقولة وعندما تتناسب مع العائد من ورائها . وتتحقق العدالة عندما توزع التضحيات بشكل لا يثير الشعور العام . ويظل مع ذلك المبدأ العام وهو أن الإدارة الاقتصادية هي إدارة التضحيات . وليس في الاقتصاد من معجزات وإنما هناك فقط ذكاء في اقتناص الفرص المتاحة وعدم تحمل تضحيات لا مبرر لها أو المبالغة في تحميلها للبعض على حساب البعض الآخر .

(*) أعدت هذه الورقة في الأصل خلال شهر ديسمبر ١٩٨١ بغرض تقديمها إلى المؤتمر الاقتصادي والذي دعا إليه الرئيس حسني مبارك في بداية ولايته الأولى وقد رأيت بعد ذلك عدم إرسالها إلى سكرتارية المؤتمر .

وبعد هذا التأكيد على ضرورة الواقعية وعدم الوقوع في أحلام اليقظة والآمال الكاذبة ، فإن فهم مشاكل الاقتصاد المصرى يتطلب فهماً لتطوره التاريخى من ناحية وإدراكاً للظروف والأوضاع القائمة من ناحية أخرى .

٢ - نظرة تاريخية :

ودون الدخول في مناهات تاريخية ، فإن أوضاع مصر الاقتصادية المعاصرة هى حصيلة اختلال جوهرى بين النمو السكانى والنمو الاقتصادى من ناحية وإجهاض محاولات التحديث من ناحية أخرى .

فتاريخ مصر الحديث يبدأ منذ محمد على فى بداية القرن التاسع عشر . ومنذ هذا التاريخ تقريباً وحتى قيام الحرب العالمية الأولى عرفت مصر ثورتين فى نفس الوقت ، ثورة سكانية وثورة زراعية . فقد بلغ عدد سكان مصر وقت محمد على حوالى ٢,٥ مليون نسمة وحجم الأراضى الزراعية حوالى ٢,٥ مليون فدان . ومنذ محمد على وحتى تولى خزان أسوان فى ١٩١٢ تم تقابل بين الزيادة فى الإنتاج الزراعى وبين الزيادة السكانية . وقد تمثلت الثورة الزراعية فى تغيرات فى أساليب الإنتاج وفى إدخال محاصيل جديدة وفى تنظيماً أكثر كفاءة ، وسواء تم ذلك عن طريق الترع والسدود أو إدخال نظام الرى الدائم أو إدخال محصول القطن أو تعديل نظم الإنتاج الزراعى أو إدخال نظام الملكية الزراعية وبيع أراضى الدائرة السنية . ومنذ الحرب العالمية الأولى وحتى مشروع السد العالى لم يتم بشكل عام أى تغيير جوهرى فى الزراعة . وفى نفس الوقت استمرت الثورة السكانية دون انقطاع مما أدى إلى اختلال رهيب بين الموارد الاقتصادية والهيكلى السكانى بعد الحرب العالمية الثانية .

وقد عرفت مصر خلال تلك الفترة ثلاث محاولات للتحديث على الأقل ،

أجهضت جميعاً بشكل أو بآخر . المحاولة الأولى كانت محاولة محمد على والثانية مع الخديوى اسماعيل والثالثة مع ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ . أما المحاولة الأولى فقد ربطت التصنيع بالجهد العسكرى ولم تبذل أية محاولة لإقامة نظام سياسى وفكرى حديث متكامل ، فارتبطت محاولة التحديث فى التصنيع بأسلوب ديكتاتورى فى الحكم وقهرى فى نظم التعليم والحياة الثقافية العامة . وفشلت التجربة عند أول فشل عسكرى فى الشام ، وعادت مصر إلى سبات جديد حتى عصرى إسماعيل ثم توفيق . وفى هذه الجولة الثانية حاولت مصر التحديث من الجانب الآخر ، وهو التحديث الفكرى والسياسى سواء فى المطالبة بالدستور والمشاركة فى الحكم أو بتقليد الغرب فى أنماط الحياة والقيم الجديدة . وفشلت هذه التجربة من جديد بالنظر إلى المبالغة فى جانب الاستهلاك دون وضع أساس كاف لتغيير قاعدة الانتاج . وأدى التدخل الأجنبى مالياً فى أول الأمر ثم عسكرياً إلى إجهاض هذه التجربة . ومع ذلك فإنه من الجدير بالذكر هنا أن مصر وقد قبل بأنها كانت فى حالة إفلاس كامل فى منتصف الثمانينات من القرن الماضى ، قد استطاعت - بمجرد وضع مزيد من الضبط فى الإدارة المالية مع كرومر - أن تحقق فائضاً مالياً فى نهاية التسعينيات ساعد على تمويل الحملة المصرية الإنجليزية لإعادة فتح السودان فى ١٨٩٩ . مما يبين إلى أى حد يمكن أن تحقق الإدارة المالية السليمة إعادة ضبط الأمور .

وأما المحاولة الثالثة فقد بدأت بعد الحرب العالمية الثانية وخاصة مع ثورة ١٩٥٢ . ونلاحظ أنه خلال هذه المرحلة بأكملها وحتى الآن اتضح بشكل كبير مدى الاختلال فى الموارد الاقتصادية فى مصر .

ففى خلال هذه الفترة عاشت مصر بصفة عامة على موارد تجاوز مواردها المحلية الجارية . ويمكن التمييز هنا بين عدة فترات داخل هذه المرحلة :

- الفترة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى ١٩٥٨ : في هذه الفترة استخدمت مصر بشكل خاص الموارد المتراكمة لها خلال الحرب من الأرصدة الاسترلينية . ومعنى ذلك أن مصر عاشت على استهلاك موارد سابقة لها تجاوز مواردها الجارية . وقد كان لمصر عند نهاية الحرب حوالي ٤٣٠ مليون جنيه استرليني (وهو مبلغ هائل في ذلك الوقت) أرصدة لدى إنجلترا . وفي نهاية ١٩٥٨ استهلكت مصر تقريباً كافة أرصدها .

- الفترة منذ عام ١٩٥٨ - ١٩٦٤ : في هذه الفترة اعتمدت مصر على الكتلتين الغربية والشرقية فبدأ منذ ١٩٥٧ الاستفادة من المعونات الزراعية الأمريكية وفقاً للقانون ٤٨٠ الأمريكي ، وبدأ منذ ١٩٥٨ أول قرض سوفيتي للسد العالي واستمر الأمر على استخدام التمويل من الجهتين : الكتلة الغربية لتمويل القمح والواردات الزراعية بشكل أساسي ، والكتلة الشرقية لتمويل برنامج التصنيع .

- الفترة منذ عام ١٩٦٤ - ١٩٧٤ : هذه فترة التيه فبعد توقف المعونات الغربية وعدم زيادة القروض الشرقية لتعويض النقص بدأ الاقتصاد المصري يعاني الكثير وساعد على ذلك استمرار حرب اليمن ثم جاءت حرب ١٩٦٧ فأجهزت على ما تبقى من قدرات ذاتية . وبعد ١٩٦٧ بدأ التمويل العربي على حياء لتعويض إيرادات قناة السويس .

- الفترة منذ عام ١٩٧٤ - ١٩٧٨ : هذه فترة الاعتماد على التمويل العربي بشكل عام . ومن المهم إدراك أن توقيع اتفاقيات كامب ديفيد قد جاء عندما بدأ التمويل العربي يستهلك نفسه . فبعد ثورة التضامن العربي في أثار حرب ١٩٧٣ وتمويل بعض صفقات السلاح اقتصر التمويل العربي الرسمي على قرارات الرباط في ٧٤/٧٥ ثم صندوق دعم مصر في ١٩٧٦ . أما مؤتمر

الرباط فقد قرر دعمًا قدره ألف مليون دولار لمصر ، ثار خلاف بعدها عما إذا كان هذا دعمًا مستمرًا أو لسنة واحدة . واتفق الرأي أخيرًا على حل وسط هو أن يدفع لستين تنهيان في ١٩٧٩ ، وهو ما تم بالفعل . كذلك فإن صندوق دعم مصر دفع رأسماله بالكامل قبل المقاطعة العربية . وبذلك يكون التمويل العربي الرسمي قد عرف أسباب قصوره الذاتية بصرف النظر عن اتفاقية السلام مع إسرائيل .

— الفترة منذ عام ١٩٧٩ - الآن (١٩٨١) : وقد ازداد فيها الاعتماد على المعونات الغربية من ناحية وظهر اعتماد مصر على النفط بشكل كبير من ناحية أخرى . ويتمثل الاعتماد على النفط في زيادة الانتاج النفطي بين مكونات الناتج المحلي لمصر منذ ١٩٧٥ ثم في عائدات قناة السويس — وهي عائدات نقل النفط العربي — وأخيرًا تحويلات العاملين المصريين في الدول النفطية . وبذلك ازداد الاختلال في الاقتصاد المصري بالاعتماد المتزايد ليس فقط على موارد خارجية بل في أن بعضها بطبيعته موارد ناضبة وغير مستمرة .

٣ - الظروف الاقتصادية والدولية المحيطة :

المشاكل الاقتصادية القائمة ليست فقط نتيجة تطور تاريخي بعيد بل هي أيضًا حصيلة ظروف وأوضاع اقتصادية محيطة . وإذا كان لم يعد في وسع أية دولة معاصرة أن تتجاهل ما يحدث حولها وعلى ساحة الاقتصاد العالمي ، فإن ذلك لا بد وأن يكون أشد صدقًا في ظروف دولة مثل مصر ينعكس اختلالها الاقتصادي في اعتماد متزايد على الاقتصاد الخارجي .

ولعل أهم وأقرب التطورات الخارجية إلينا هي ثورة النفط . فمصر الآن تكاد تكون محاطة تمامًا بأكبر كميات للأموال السائلة ومن ثم فإنه لا يمكن

تجاهل ما يحدث على الساحة النفطية من تطورات . وقد كان الأثر المباشر مع فورة العمران والتحديث - ولا أقول التنمية - في المنطقة العربية المحيطة أن أصبحت هجرة اليد العاملة المصرية - ماهرة وغير ماهرة - إحدى حقائق العصر التي لا يمكن تجاهلها . وبالإضافة إلى ما يمكن أن يحققه الاقتصاد المصري من مزايا من العائدات وتحويلات العاملين فإن العامل النفطى قد ترك بصماته السلبية التي لا يمكن تجاهلها . ولعل في مقدمة ذلك شيوع النمط الاستهلاكى المبالغ فيه . وهنا من الضروري التأكيد على أنه ليس من السهل القضاء على هذا النمط تماماً فهو وثيق الصلة بالدخول النفطية ، وقد تؤدي بعض الاجراءات المتسارعة ليس إلى القضاء على هذه المظاهر الاستهلاكية بل ربما إلى انصراف التحويلات عن مصر كلية أو على الأقل جزء كبير منها . ولذلك فإنه بالرغم من الاعتراف بخطورة هذا النمط الاستهلاكى المرتبط بالدخول النفطية فإنه من الضروري معالجته بكل حذر ، عن طريق أساليب الترغيب في قنوات أخرى للاستثمار وليس عن طريق العقاب . فكثير من الاجراءات سليمة النية بغرض محاربة الاستهلاك الاستفزازى قد تؤدي إلى تحول دخول العاملين كلية عن الاقتصاد المحلى . وأما الأثر السلبى الآخر - وهو نفسى - فإنه يرجع إلى ما أدت إليه هذه الثورة النفطية من انفصال تام بين العائد والانتاجية . فالأمر لم يعد فقط مقتصرًا على دول رابعة تحصل على أكبر عائد مالى فى العالم دون جهد مقابل ، بل إنه قد امتد إلى عدد من المحظوظين من المدرسين أو العمال أو الأطباء الذين يؤدون نفس العمل فى إحدى الدول النفطية ويحصلون على عشرة أو عشرين ضعفًا للدخل المقابل للعامل المصرى فى بلده . وهذا من شأنه أن يهدم واحدًا من أهم دعائم المجتمع وهو التناسب المعقول بين الجهد والعائد .

وليس معنى هذه الجوانب السلبية وغيرها أن نتجاهلها ونرفضها ، فهى

موجودة وقائمة شئنا أم أيننا . والسبيل الوحيد هو التعامل معها ومحاولة التقليل من مخاطرها والاستفادة من مزاياها .

ويتبني أن نعرف بشكل عام حدود وأهمية الثورة النفطية . بدأت هذه الثورة كما هو معروف مع حرب أكتوبر ١٩٧٣ . ويمكن القول بصفة عامة إن السبعينات كانت الفرصة الذهبية للدول النفطية وخاصة العربية ، ولكنها بصفة عامة لم تدرك حجمها الحقيقي وحصرت نفسها في التغيير المالى والنقدي الظاهري دون أن تستخلص النتائج « الاقتصادية والهيكلية » اللازمة . ففي خلال السبعينات لم تكن الثورة النفطية فقط أخطر مادة أولية يحوزها عدد قليل من الدول ، بل إن الدول الصناعية الغربية وقد كانت معتمدة تماماً على النفط لم تكن تعرف ماذا يمكن أن تفعل حيالها . فإزاء قوة الدول النفطية كان هناك عجز كامل في التصور المقابل من جانب الدول الصناعية . وبنهاية السبعينات لا يمكن القول بأننا مازلنا في نفس المرحلة . فالدول الصناعية الغربية قد حددت تماماً الطريق اللازم لتقليل الاعتماد على النفط وتوفير استقلالها إزاء الدول النفطية . والمسألة مسألة وقت ، وهي ربما تحتاج عقداً أو عقدين . لذلك فإزال أمام الدول النفطية عقد الثمانينات وربما التسعينات لكي تستمر في دورها . . . وهو أمر مطلوب فقط لتوفير الزمن الكافي للدول الصناعية للتخلص من الاعتماد على النفط كمادة استراتيجية . سيظل النفط بعد ذلك مادة هامة جداً ولكنه سوف يفقد دوره الاستراتيجي الرهيب الذي كان له في السبعينات .

(* *) اتضح أن قدرة الدول الصناعية على التأقلم مع أسعار النفط المرتفعة أكبر بكثير مما كان متوقفاً . فبدأت أسعار النفط في التراجع اعتباراً من ١٩٨٣ ، وانخفضت في النصف الثاني من الثلاثينات بحيث أنها أصبحت دون أسعارها الحقيقية قبل ثورة النفط . ومع ذلك فإزال دور النفط أساسياً للعالم ، ويستطيع أن يلعب دوراً رئيسياً في العقود القادمة . (المؤلف ١٩٨٩) .

على أن قيام الثورة النفطية وظهور دول الأوبك لا ينبغي أن يخفى تطورين آخرين هامين . الأول هو أنه من بين ما يسمى بالعالم الثالث ظهرت مجموعة من الدول النامية الأكثر دخلاً . وهي مجموعة حققت خلال السبعينيات نمواً اقتصادياً هائلاً وبدأت تفتح لنفسها ثغرة هامة في الاقتصاد العالمي وفي الإنتاج الصناعي . وهذه الدول توجد بصفة عامة في أمريكا اللاتينية وخصوصاً في دول الشرق الأقصى . فمنتجات كوريا الجنوبية وماليزيا وسنغافورة وهونج كونج وتايوان لم تقتصر فقط على المنسوجات والسلع التقليدية بل إنها فرضت نفسها في الإلكترونيات بشكل واضح وثابت . وإذا كانت الثورة النفطية قد عادت بشكل عام بآثار سلبية على معظم دول العالم باستثناء دول الأوبك ، فإن الاستثناء الآخر كان هذه الدول النامية الجديدة . ولم يتحقق ذلك فقط لأن هذه المجموعة وحدها - بالإضافة إلى دول الأوبك طبعاً - قد استطاعت أن تحقق خلال السبعينيات معدلاً كبيراً من النمو بل إنها كانت أيضاً في الواقع الدول المستفيدة إلى حد كبير من فوائض الدول النفطية بشكل غير مباشر . فالدول النفطية زادت دخولها من أقل من ١٥ بليون دولار في ١٩٧٢ إلى أكثر من ١١٠ بليون دولار في ١٩٧٤ . وفوائض موازين مدفوعاتها من أقل من ٥ بليون دولار في ١٩٧٢ إلى أكثر من ٦٥ بليون دولار في ١٩٧٤ . وكان من الطبيعي أن يتحمل العجز المقابل لهذا الفائض المالي للدول النفطية الدول الصناعية الغربية التي تستورد أكثر من ٨٥٪ من النفط العالمي . ومع ذلك فإن الدول الصناعية الغربية بما لها من قدرة اقتصادية على التأقلم قد استطاعت خلال فترة لا تتجاوز أربعة أعوام ٧٤ - ٧٨ أن تحول العجز الاجمالي في موازين مدفوعاتها إلى شبه توازن في ١٩٧٨ (وذلك عن طريق عدة وسائل : الكساد والتضخم في نفس الوقت) وبذلك قابل عجز الدول الصناعية في مواجهة

الأوبك فائضاً في مواجهة العالم الثالث . وازدادت مديونية العالم الثالث نتيجة لذلك بشكل كبير من أقل من ٧٠ بليون دولار في ١٩٧٠ إلى حوالي ٤٤٠ بليون دولار في ١٩٨٠ (***) على أنه في ظل العبء الرهيب لمديونية العالم الثالث ، فقد استطاعت الدول النامية الأكثر دحلاً أن تفيد من الوضع وتزيد من استثماراتها وصادراتها الصناعية . وقد استقطبت هذه الدول وحدها أكثر من ٦٠ ٪ من قروض البنك الدولية (وهي في نهاية الأمر فوائض الدول النفطية) لاستخدامها في تمويل التوسع الصناعي فيها .

وعلى ذلك فإنه لا ينبغي أن تغفل عن أن مجموعة جديدة من الدول بدأت تضع قدمها بقوة في العلاقات الاقتصادية الدولية . وهذه هي الدول النامية الصناعية الجديدة .

وأما الأمر الآخر والذي لا يقل أهمية فهو تلك الثورة الصناعية الصامتة التي تدور حالياً . فتورة الآلة والطاقة الكثيفة بدأت تترك المجال لثورة صناعية جديدة هي ثورة المعلومات والالكترونيات . وهي ثورة قليلة الاستخدام للموارد الأولية والطاقة كثيفة الاستخدام للمعلومات والعقل . وهي بالإضافة إلى ذلك أقرب إلى أن تكون كثيفة العمل . ولذلك فلم يكن مجال هذه الثورة فقط في اليابان - وربما إسرائيل - وإنما وجدت تطبيقاتها في دول شرق آسيا كثيفة السكان . وإذا كانت إنجلترا - مهد الثورة الصناعية الأولى - قد عانت من ثقل هياكلها الصناعية القديمة ولم تتمكن بالتالي من مسايرة التطور السريع بعد الحرب العالمية الثانية مثل

(* * *) أصبحت مديونية العالم الثالث أخطر ما يهدد استقرار الاقتصاد العالمي . وقد تجاوز رقم هذه المديونية ١٣٠٠ مليار دولار . وفي نفس الوقت تضاعف حجم مديونية الدول الصناعية الحديثة في جنوب شرق آسيا ، واحتلت كوريا الجنوبية في ١٩٨٨ بدفع آخر قسط للمديونية الخارجية عليها لتصبح إحدى الدول الدائنة . (المؤلف ١٩٨٩) .

ألمانيا واليابان المحطمتين خلال الحرب ، فكان أخرى بدول جديدة غير مكبدة بصناعات بالية أن تفكر في المستقبل على ضوء هذه التطورات بعد أن فاتها قطار الثورة الصناعية الأولى .

٤ - النظام الاقتصادي : الانفتاح :

الحديث عن النظام الاقتصادي لا يخلو عادة من تفضيلات ايديولوجية بين عبيد أو معارض للنظام الرأسمالي أو الاشتراكي . ولكن تظل هناك أمور لا خلاف عليها . فكل نظام يتضمن قدرًا من الكفاءة والعدالة أو بالأحرى قدرًا من عدم العدالة وعدم الكفاءة . وهذا أمر يجب قبوله بصراحة ووضوح وليس هناك نظام واحد كامل الكفاءة والعدالة . والخيار هو في الواقع خيار بين ما هو ممكن وليس بين ما هو مرغوب فيه . والأمر الثاني أن النظام المناسب يتوقف على الظروف الخاصة للمكان والزمان ، وليس اختيارًا عقليًا مطلقًا . كذلك فإنه لا يوجد في العمل تعارض كامل بين النظم ، وإنما هناك دائمًا توفيق عناصر مختلفة من نظم متعددة بنسب مختلفة داخل كل نظام . والخلاف يقتصر على غلبة بعض العناصر على غيرها . وأخيرًا فهناك إمكانية دائمة للتحسين في ظل النظام القائم ، وليس هناك أسوأ من تغيير قواعد اللعبة كل فترة وتغيير النظام كلية . إن الاستقرار ووضوح قواعد اللعبة أفضل مائة مرة من التغيير المستمر والمفاجئ .

والحديث يدور في مصر بصدد النظام الاقتصادي حول محورين - اكتسب كل منها قوة دفع خلال فترة معينة - وهما القطاع العام والانفتاح الاقتصادي . وينبغي أن نلاحظ أن هناك أحيانًا بعض الخلط بين فكرة الملكية وفكرة الإدارة . فالقطاع العام يمكن أن يدار بأسلوب اقتصادي ، كما أن التاريخ الاقتصادي

لم يخل من حالات كانت فيها الملكية الفردية خاضعة لشبه تنظيم إدارى (كما حدث في ألمانيا في ظل النظام النازى) . ولذلك فإنه من المهم فصل الأمرين منذ البداية . وإذا كان إنشاء القطاع العام وتوسعه أمراً ضرورياً ، فإن الخطأ يبدو لي عندما وضعت حدود جامدة على دور كل من القطاعين العام والخاص وبما انتهى الأمر معه إلى خلق جو من عدم الثقة في القطاع الخاص أصلاً .

ولذلك فإن الانفتاح الاقتصادى ربما كان يعنى - أو على الأقل كان ينبغى أن يعنى - إزالة الشكوك حول دور وإمكانيات القطاع الخاص من ناحية والعودة إلى قواعد الإدارة الاقتصادية القائمة على المقارنة بين العائد والتكلفة من ناحية أخرى . والأمر لا يتعلق فقط بأهمية القطاع الخاص والحافز الشخصى والتقليل من البيروقراطية والتواكل (حتى انجلترا أصبحت تعرف ما اسمته بالداء البريطانى القائم على التواكل) ، ولكنه يتعلق بطرف تاريخى محدد وهو وجود مصرفى وسط مالى نقضى . وهذا أمر لا يرتبط بأهمية القطاع الخاص وفلسفته للدول العربية النفطية المحيطة فقط لكى تزيد من استثماراتها العامة والخاصة فى مصر بل إنه وثيق الصلة بتحويلات العاملين المصريين فى الخارج . ولذلك فإنه لم يكن مجرد اختيار ايدىولوجى عندما اتجهت يوغوسلافيا أكثر من غيرها إلى ميدان التحرر الاقتصادى بين دول الكتلة الشرقية ، بل إن دور تحويلات العاملين اليوغوسلاف فى الخارج وكذلك عائدات السياحة كان لها بعض الأثر فى هذا التحول . ولذلك فإنه يبدو لى أنه من الضرورى الاحتفاظ بالخطوط الرئيسية للنظام الاقتصادى القائم وتقوية القطاع الخاص .

على أن ذلك لا يعنى بأى حال اضعاف القطاع العام ، بل إن العكس هو المطلوب ، وذلك بتخليص هذا القطاع من كافة أعبائه ووضعها فى ظروف تنافسية كاملة وتوفير كافة مقومات النجاح له ، ومحاسبته بالمقابل على أساس من

الإنجاز الاقتصادي في ضوء التكاليف والعوائد وليس لمجرد تحقيق نتائج محددة بأية تكلفة .

على أنه إذا كان من المبالغة الاعتقاد بأن القطاع العام قادر على القيام بكافة أعباء النشاط الاقتصادي ، فإنه من الخطر ترك القطاع الخاص دون رقابة . فحرية القطاع الخاص وتدعيمه تعنيان في نفس الوقت وجود حدود وقواعد لهذا النشاط ، ووجود سلطات الرقابة للتأكد من احترام هذه الحدود والقواعد . وصرامة الرقابة وسلامة القواعد لا تعنيان الزيادة فيها ، بل إن المبالغة في إجراءات الرقابة وتعددتها يكون الوسيلة المثلى للتهرب والتحايل والفساد . وأفضل القواعد هي تلك التي لا تحتاج إلى سلطة تقديرية وخاصة من مستوى صغار الموظفين ، بل يتعلق الأمر بتوافر أو عدم توافر شروط معينة دون كثير من التقدير لصغار الموظفين . كذلك فإن أفضل الإجراءات هي التي تأخذ شكل تأثير في التكاليف والعوائد المالية بإجراءات نقدية ومالية عامة دون تمييز بين شخص وآخر .

ويرتبط بما تقدم مسألة «تخطيط أو لا تخطيط» . وهي أحياناً ما تطرح بشكل خاطئ عن طريق المقارنة بين التخطيط والسوق . وبطبيعة الأحوال فإن تخطيطاً أفضل من لا تخطيط ، وتنبؤ بالمستقبل والإعداد له أفضل من لا تنبؤ ولا إعداد . ولكن هنا كما في كثير من الأحوال هذه واحدة من تلك المسائل التي يكون ظاهرها الرحمة وباطنها العذاب . ففي العديد من الحالات تكون المقارنة ليس بين تخطيط ولا تخطيط ، ولكن بين تخطيط موظف وتخطيط مدير مصنع . وليس من الضروري أن يكون حكم الأول أفضل من تقدير الثاني . ولذلك فإنه ينبغي الحذر كثيراً عند معالجة هذا الأمر وعدم الرضوخ للحلول السهلة في البداية ذات التكلفة الرهيبة في النهاية . وقد أظهرت التجربة في مصر كما في العديد من الدول النامية والاشتراكية أن ما سمي بالتخطيط المركزي إنما كان في

كثير من الأحوال مجرد قوائم بالمشروعات الاستثمارية مع إضافة أهداف إنتاجية كمية دون مراعاة للتكاليف الاقتصادية . ولا ينبغي أن ننسى أن كفاءة التخطيط بهذا الشكل تتوقف في نهاية الأمر على كفاءة وحوافز أجهزة التخطيط . كذلك لا ينبغي أن يخفى من ناحية أخرى أن السوق والأسعار تعطى في الغالب مؤشراً هاماً على توقعات المستقبل وأنه لا يتصور في نظام قائم على المكسب والخسارة أن يغفل القائمون على إدارة المشروعات قراءة السوق والتنبؤ حول المستقبل والتخطيط له .

وإذا كان من الضروري التنبيه لمخاطر الإدارة الكمية والادارية للموارد (وهو ما يجري تسميته كثيراً بالتخطيط المركزي) ، فإنه لا يتصور أن يتم تطوير اقتصاد حديث دون تخطيط عام للمستقبل ووسائل تحقيقه . فالسوق بطبيعتها مرآة للهيكلي الاقتصادي القائم والمتنظر ، ولكنها لا تسمح إطلاقاً بتصوير المستقبل المطلوب . ولذلك فلا بد من قرارات واعية لتطوير الحاضر نحو أهداف كبيرة مستقبلية تعجز السوق عن إدراكها . فدون تصور عن شكل المستقبل لن يمكن تحديد نظام معقول للتعليم والبحث . ودون إدراك لخارطة القوى السياسية المجاورة لا يمكن وضع نظام مناسب للبنية الأساسية . ولإعطاء صورة تقريبية لذلك هناك مثال: اليابان ، فهذه دولة تقوم على السوق والمبادرة الفردية في أوضاع أقرب إلى الاقطاع الصناعي . ومع ذلك فليس هناك أكثر تخطيطاً وتدخلاً لتطوير الاقتصاد الياباني من وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية . فقرار دخول اليابان في الصناعات الالكترونية ليس قراراً حددته السوق ، وإنما هو قرار استراتيجي حدده المخططون . وفي ضوء هذا التخطيط الاستراتيجي تضع الدولة ماكبنة من القوى الاقتصادية لتسهيل الوصول إلى هذه الأهداف ، في التعليم ، في العلاقات الاقتصادية مع الدول الأخرى ، في المزايا المالية

والضريبة . وهنا أيضاً كما هو الحال في كثير من الأحوال فإن النجاح لا يتحقق بالكثرة وإنما بالانتقاء والكفاءة في الاختيار .

وعلى ذلك فإنني أعتقد أن النظام الاقتصادي الأمثل في ظروف مصر يحتاج إلى نوع من التخطيط الاستراتيجي في عدد محدود من القطاعات ، ثم تخطيط توجيهي يعتمد على السوق ولا يلغيا وقطاعين عام وخاص يداران على أساس اقتصادي بحث ، وأخيراً رقابة على عدم مجاوزة الحدود واحترام قواعد اللعب .

٥ - قضايا مطروحة وعناصر أولية للمناقشة :

(أ) الضرائب : ساد الاعتقاد في مصر في وقت من الأوقات أن قوانين الضرائب ينبغي أن تحقق العدالة في حين أن قوانين الاستثمار ينبغي أن تشجع الاستثمارات الأجنبية وقوانين التأمينات الاجتماعية تسمى حقوق العاملين . والحقيقة أنه لا ينبغي النظر إلى كل واحد من هذه القوانين على حدة ، فهي جميعاً كلاً متكاملًا وما قد يفعله قانون قد يلغيه قانون آخر يعمل في اتجاه مخالف . والنتيجة هي ضرورة التنسيق بين هذه القوانين ، فهي جميعاً تهدف إلى العدالة والكفاءة وحماية العاملين وتشجيع المستثمرين .

وفيما يتعلق بتعديلات قوانين الضرائب الأخيرة نلاحظ أنها لم تأت بأى جديد على قانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ ، فإزاله من المنطق والفلسفة مع تعديل نص هنا أو تغيير نص هناك .

وفي ضوء احتياجات مصر المتعارضة فإنني أقترح نظاماً للضرائب المباشرة على الانفاق الاستهلاكي . ومن الضروري التأكيد على أن هذه ضريبة مباشرة وليست ضريبة غير مباشرة على المبيعات أو الانفاق ، فالفارق بين الضريبة المقترحة والضريبة العادية على الدخل هي أن كافة صور الادخار والاستثمار

سوف تعنى من الخضوع للضريبة . ويمكن أن تكون هذه الضريبة تصاعدية تعنى بعض الشرائح المحفضة للاتفاق . وفى حالة الشركات تفرض الضريبة على الأرباح الموزعة وتعنى كافة الأرباح غير الموزعة . ولا تفرض هذه الضريبة أعباء إضافية من الناحية الإدارية حيث أن الأصل أن تعامل مصلحة الضرائب الممول على أساس أنه أتفق دخله بالكامل وعلى الممول أن يبين للمصلحة مدخراته واستثماراته لكى تعنى . وتعتبر إتفاقاً فى حدود هذه الضريبة كلى إتفاق سواء من الدخل الجارى أو من ثروة سابقة أو قروض . وقد سبق أن ناقشت هذه الفكرة بتفصيل أكبر فى مقالين نشرًا فى جريدة الأهرام بتاريخ ١٩٧٨/٦/٩ ، ١٩٨١/٣/٩ .

(ب) التضخم : مازال التضخم مشكلة عالمية تعاني منها كافة الدول المتقدمة والنامية . ومنذ بداية السبعينيات وظهور التضخم الكبير فى الدول الصناعية انتقل جزء كبير منه إلى الدول النامية . ومع ذلك فلا شك أن هناك أسبابًا محلية أيضًا للضغوط التضخمية بعضها يصعب السيطرة عليه والبعض الآخر يمكن محاولة ضبطه .

وبصفة عامة فإن الضغوط التضخمية فى مصر تزداد بتأثير أحد عاملين هامين ، الأول متعلق بقيمة الجنيه المصرى ومن ثم أسعار الواردات ، والثانى متعلق بأسعار المواد الرئيسية وخاصة الغذاء .

وفىما يتعلق بقيمة الجنيه فى الأسواق الخارجية فمن المتصور اتخاذ عدد من الاجراءات التى سأشير إليها . أما بالنسبة للمواد الرئيسية وخاصة أسعار المواد الغذائية فإن تأثيرها على الأسعار لا بد وأن يكون كبيرًا بالنظر إلى تأثير الأجور مباشرة بها . بل إن ارتفاع تكاليف البناء ترجع فى جزء كبير منها إلى ارتفاع أجور العمل ، ومن هنا فإن سياسة حماية أسعار المواد الغذائية وبالقدر الذى لا يؤدى

إلى الاسراف والتبديد ليست فقط سياسة للعدالة بل تكاد تكون سياسة اقتصادية ضرورية لضمان استمرار الاستقرار في الأسعار .

كذلك فإن هذا يلقي ضوءاً جديداً على أهمية الاسراع في تنفيذ ما سعى بالأمن الغذائي ، فكل ما من شأنه توفير السلع الغذائية بأسعار مناسبة سوف يساعد على استقرار الأسعار . وأخيراً فإن سياسة الدعم تحتاج إلى ترشيد إلا أنه من الواضح أن دعم المواد الغذائية الرئيسية مبالغ فيه .

(ج) المصرف الأجنبي : لا تزال سياسة مصر بالنسبة للمصرف الأجنبي يشوبها الكثير من عدم الوضوح بالرغم من الاتجاه بشكل متزايد نحو تحرير الجنيه المصري . ومع ذلك فما زال يلاحظ أمران صاحباً تطورات هذا التحرير ، الأمر الأول هو تعاضد الاستيراد بدون تحويل عملة ، والثاني وهو غير منفصل عنه أن هذا الاستيراد يتم عبر قنوات مختلفة عن البنوك المصرية مما ساعد على نمو ما يشبه شبكة من الصيرفة الحرفية داخل البلاد وخارجها . وبالرغم من محاولات تحرير قيمة الجنيه فقد ظلت البنوك المصرية عاجزة عن استقطاب الموارد المالية المستخدمة في الاستيراد بدون تحويل عملة . ولعل ذلك يرجع إلى أنها كانت دائماً مقيدة بأسعار أقل من أسعار السوق . ولعله من المناسب الآن التفكير بعمق في مواجهة الأمر وإزالة كافة القيود على البنوك في تحديد أسعار بيع وشراء العملات المختلفة . وهذا من شأنه أن يزيد من موارد البنوك من العملات المختلفة ومن ثم من قدرتها على إدارتها بكفاءة أكبر من شبكة الصيرفة وإجراء المعاملات عبر البنوك بما توفره من مزايا في التعامل مع موردين أفضل والحصول على تسهيلات أكبر .

(د) تحويلات العاملين في الخارج : تمثل تحويلات العاملين في الخارج مصدراً هاماً ينبغي المحافظة عليه وتطويره ولكنه يشكل في أحيان كثيرة أعباء على

الاقتصاد المصري . فالتحويلات تؤدي عادة إلى زيادة السيولة المحلية مما يشكل ضغوطاً تضخمية من ناحية ولكنها بالقدر الذي تساعد فيه على زيادة المعروض من السلع تخفف حدة ارتفاع الأسعار من ناحية أخرى . كذلك فإن النمط الاستهلاكي المصاحب لتحويل العاملين في الخارج وذويهم ، لا بد وأن يؤثر على أنماط الاستهلاك السائد في مصر . وربما تساعد الضرائب على الانفاق الاستهلاكي على تخفيف حدة الآثار الاستهلاكية ، كما قد تؤدي الإصلاحات في نظم الاستيراد وزيادة دور البنوك إلى تحسين قيمة الجنيه ، ومع ذلك فإنه إذا أمكن «تعقيم» جزء من تحويلات العاملين دون أن تتحول إلى قوة شرائية ولو لفترة زمنية لكان الأمر مستحباً . ويمكن في هذا الصدد التفكير في استخدام بعض أراضي الدولة ، أو أصولها الأخرى ، «لتعقيم» جزء من تحويلات العاملين في الخارج . فيمكن أن تفكر الدولة في تخصيص أجزاء من أراضي البناء خارج المدن أو بالقرب من بعض المناطق السياحية لأموال العاملين في الخارج . على أنه ينبغي في هذه الحالة أن يستخدم جزء من حصيلة هذه العمليات في توفير خدمات لهذه الأراضي ولا يترك الأمر بالكامل لجهود العاملين بالخارج . ولا ننسى أن جزءاً كبيراً من تعمير الولايات المتحدة في بدايتها قد تم عن طريق بيع الأراضي والاستفادة من ثمنها في عمليات الاستثمار .

(هـ) الصناعات المتوسطة والمناطق الصناعية : لعل الانطباع السائد حالياً هو أن الصناعة الحديثة هي صناعة كبيرة . وهذا صحيح ولكن إلى حد ما فقط . فإزالت الصناعات المتوسطة تمثل جوهر الصناعة في معظم الدول الصناعية سواء الولايات المتحدة الأمريكية أو اليابان أو ألمانيا أو فرنسا . وإذا كانت إيطاليا قادرة - رغم كافة التقلبات الاقتصادية والسياسية المحيطة - على الاستمرار بل والنجاح ، فالسبب في ذلك يرجع إلى أنها تتمتع بقطاع كبير من

الصناعات المتوسطة . ومع الثورة الصناعية الجديدة في الالكترونيات أصبحت الصناعات المتوسطة والصغيرة ذات أهمية بالغة . ولعله كان من الضروري أن تعتمد مصر دائماً مع إنشاء كل صناعة كبيرة على العمل بإحاطتها بمجموعة من الصناعات المتوسطة لقطع الغيار والاصلاحات والتعديلات . ويحتاج الأمر إلى توفير بنية صناعية في شكل مناطق صناعية مع خدمات مياه وكهرباء وطرق وتدريب .

(و) صورة مصر في سوق الاستثمار الدولي : بالرغم من المهالة الكبيرة التي تحيط بالبنوك الأجنبية والدولية فإن الحقيقة هي أن معظم هذه المؤسسات تتخذ معظم قراراتها بناء على انطباعات عامة ويغلب عليها «روح القطيع» . فبمجرد أن يبدى أحد أو بعض البنوك العالمية اهتماماً ببلد حتى يهرع باقي البنوك ويتنافسون على توفير التمويل لهذا البلد . والأمثلة القديمة والحديثة التي أوردها انتوني سيمسون في كتابه MONEY LENDERS بالغة الدلالة . وتملك مصر عدة أوراق هامة في هذا الصدد : استقرار سياسي . سوق داخلي . دور أساسي في المنطقة العربية . نظام تعليمي وكفاءات فنية متوافرة .. وتستطيع مصر بقدر من الحنكة جذب الأموال العربية عن طريق البنوك الدولية وترغب البنوك الدولية بالتلويح باهتمام المال العربي بمصر . فهناك نوع من التفاعل المتبادل بين الأمرين . وبالإضافة إلى ذلك فإن ظروف منطقة الشرق الأوسط السياسية قد تعطي للاستقرار الاقتصادي في مصر أهمية بالغة ينبغي ألا تتركها السياسة المصرية .

(ز) الاستثمار العربي في مصر : بصرف النظر عن الأوضاع السياسية السائدة ، فإن عدداً متزايداً من المستثمرين العرب يواجهون حالة من اليأس في الأسواق العالمية . فمن ناحية جاء تجميد الأرصدة الإيرانية كصدمة للمستثمرين من الدول النفطية الذين كانوا يضعون ثقة عمياء في انعدام المخاطر في الدول

الصناعية الغربية ، ومن ناحية أخرى فإن اهتمام البنوك الأمريكية بالاقتصاد المصري بعد أعوام من التحذير من مخاوفه ، أكد لديهم بعض الاطمئنان . كذلك فإن عددًا من الدول العربية الأخرى التي ظهرت كمسكان أفضل للاستثمار بدأت تفقد بريقها . فالمغرب لم تعد بذات الاغراء فضلاً عن قيام تيار معارض للأموال الخليجية . وتونس لم تعد ذلك البلد الأكثر استقراراً وخاصة بعد حوادث الحدود مع ليبيا ، والسودان أصبح مصدر قلق لديهم . ولذلك فإن الظروف تبدو مهيأة للقيام بحملة مكثفة للاستثمار العربي التجاري في مصر . وقد يكون الحل الأمثل هو دعوة المستثمرين العرب إلى استكمال تمويل مشروعات في مصر مع أطراف أوروبية أو أمريكية وبحيث يتم مفاطحة المستثمرين العرب في المرحلة الأخيرة لاستكمال التمويل .

(ح) مصر والعالم الثالث : فقد العالم الثالث توازنه وربما دوره بعد ثورة النفط . فحتى ذلك الوقت كان صراعه موجهاً إلى الدول المتقدمة . وبعد ثورة النفط وجد العالم الثالث نفسه في ضائقة اقتصادية بسبب ارتفاع أسعار وأردات النفط من ناحية وبسبب الضائقة الاقتصادية العالمية ونجاح الدول الصناعية في نقل عبء الأزمة إلى الدول النامية من ناحية ثانية . وفي هذا الوقت لم تنجح دول العالم الثالث في بلورة تصور واضح لدورها ومشاكلها واكتفت بطلب المساعدة من العالم . ونجحت دول الأوبك في تحويل الأنظار عنها بدفع نسبة صغيرة من المنح للدول الفقيرة . والحقيقة التي لم تدركها الدول النامية بعد في علاقتها مع دول الأوبك هي أنها وحدها - وليست الدول الصناعية - هي القادرة على تحويل مدخرات دول الأوبك إلى استثمارات حقيقية . ولذلك فإنها تحتاج إلى دور شريك وليس مجرد مساعدات أو معونات . وفي كافة المؤتمرات الدولية كانت الدول النامية تفتقد إلى تصور واضح . ويمكن لمصر أن تساعد في

هذا الدور وتحقق من ورائه كسبًا لا بأس به .

(ط) السكان : لعل أهم وأخطر مشكلة تواجهها مصر هي السكان وهي المشكلة التي على ضوئها ستحدد نجاح أو فشل المشروع المصرى كله . ورغم أنه من المعلوم أن هذه المشكلة لا حل لها في المدة القصيرة ، فإنه من الغريب ألا تلقى هذه المشكلة القدر الكافي من الاهتمام . ومن الممكن إثارة حملة من الوعى الكامل بهذه المشكلة فيها لو وضعتها الدولة على قائمة أولوياتها . ولا ينبغي أن ننسى أن الدولة قد قامت بواحدة من أنجح حملات التوعية والتعبئة حول مشروع اقتصادى آخر أقل أهمية بكثير من مشكلة السكان . وهو مشروع السد العالى . وهو مشروع اقتصادى فى نهاية الأمر . ولكن الدولة جعلت منه رمزًا لكرامة وعزة المصرى وأصبح قضية فى كل مكان . إن الدولة لم تبذل كل ما تستطيع فى سبيل التوعية بمخاطر هذه القضية الرهيبة « قضية السكان » .

والله أعلم ، ، ،

لحظات الحقيقة قوة في السياسة وضعف في الاقتصاد (١٩٨٢م)

نمر في حياة كل دولة - كما هو الحال في حياة الأفراد - لحظات يواجه فيها الحقيقة بلا موارد أو مجاملة . ولعلنا نمر في مصر بإحدى هذه اللحظات عندما نطرح على الجميع حاكما ومحكومين مراجعة النفس وإعادة تقدير الموقف . ولعل إحدى الحقائق التي تبرز من مراجعة تاريخ مصر الحديث هي التناقض المستمر بين قدرات مصر السياسية وعجزها الاقتصادي . فعلى مر التاريخ الحديث مرت مصر بتجارب عديدة أثبتت - بصرف النظر عن صحة التقدير هنا أو هناك - سعة الخيال السياسي ومرونته . وفي المقابل كان عجز مصر الاقتصادي هو الصخرة التي تحطمت عليها معظم المشاريع السياسية وبميت أصبح السياسيون في كثير من الأحوال أسرى الأوضاع الاقتصادية وضاعت الخيارات أمامهم بسبب الضغوط الاقتصادية . ومع ذلك فقد ظل الضعف الاقتصادي لمصر هو دائما العقبة الأساسية . وهذا ليس اتهاما للاقتصاديين أو المسئولين عن الإدارة الاقتصادية بصفة عامة ، بل إن السياسيين في كثير من الأحوال كانوا هم أنفسهم السبب في

(*) كتبت هذه الورقة في ١٩٨٢ بقصد نشرها في الأهرام ، ولكنها لم ترسل . وقد تناولت نفس المعنى في التعارض بين قوة السياسة وضعف الاقتصاد ، في حديث للأهرام الاقتصادي بتاريخ ٣ أبريل ١٩٨٩ نشر تحت عنوان : المعضلة المصرية : قوة في السياسة وضعف الاقتصادي .

زيادة حدة المشاكل الاقتصادية بتركيزهم على وسائل الخروج من الأزمة الاقتصادية دون محاولة للبحث عن أساليب مواجهة حل المشكلة الاقتصادية .

وفي مقال لي نشرته جريدة الأهرام بتاريخ ١٧ يوليو ١٩٨٠ بعنوان « أزمة مصر منذ الحرب العالمية الثانية : اختلال بين الموارد الاقتصادية والدور السياسي » (*) ، أشرت إلى أن موارد مصر الاقتصادية كانت - ولا تزال - أقل من أن تمكنها من أن تلعب دورها السياسي والحضارى الكامل . فإن هي ارتكنت إلى حدود مواردها الاقتصادية قصرت في حق دورها السياسي والحضارى الممكن ، وإن هي لعبت دورها السياسي والحضارى واجهت أزمة نقص الموارد الاقتصادية . وبصفة عامة فقد اتجهت السياسة المصرية ومنذ نهاية الحرب العالمية الثانية إلى محاولة القيام بدورها السياسي والحضارى الرائد في المنطقة مع العمل على سد فجوة النقص في الموارد الاقتصادية من الخارج . ومن هنا تظل السياسة المصرية الخارجية محلا للجدل والمناقشة ، ومن الصعب أن يتحقق حولها اتفاق عام طالما استمرت مصر على ضعفها الاقتصادى ، وكانت سياستها الخارجية مدعوة لتغطية فجوة العجز في الموارد الاقتصادية المحلية . وهذا مأسوف يلقى دائما ظللا من الشك حول سياسات مصر الخارجية .

وقد أشرت في المقال سابق الذكر إلى أن مصر قد مرت منذ نهاية الحرب العالمية الثانية بعدة مراحل عاشت فيها دائما على موارد تفوق مواردها الذاتية واستخدمت السياسة بقدر كبير من الكفاءة في توفير ظروف دولية مناسبة لتغطية العجز في الموارد الذاتية . ولعله لم يواز قدرة مصر في الإفادة اقتصاديا من سياستها الخارجية لمواجهة قصور الموارد الذاتية سوى الهند . ومع ذلك فيبدو أن

(*) أعيد نشرها في كتابنا ، في الحرية والمساواة ، دار الشروق ، ١٩٨٥ ، ص ١٠١ وما بعدها .

المهند قد حققت في السنوات الأخيرة نجاحا ملموسا في ميدان الاقتصاد المحلي بشكل لم تعرفه مصر بعد ، لولا ما أصابها مع ارتفاع أسعار النفط .

في مرحلة أولى استمرت منذ نهاية الحرب الثانية وحتى ١٩٥٨ استخدمت مصر الأرصدة المتراكمة لديها لدى الكتلة الاسترلينية . ومنذ نهاية الخمسينيات انعكس قصور الموارد الاقتصادية الذاتية في شكل اعتماد مباشر على موارد خارجية تقدم لأسباب سياسية في الأساس . ففي الفترة منذ نهاية الخمسينيات وحتى منتصف الستينيات (١٩٦٤ على وجه الخصوص) اعتمدت مصر على الكتلتين معاً ، الكتلة الشرقية وخاصة الاتحاد السوفيتي تقدم الاستثمارات الصناعية ، والكتلة الغربية وخاصة الولايات المتحدة تقدم معونات الغذاء . وكانت هذه فترة عدم الانحياز في السياسة المصرية . وبعد توقف معونات الغذاء من الولايات المتحدة الأمريكية في نهاية عام ١٩٦٤ ظل الاعتماد الأساسي على الاتحاد السوفيتي في سد فجوة الموارد الذاتية ، وهي فترة عالى فيها الاقتصاد المصرى معاناة شديدة حيث أن الكتلة الشرقية لم تزد مساعداتها لمصر لتعويض النقص الغربى بعد ١٩٦٤ ، وجاءت حرب ١٩٦٧ فزادت الأمر سوءا وإن بدأ معها ظهور شكل جديد من التمويل العربى للمساهمة في سد فجوة العجز المصرى . وكانت هذه فترة بداية انحياز مبدأ عدم الانحياز والتأكيد على محاربة الامبريالية بشكل خاص . ومنذ حرب أكتوبر ١٩٧٣ وحتى بداية ١٩٧٩ تقريبا عرفت مصر مرحلة الاعتماد على التمويل العربى بشكل أساسى والاتجاه إلى الاندماج في الاقتصاد الدولى الغربى . وهي فترة التضامن العربى والانفتاح الاقتصادى . ومع اتفاقية السلام مع إسرائيل والمقاطعة الرسمية من الدول العربية في ١٩٧٩ ازداد اعتماد مصر على قروض ومساعدات الدول والمؤسسات الغربية ، وهي مرحلة التأكيد على الانفتاح الاقتصادى .

وهكذا نجد أن مصر قد نجحت إلى حد بعيد في استثمار دورها السياسي لسد العجز في مواردها الاقتصادية ، وأنها تمتعت في خلال الثلث الأخير من هذا القرن بمرحلة ليست قليلة في سياستها الخارجية ، ونجحت بشكل عام في توفير موارد خارجية لا بأس بها من مصادر متعددة ومتناقضة خلال هذه الفترة التاريخية . على أن هذا النجاح ذاته إنما يعكس في نفس الوقت فشلا ذريعا في علاج أساس المشكلة وهو قصور الموارد الاقتصادية الذاتية عن متابعة احتياجات مصر . وطالما استمر هذا الفشل الأساسي ، فإن أية سياسة خارجية مهما كانت ناجحة سوف تظل رهينة الضعف الاقتصادي الأساسي في البنيان المصري .

وإذا ركزنا النظر على الأوضاع الاقتصادية في مصر في الفترة الأخيرة يمكن أن نستخلص أمرين أساسيين . الأمر الأول يتعلق بتغيير توجهات النظام الاقتصادي ، والأمر الثاني يتميز بتزايد اعتماد مصر على نمط الاقتصاد البترولي العربي . ولما يتعلق بالأمر الأول ، فإن سياسة الانفتاح الاقتصادي تتضمن في الواقع تغييرا أساسيا في أسلوب الإدارة الاقتصادية والانتقال من نظام الإدارة المركزية والقرارات الإدارية إلى الأخذ بمنطق السوق .

ومع ذلك فينبغي الاعتراف بأن ماتم في هذا الصدد كان تغييرا في الاتجاه دون أن يصاحبه اهتمام مماثل في الإجراءات لضمان الكفاءة في التنفيذ اليومي سواء بوضع الضوابط على قوى السوق أو التأكد من سلامة نظم الإشراف والرقابة أو حسن اختيار القائمين على الإدارة الاقتصادية بصفة عامة . وبذلك فإن التغيير الكبير في الاتجاه العام لم يصاحبه تغيير مماثل في وضع ضمانات الكفاءة في الإدارة والتنفيذ . ومن هنا ظهرت أشكال عديدة من انفلات الانفتاح الاقتصادي مما جعل البعض يشيرون إليه بالتسيب الاقتصادي . وأما الأمر الثاني فهو تغيير هيكل في طبيعة الاقتصاد المصري تجعله يزداد

شبهاً بالدول النفطية المحيطة . فهذه الدول تواجه بشكل عام مشكلة الاعتماد على مورد زائل من ناحية وانفاس في غمط استهلاكي مبالغ فيه من ناحية أخرى . وقد كانت مصر تمثل إلى وقت غير بعيد نموذجاً مختلفاً عن نماذج الدول النامية التي تعتمد على موارد مستمرة وإن كانت محدودة الإنتاجية ونميش بمستوى منخفض بعيداً عن الإسراف . وقد بدأنا نتجاوز الأمرين معا . فمن ناحية زاد الإنتاج البنولي بشكل كبير خلال الفترة من ١٩٧٥ وحتى الآن وأصبح هذا القطاع يمثل أكبر القطاعات الإنتاجية المحلية وتضاعفت معه مساهمات القطاعات الإنتاجية الدائمة من زراعة وصناعة تحويلية وخدمات إنتاجية . ولا يقتصر الأمر على زيادة الاعتماد على البنول بشكل مباشر بل إن الاعتماد على البنول العربي بشكل غير مباشر قد بدأ يزداد بشكلي بشير الانتباه . فقناة السويس هي في نهاية الأمر ممر بحري وثيق الصلة بشجارة النفط العربية ، وسوف تزداد أهميتها نفطياً بعد الانتهاء من مشروع خط البنول من الظهران إلى ينبع . كذلك فإن تحويلات العاملين المصريين في الخارج هي في الأساس دخول مرتبطة بالنفط العربي ومن ثم ترتبط به وبمستقبله . وهكذا بدأ تحول الهيكل الاقتصادي ليتقارب بشكل أكبر من هيكل الدول النفطية المعتمدة على الموارد الناضبة مما يقتضى قدراً كبيراً من التحوط أمام بعض مظاهر التحسن الاقتصادي الظاهر . ومن ناحية ثانية فقد تكاثفت اعتبارات متعلقة بتزايد دور تحويلات العاملين وبقصور الضوابط على سياسة الانفتاح الاقتصادي إلى شيوخ أنماط الاستهلاك المبالغ فيه والذي لا يتفق مع القدرات الاقتصادية الحقيقية للدولة شأن الدول النفطية الأخرى . ولذلك فإن سياسة اقتصادية مترنة تراعى احتياجات تحويلات العاملين من ناحية وخطورة النمط الاستهلاكي من ناحية أخرى لا بد وأن تدرس بكل دقة لوضع القيود على تفاقم النمط الاستهلاكي .

وبذلك فإنه يبدو أن المشكلتين الاقتصاديتين الأولى بالرعاية الآن هما من ناحية توجيه قدر أكبر من العناية إلى قضية الكفاءة في الإدارة الاقتصادية بعد أن تحقق التغيير المطلوب في الاتجاه الاقتصادي ، ومن ناحية أخرى التنبه على خطورة غلبة نمط الاقتصاد النفطي على مصر سواء بضرورة التحوط من مخاطر الموارد النفطية الناضبة أو من غلبة النمط الاستهلاكي للمصاحب للاقتصاديات النفطية .

ومالم تجد مصر حلاً جذرياً لمشكلة عجز الموارد الاقتصادية المحلية فستظل سياستها الخارجية رهينة تثير من الجدل والخلاف أكثر مما تحقق من الاتفاق والقبول . وإن تجربة مصر منذ الحرب العالمية الثانية وحتى الآن وإذا تعكس مرونة وكفاءة في استثمار دور مصر السياسي لتغطية عجز مواردها الاقتصادية إنما تبين في نفس الوقت مدى الضعف الاقتصادي الذي تعاني منه والفتش في توفير حلول حاسمة . وطالما ظل الضعف الاقتصادي ، فإن أي نجاح سياسي سيظل محدود الأثر عقيم الفائدة .

والله أعلم ، ،

٢- عن المستقبل والحمية.

- المشروع التاريخي : عناصر للحوار
- مستقبل دور الدولة في الوطن العربي

في المشروع التاريخي، عناصر للحوار (*)

(١٩٨٦م)

أثير في الآونة الأخيرة موضوع « الهدف القومي » أو « المشروع التاريخي » كإطار تدرج تحت لوائه مختلف مناحي الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية في فترة معينة ، مما يضيف على هذه الأمور وحدة واتساقا فضلا عما يوفره لها من دعم وتماسك رغم ما قد يبدو بينها من تشتت وتناثر . ولعل أشهر المتحدثين عن هذا الموضوع هو الأستاذ محمد حسنين هيكل الذي يؤكد أن « المشروع التاريخي لأي وطن هو استراتيجيته العليا وعلى أساسها تتحدد كل أهداف عمله ووسائلها » . وغالبا ما يثار هذا الحديث ، أو بالأحرى حديث غياب المشروع التاريخي ، بنوع من الحنين لتلك الفترة التي عرفت فيها مصر مشروعها التاريخي ، فصر الآن « بغير مشروع تاريخي يحدد مجرى القرار ومساره على كل المستويات وبالتالي فإن القرار المصري مشتت في مسالك ومسارب متشعبة تتمتع جزءا من اندفاعه وبالتالي تحد من تأثيره » .

الموضوع هام وخطير ويحتاج من مفكرينا الاهتمام والمناقشة ، ليس للموافقة أو المخالفة وإنما لإبراز مختلف الجوانب وإثراء الفكرة وفتح الحوار . والموضوع يثير من

(*) نشرت في جريدة الأهرام بتاريخ ١٦ أبريل ١٩٨٦ بعنوان : المشروع القومي بين مسئولية الحكام ومسئولية المفكرين .

الأمور النظرية والفلسفية بقدر ما يتعرض لقضايانا المعاصرة . ولذلك فإن باب الاجتهاد مطلوب .

فأما عن ضرورة استراتيجية عليا للدولة تحرك من خلالها مختلف سياساتها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية فأمر لا أعتقد أن أحدا يخالف فيه . وبطبيعة الأحوال فإنه من الضروري أن تكون الأهداف التي تتوخاها هذه الاستراتيجية أساسية ورئيسية يدور حولها حد أدنى من الاتفاق العام بل والتصميم . وإذا كان من الممكن أن تختلف الأحزاب والتكوينات السياسية في البرامج والسياسات فإنه من الطبيعي أن يسود في المجتمعات المستقرة عدد محدود من التوجهات الأساسية للدولة والتي تمثل استراتيجيتها العليا . بل إن فكرة الدولة ذاتها تستمد شرعيتها من هذه الاستراتيجية . فالدولة ليست مجرد سلطة للحكم تفرض على المحكومين ، وإنما الدولة - في نهاية الأمر - تنظيم مؤسسي لتحقيق عدد من الأهداف الأساسية والتي يرتبط ويلتف حولها الاتفاق العام . وبدون الاتفاق العام حول هذه الأمور الرئيسية فإن الدولة بمعناها الحقيقي تختفي لكي تكون في مواجهة قوى للقهر والسيطرة وليست دولة بالمعنى الصحيح . والاستراتيجية العليا وإن كانت تتمتع بالضرورة بقدر عظيم من الاستقرار والدوام ، فإن ذلك ليس معناه الثبات والجمود . فالاستراتيجية تتغير مع تغير المعطيات الأساسية للموارد والمفومات الاجتماعية والثقافية للمجتمع وطبيعة العلاقات الدولية السائدة وتوازن القوى . وهي أمور لا تتغير عادة بشكل فجائي وعنيف ، وإن عرفت مصر بعضا من التغير في بعض هذه العناصر مما ساعد على قدر من البليلة .

وتسعى الدولة إلى جانب متابعة هذه الاستراتيجية العليا - التي هي من صميم دورها السياسي بالمعنى الواسع - إلى تحقيق بعض المثل العليا . وجهود الفلاسفة شاهد على هذا البحث الدائم عن المثل العليا للمجتمعات ، كما أن

التنظيم السياسية قد درجت منذ وقت بعيد على تسجيل أهدافها ومثلها العليا في وثائقها الدستورية . فالثورة الأمريكية وضعت أول إعلان حديث لحقوق الإنسان رسمت فيه صورة المجتمع الذي نسمى إليه بخلق مجتمع للحرية والسعادة وجاءت الثورة الفرنسية بإعلانها لحقوق المواطن وبما يرسم صورة مماثلة للهدف المنشود . وبالمقابل نجد أن الدول ذات الترععات المذهبية - دينية أو علمانية - تحدد أهدافها في إنشاء مجتمعات مثالية سواء أكانت مجتمعات اشتراكية مثل الاتحاد السوفيتي أو إسلامية مثل إيران .

كل هذا معروف ولاجديد فيه . ولعل ما يستحق المناقشة والحوار في هذه القضية المثارة هو فكرة « المشروع التاريخي » بما يتضمنه من معنى الأحادية من ناحية والبعد التاريخي من ناحية أخرى . فالحديث عن المشروع التاريخي بدلا عن « الاستراتيجية » قد يفيد أن عناصر الاستراتيجية العليا لا بد وأن يغلب عليها هدف واحد أو غالب ، فضلا عن أن إضفاء الصبغة التاريخية قد يتضمن في أحد التفسيرات نوعا من مسابرة التاريخ والخضوع لمنطقه . وكلا الأمرين يثير قضايا ليست هينة ولا يسيرة .

وينبغي التنويه في البداية أن أحد أهم أسباب التشكك والتساؤل حول مدى توافق المشروع التاريخي يعود بشكل عام - ضمنا أو صراحة - إلى معاهدة السلام مع إسرائيل . فلا يخفى أن الحرب مع إسرائيل كانت تشكل محورا رئيسيا في الاستراتيجية العليا للدولة خلال فترة جاوزت الثلاثين عاما وكان لها أبعاد الأثر على تشكيل الحياة السياسية وتعبئة الاقتصاد المحلي وتوجيه علاقات الدولة الخارجية . ولذلك فقد جاء توقيع معاهدة السلام مع إسرائيل معبرا عن تغيير جوهري في استراتيجية مصر ، وإن كان مدى هذا التغيير وطبيعته لم يعط القدر الكافي من المناقشة والحوار . وجاءت الأحداث التالية لتوقيع المعاهدة وخاصة

من حيث ممارسات دولة إسرائيل مع الفلسطينيين والدول المجاورة (لبنان والعراق) لتساعد على إلقاء مزيد من الشكوك حول معنى التغيير وجدواه لدى قطاعات ليست بالصغيرة في المجتمع .

وإذا كان من الطبيعي أن تغير الدول استراتيجيتها في الحرب والسلام في ضوء التغيرات ، فكما قال ريشيليو السياسي الداهية في عصر لويس الثالث عشر ، إن الدولة لا تعرف صداقات ولا عداوات دائمة ، وإنما فقط مصالح دائمة ، فإنه لا ينبغي أن طبيعة التغيير والظروف التي أحاطت به ولحقته قد ساعدت على إثارة هذه الشكوك في كثير من النفوس .

والآن نعود إلى فكرة « المشروع » وما يفيدُه ضمنا من غلبة هدف سياسي أو قومي رئيسي . وألحق أننا تعودنا منذ عداد الوعي السياسي للشعب وبدأت مشاركته في الحياة العامة على غلبة هدف سياسي واضح سواء في نوع من الديمقراطية أو في طلب الاستقلال السياسي ثم القومية العربية . فإذا كان تاريخنا السياسي الحديث يرتبط بمحمد علي أو بالحملة الفرنسية ، فإن المشاركة الشعبية - المحدودة - بدأت في النصف الثاني من القرن الماضي مع المطالبات بالدستور ثم تركز العمل السياسي في طلب الاستقلال السياسي (حركة الحزب الوطني ثم ثورة ١٩١٩ وماتلاها من نشاط سياسي) . وبعد نهاية الحرب العالمية الثانية وقيام ثورة ١٩٥٢ بلورت فكرة القومية العربية أهداف التحرر السياسي والاقتصادي وآمال الوحدة والاشتراكية وتحقيق الذات واستئصال الغزو الأجنبي (الاستعمار والصهيونية) . وهكذا تميز هدف المشروع القومي الغالب بأنه هدف سياسي واضح المعالم - نسبيا - وبأنه يكاد يكون هدفاً أحادياً لا تعادله أهداف أخرى في الأهمية . وهكذا ساعدت الأحادية والبساطة في الاعتقاد بأن هناك هدفاً قومياً وأنه في غية ذلك نكون بلا أهداف قومية أو بلا مشروع تاريخي . وبطبيعة

الأحوال فإن الانتقال من السعى لتحقيق الاستقلال أو القومية إلى محاولات التنمية الاقتصادية وتحقيق العدالة الاجتماعية والدخول في العصر والمشاركة في الانجازات التكنولوجية فضلا عن المشاركة الأصلية في الاسهامات الحضارية مع الاحتفاظ بالهوية الثقافية - كل هذا يبدو أكثر صعوبة وأكثر تعقيدا . وهذه الأمور وهي تفقد بساطتها وأحاديتها تمثل ولاشك درجة أعلى في مستوى النضج السياسي والحضارى . ولكنها في نفس الوقت - بالمقارنة بالأهداف الأولية في الاستقلال والوحدة - أقل تحديدا وأكثر هلامية . وهذه مشكلة التقدم في سلم الترقى ، فالخيارات تكون عادة محدودة وواضحة في أدنى السلم ، وهي متعددة ومعقدة في الدرجات الأعلى . فالاستراتيجية العليا يمكن أن تختصر في هدف أو أهداف قليلة محددة في ظروف الدول الأدنى تقديما بل ويمكن ترجمتها في شعار أو شعارات قليلة يمكن أن تعبئ الجماهير في مظاهرات وانتفاضات ، ولكن الأمر لا يكون كذلك مع الانتقال من مرحلة حضارية إلى مرحلة أبعده . وغنى عن البيان أن هذا الحديث لايعنى أبدا إمكان التخلي عن ضرورة وجود استراتيجية عليا مع الانتقال من مرحلة الاستقلال السياسي إلى مرحلة البناء الاقتصادي والاجتماعي ومشاركة العصر . بل لعل الصحيح هو أن وضع هذه الاستراتيجية العليا يصبح أكثر خطورة مع تعقد الأمور وتداخلها . وإنما المقصود هو أن فقدان الأحادية والبساطة في الاستراتيجية هو أمر تفرضه ظروف التطور . فلم يعد من السهل اختصار أهداف الاستراتيجية العليا في شعار واضح مثل الاستقلال السياسي أو الوحدة العربية وإنما أصبحت الأمور أكثر تعقيدا مما يتطلب فكر الصقوة إلى جانب عواطف العامة .

على أن الجانب الأكثر صعوبة في حديث المشروع التاريخي إنما ينصرف إلى البعد التاريخي وما يضيفه هذا الوصف - التاريخي - من ثقل وإيحاءات .

والتاريخ عباءة واسعة ليس من السهل دائما استئناسها . وسياق الحديث عن مشروع تاريخي « قد يفيد - ضمنا - أنه يعني اختيار أهداف تتفق مع « حركة التاريخ » ولاتعارض معها . والحديث عن « حركة التاريخ » سير في طريق وعر مليء بالعقبات . وإذا كان من اليسر نسبيا أن نفهم تاريخ الأحداث ونربط بينها بل ونتحدث عن مراحل تاريخية معينة ونضع علامات مؤثرة في تطور أحداث الماضي ، فإن الأمر بالنسبة « لحركة التاريخ » أو « معنى التاريخ » و « اتجاهه » مختلف كلية ويفرض صعوبات فلسفية بالغة الدقة ، والحقيقة أن المعركة قائمة ومستمرة بين أنصار حتمية التاريخ الذين يعتقدون ان للتاريخ منطقا ومعنى يمكن اكتشافها ، وبين مخالفهم الذين مع تسليمهم بالسببية التاريخية يرون استحالة التنبؤ باتجاه التاريخ . وينبغي التأكيد هنا بأن الخلاف بين الاتجاهين ليس خلافا على أهمية التاريخ أو ضرورة الاستفادة من خبرات الماضي ودروسه ، كما أنه ليس خلافا حول السببية في ترابط الأحداث ، فالحاضر وليد الماضي ولاشك ، كما أن المستقبل يصنع في أحداث الحاضر، كل هذه أمور لاخلاف حولها . ولكن الخلاف ينحصر في الواقع في مدى أهمية حرية الفرد ومساحة الاختيار . فعارضوا الحتمية التاريخية أبعد الناس تقريبا لشأن التاريخ أو لإهمال فكرة السببية ولكنهم يرون مع ذلك وفوق كل ذلك أهمية حرية الإنسان واختياره التي تفتح إمكانيات متعددة وليس طريقا واحدا . وهكذا فحركة التاريخ ليست خطأ مستقيا دائما وإنما هي نقطة انطلاق لآفاق متعددة وبذلك فإننا لانكون بصدد حركة واحدة للتاريخ وإنما أمام إمكانيات متعددة . وبطبيعة الأحوال فإن هذه الآفاق ليست مجرد شطحات مستقلة عن أرض الحاضر .

وليس الغرض من هذا الحديث دعوة لتجاهل التاريخ أو التقليل من أهمية

الرؤية التاريخية ، بل لعل العكس هو الصحيح فنحن أخرج مانكون في اختيار توجهاتنا الأساسية إلى استلهاهم عبرة التاريخ ولهم ظروف الحاضر واستيعابها والتركيز على أهداف قابلة للتحقيق والإصرار عليها . ولكن ما قصدت الإشارة إليه هو أنه لا يوجد مسار تاريخي واحد وأن حربتنا - وإن لم تكن كاملة في هذه الخيارات - فهي أيضا ليست بالقليلة .

ويقتضى الإنصاف أن نقرر أن طرح الفكرة تحت عنوان « المشروع » تؤكد معنى صناعة التاريخ وليس مجرد الخضوع لحتمية تاريخية ميكانيكية ، ففكرة المشروع تعني خيارا ومسئولية ومن ثم الالتزام بالعمل على تحقيق أحد الامكانيات المتاحة .

وإذا نظرنا إلى الوراء لنستخلص عبرة التاريخ لأدركنا أن الدور التاريخي الذي لعبته الأحداث والنظم المختلفة لم يكن دائما وليد نوايا واضحة . بل إننا كثيرا ما نجد أن دورا تاريخيا معينا قد تم القيام به رغم أنف أصحابه ، وفي معظم الأحوال فإن الأدوار التاريخية الحاسمة لم تكن وليدة مشروع صريح أو ضمني لدى جهة أو جهات متعددة . ولعل الصحيح هو أن ما نطلق عليه الدور التاريخي لفترة أو لنظام معين هو حكم لاحق تلقىه الأجيال التالية من المفكرين على الأحداث السابقة لاعطائها منطقا وتجانسا لم يكونا لها في الحقيقة . فعصر النهضة أو الثورة العلمية أو الثورة الصناعية كلها مراحل تاريخية هامة تكانفت على كل منها عديد من العناصر دون القول ببساطة إنه وجد في كل من هذه الفترات مشروع تاريخي للنهضة أو للثورة العلمية أو للثورة الصناعية . ومع ذلك فإنه سيكون من السخف أن نتجاهل كيف تكانفت العناصر المتناثرة والمختلفة في القيم والمؤسسات ونظم الحكم والأفكار والفنون والتي أدت في عصر ما إلى النهضة وفي عصر آخر إلى الثورة العلمية وفي ثالث إلى الثورة الصناعية .

وهكذا ، فإن الدور التاريخي ليس مجرد مشروع يقوم في ذهن الحاكمين بقدر ما يعكس تضامر ظروف كثيرة لتحقيق هذه النتيجة وهي ظروف تؤثر في الحكم وفي أساليب الإنتاج وفي القيم السائدة وفي مستوى العلم والمعرفة . وبطبيعة الأحوال فإن دور السلطة السياسية في التأثير في هذه العناصر يكون عادة بالغ الأهمية ، ولكنه أبدا لم يكن دورها منفردا دون العناصر الأخرى المكملة وبوجه خاص الفكر الذي لعب دائما دورا متميزا . ولذلك فإن مسئولية المفكرين في خلق الظروف المناسبة لتحقيق التغيرات التاريخية لا تقل عن مسئولية الحكام . كذلك نتبنا أحداث التاريخ أن أدوارا تاريخية هامة ترتبت على مشروعات ذات أهداف أخرى . فانظر مثلا إلى رسالة محمد عليه السلام ودورها التاريخي في توحيد أمة العرب وإنشاء حضارة إسلامية وعربية . فالدور التاريخي لرسالة الإسلام في إنشاء حضارة جديدة إنما ولد من خلال دعوة دينية إلى التوحيد الإلهي ، وفي داخل هذه الحضارة يمكن القول بأن انتقال السلطة من نظام الخلفاء الراشدين إلى بني أمية وقد بدا وقتها صراعا على السلطة فإذا به من خلال المنظور التاريخي يعبر عن احتياج الدولة الجديدة إلى مؤسسات للحكم تتفق مع طبيعة دولة الإسلام الجديدة التي لم تعد تناسبها أشكال الحكم القبلي كما عرفت الجزيرة العربية . وهكذا فإن الدور التاريخي الحقيقي لدولة بني أمية هو تحويل جماعة المسلمين في الجزيرة العربية إلى دولة ذات مؤسسات قادرة على مناصرة دولتي الرومان والفرس ولتولى مسئوليات الحكم في امبراطورية جديدة واسعة الأرجاء .

وبعد ، فإن هذا الحديث لم يقصد به تأييد أو معارضة ما يطرح على الساحة حاليا حول موضوع المشروع التاريخي ، وإنما هي عدة انطباعات أثارها هذا الحديث رأيت من المناسب تسطيرها على الورق . والله أعلم .

مستقبل دور الدولة في الوطن العربي
في ضوء التغيرات الاقتصادية والتكنولوجية
المعاصرة والمنوقعة (*)
(١٩٨٩م)

تمهيد : ملاحظات حول الدراسات المستقبلية :

تعاني دراسات المستقبل من صعوبات لا تحصى . حقا إن المستقبل يصنعه الحاضر ، كما أن الحاضر هو وليد الماضي . ولكن معرفة أي من الحاضر أو الماضي ليس بالأمر الهين أو اليسير ، فلكل منهما عناصره المتداخلة والمعقدة - الظاهر منها والخبئ - وتأثيراته المتشعبة ، مما يضطر الباحث إلى الاختيار والانتقاء من بين هذه العناصر المتعددة مما يعتقد أنه أكثر أهمية أو فاعلية لإعطاء صورة عن الحاضر أو الماضي . وهكذا ، فإنه رغم أن كلا من الحاضر أو الماضي قد حدث وتحقق بالفعل ، فإن ما نتحدث عنه إنما هو صورة عنه ، ولدينا العديد من هذه الصور عن هذا الحاضر أو ذلك الماضي بقدر ما لدينا من باحثين أو مؤرخين . ولذلك لم يكن من الغريب أن تكون كتابة التاريخ أو بالأحرى إعادة كتابته مشروعا مستمرا ، ليس فقط من حيث اكتشاف مصادر أو وثائق جديدة تلقى أضواء مختلفة عن الماضي ، بل من حيث إعادة تفسير أحداث الماضي على ضوء نتائج الحاضر وتطوراته . فالماضي ليس مستقلا عن الحاضر . وكما أن الحاضر هو

(*) دراسة مقدمة إلى ندوة دور الدولة في النشاط الاقتصادي بالوطن العربي والتي عقدها المعهد العربي للتخطيط بالكويت في الفترة من ٢٧ - ٢٩ مايو ١٩٨٩ .

وليد الماضي فإن الماضي هو ابن الحاضر ، فالتاريخ هو ، إلى حد بعيد ، رؤية المؤرخ المعاصر لأحداث الماضي على ضوء نظرتة المعاصرة . وقل نفس الشيء عن الحاضر ، فليست لنا صورة واحدة عنه ، بل تتعدد هذه الصور بقدر ما تتعدد رؤية الباحث بحسب موقعه وتفضيلاته ومدى شمول نظرتة . وليس معنى ذلك بطبيعة الأحوال الاختلاف حول موضوعية الأحداث والوقائع ، فهذا الأمر يثير القليل من الجدل ، ولكن الخلاف يثور حول دلالة هذه الأحداث وارتباطاتها والصورة الاجمالية التي تترتب على تجميع هذه العناصر المتناثرة والمتناثرة لإعطائها وحدة فيما يسمى بالحاضر أو الماضي .

وإذا كان هذا هو شأن معرفة الحاضر أو الماضي فإن محاولة استكشاف المستقبل هي بالضرورة أكثر مشقة ومخاطرة . فتوقف قدرة الباحث على استكشاف المستقبل على تجربته في الربط بين العلاقات ، وهي تجربة مستمدة ، بالقطع ، من علاقات الماضي أو في أحسن الأحوال من علاقات الماضي بالحاضر . وبعبارة أخرى ، فإن محاولة استكشاف المستقبل تحصر نفسها ، بدرجات متفاوتة من الخيال ، في إطار محدود يسقط الماضي وتجربته على المستقبل . وقد اثبت التجارب أن التطورات التاريخية كانت دائما أرحب أفقا وأكثر تنوعا من خيال الباحثين . فإذا أضفنا إلى ذلك أن تفضيلات الباحث - وهي ترتبط بدوقه وقيمه - تؤثر عادة لها يختار أو فيما يترك ، وقد يتسرب - بوعي أو بدون وعي - ما يتمناه ليختلط بما يتوقعه . وأخيرا ، فإنه حيث يتعلق الأمر بمستقبل بعض الظواهر الاجتماعية مثل « الدولة » ، ومدى تأثيرها بالتغيرات الاقتصادية والتكنولوجية - وهي تكاد تشمل كل شيء - فإن الأمر يتطلب إحاطة شاملة لجوانب ومعارف قل أن تتوافر لفرد واحد . لما يراه اقتصادي عن هذا الموضوع يختلف تماما عما يشعر به عالم في الطبيعيات أو الأحياء أو ما يراه أديب أو

فنان ، وهكذا تقيد حدود المعرفة الفنية للباحث من أفق خياله ، وتؤثر بالتالى فى النتائج التى يتوصل إليها .

ولكل ذلك فإن هذا النوع من البحث والتأمل يمتزج عادة بعناصر ذاتية أو شخصية تختلف من باحث إلى آخر سواء فى اختيار المتغيرات الأكثر أهمية أو فيما يعطى لها من دلالات . ونظلم مع ذلك أهمية هذا النوع من الدراسات ، لأنه وإن لم تكن هناك حتمية فى التاريخ - هكذا يعتمد الباحث - فإننا نصنع مع ذلك المستقبل بأفعالنا الآن . فليس هناك مستقبل واحد نتيجة لظروف الحاضر والماضى ، وإنما هناك مستقبلات متعددة بقدر ما نسمى - بوعى أو بدون وعى - لتحقيق واحد منها دون غيرها من المستقبلات الممكنة . فرغم أن هناك علاقة سببية بين الأحداث ، وارتباطها بين الحاضر والماضى ، وبين المستقبل والحاضر ، إلا أن هناك وبنفس الدرجة اختيارا وحرية ، ونفس الأحداث يمكن أن يترتب عليها أمور متعددة بقدر ما تختلف ردود أفعالنا تجاهها . وبنسبى التأكيد هنا على أن عنصر الاختيار لاينفى السببية ولكنه يحول دون الحتمية . فالاختيار لايعنى حرية كاملة فى تحقيق ما نريد بصرف النظر عن المقدمات ، ولكنه يعنى أن هناك دائما امكانيات متعددة لكل وضع ، وأن النتائج المتحققة إنما تترتب على الاختيار الحاصل بين هذه الامكانيات المتاحة . فالسببية من ناحية والاختيار أو الحرية من ناحية أخرى هما أساس المستقبل . فالمستقبل ليس ضربا من الحظ أو الصدفة بل هو يرتبط بالحاضر برابطة السببية . ولكن السببية ليست علاقات وحيدة وحتمية بين فعل ونتيجة ، وإنما هى بين فعل وامكانيات متعددة ، واردة الفرد أو حرية اختياره تظهر فى تحقيق واحدة - دون غيرها - من هذه الامكانيات .

تحديد وتقسيم للموضوع :

بعد هذا الحديث عن المستقبل ودراساته ، فإن موضوع البحث يتعلق بعدة أمور لا بد وأن نشير إليها من أجل تحديد نطاق الدراسة . يفترض العنوان ان تتم الدراسة حول مستقبل دور الدولة في الوطن العربي من خلال التغيرات الاقتصادية والتكنولوجية وأثرها بالتالى على دور الدولة . وهكذا يبدو أن هناك ثلاث حلقات من الدراسات المستقبلية في هذا الموضوع . وأولها هو مستقبل الأوضاع الاقتصادية والتكنولوجية بوجه عام . ويمثل ذلك - في ذهن معدى الندوة - الخلفية العامة للموضوع . أما الحلقة الثانية من الدراسات المستقبلية ، فهي شكل ودور الدولة نتيجة لهذه التغيرات الاقتصادية والتكنولوجية . وأخيرا - وهو بيت القصيد فيما يبدو - مستقبل دور الدولة في الوطن العربي في ضوء كل هذه التغيرات المستقبلية .

وفي دراسة سابقة لي تمت منذ حوالي عقدين تناولت موضوع « التنظيم السياسى في المجتمع التكنولوجى الحديث . وجهة نظر اقتصادى »^(١) . وقد تعرضت في هذه الدراسة لما يمكن أن يعتبر التغيرات الاقتصادية والتكنولوجية الاساسية في المجتمع الصناعى ، وفي دراسة مكحلة عن « الأوتوميشن والاقتصاد »^(٢) تناولت آثار هذا التطور التكنولوجى على مختلف جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية . وترتبط هذه الأفكار بموضوعنا من حيث اتصالها

(١) مجلة عالم الفكر ، المجلد الأول ابريل - يوليو ١٩٧٠ ، أعيد نشرها في « على أبواب عصر جديد » ، دار الشروق ١٩٨٣ .

(٢) مجلة عالم الفكر ، المجلد الثانى ، يناير - مارس ١٩٧٢ ، أعيد نشرها في « على أبواب عصر جديد » ، المرجع المشار إليه .

بالتغيرات الاقتصادية والتكنولوجية المعاصرة .

وليس الغرض هنا إعادة بحث هذه الموضوعات من جديد ، رغم أنه بعد مرور مثل هذه الفترة ، لا بد وأن يشعر المرء بالرغبة في التعديل أو حتى المدول عن بعض الآراء الواردة فيها . ومع ذلك فمن الصعب القول بأن هذه الورقة تمثل معاودة أو مراجعة لما أوردته في هذه الدراسات - أو كما يقال عادة - معاودة زيارة الموضوع . فكل هذا يتطلب أكبر مما هو متاح لهذه الورقة . ولكنني سوف أستند في أجزاء كثيرة هنا على هذه الدراسات السابقة فيما يتعلق بالتغيرات الاقتصادية والتكنولوجية مع ما يتطلبه الأمر من تعديل أو تغيير أو إضافة في ضوء احتياجات هذه الدراسة الجديدة .

كذلك عرفت الفترة الأخيرة اهتماما خاصا بموضوع الدولة ومستقبلها في الوطن العربي^(٣) . وقد عنيت هذه الدراسات بوجه خاص بدراسة ظاهرة الدولة القطرية في الوطن العربي ومدى استقرارها وتأصلها في مواجهة التيار القومي العربي ، وبذلك تطرح هذه الدراسات قضية وجود الدولة القطرية ومبداها نفسه للمناقشة . وهو أمر يختلف عن الحديث المطروح الآن عن « دور الدولة ، وبالتالي افتراض استمرار وجود الدولة والبحث عن شكل دور هذه الدولة ومجاله .

وسوف نحاول أن نستعرض الموضوع بإلقاء الضوء على تطور دور الدولة في

(٣) مستقبل الأمة العربية : التحديات والخيارات . مركز دراسات الوحدة العربية ، أكتوبر ٨٨ ، سعد الدين إبراهيم ، مستقبل المجتمع والدولة في الوطن العربي ، ١٩٨٨ ، وانظر أيضا المجلدات الأربعة المنشورة في مشروع

Nation, State and Integration in the Arab World, Institute Affari
Internationale, Rome, Croom Helm, 1987.

المجتمع الصناعي مشيرين بوجه خاص إلى أهم الخصائص الاقتصادية لهذا التطور ثم نعرض لما يبدو أنه أهم الاتجاهات المعاصرة للحياة الاقتصادية ومدى تأثير ذلك على فكرة الدولة . وبطبيعة الأحوال فإنه يصعب في مثل هذه الدراسات الانتهاء بنتائج قطعية وإنما يكفي أن تطرح بعض الأسئلة وأن تثار بعض القضايا . وفي الختام نحاول أن نربط ما يحدث في وطننا العربي بهذه الاتجاهات العامة .

السلطة السياسية والدولة المعاصرة :

عرفت جميع المجتمعات أشكالاً من السلطة السياسية بما وفر لها من خلال هذه السلطة نوعاً من الاستخدام المنظم للقهر حماية للجماعة من الانفراط وتوفيراً للنظام والاستقرار داخلها بعيداً عن الصراعات الفئوية أو الطبقية فضلاً عن الحماية من المخاطر الخارجية . وقد تطورت أشكال هذه السلطة السياسية وما تستند إليه من شرعية بما لا يحل للدخول فيه هنا . وقد استندت هذه السلطة في تطورها إلى اعتقادات دينية في بعض الأحيان كما اعتمدت كثيراً على التفوق المادى والتفوق العسكرى لفئة أو فئات ولعبت الأسباب العرقية والقبلية أدواراً متعددة ، وكان للعرف والتقاليد والمعتقدات أدوار مستمرة في كل هذه التطورات .

والدولة المعاصرة هي الشكل الحديث للسلطة السياسية في المجتمعات المعاصرة ، وتجد جذورها في الأفكار السائدة في القرنين السادس عشر والسابع عشر في أوروبا مع أفول الإقطاع وبداية بزوغ الممالك الوطنية ، وجمعت الثورة الصناعية والاقتصاد الرأسمالى فأكدت وجودها بهذا الشكل الحديث^(٤) . وتتميز

(٤) لعبت أفكار ماكيافيللى وخاصة بودان الفرنسى وهوبز الإنجليزى دوراً هاماً في تطوير فلسفة الدولة . ورغم أن ماكيافيللى لم يتحدث كفيلسوف سياسي ، فقد رسم دور الأمير في مباشرة السلطة باعتباره =

هذه الدولة المعاصرة عن المؤسسات السياسية السابقة بأهدافها والوسائل المستخدمة لتحقيق هذه الأهداف ، فضلا عن الاعتراف لها بحدود إقليمية تتمتع داخلها بالسيادة المطلقة . فأما أهداف الدولة المعاصرة فهي أساسا حفظ الأمن والاستقرار لأبنائها ، وإقامة العدل ، وأضيف إلى ذلك في فترات لاحقة تحقيق التقدم الاقتصادي والعدالة الاجتماعية . وأما عن وسائلها فهي القهر المنظم عن طريق استخدام القوانين المستندة إلى القوة المادية لأجهزة السلطة . وأما الحدود الإقليمية والسيادة المطلقة فإنها من ناحية تمد سلطانها داخل حدود إقليمية محددة من ناحية وتطلق لها الحرية داخل هذه الحدود ومع الاستقلال من الدول الأخرى من ناحية ثانية . وسوف نعود إلى التعرض إلى بعض هذه الاعتبارات وما ورد عليها من تغير خلال التطور .

والحديث عن الدولة المعاصرة إنما هو حديث عن ظاهرة تاريخية حديثة نسبيا - أوروبية في الأصل ومنها انتقلت إلى مختلف البقاع . فنقطة البداية هي أن الدولة المعاصرة ظاهرة حديثة ، ومن ثم فهي ظاهرة لم تكن كذلك دائما ، وليس من المفروض ، بالتالي ، أن تستمر على شكلها القائم إلى الأبد ، بل إننا بدأنا نلاحظ تطورا ليس بالقليل في الظاهرة نفسها خلال التاريخ الحديث . ورغم أن ظاهرة الدولة المعاصرة كانت استجابة للتطورات التي حدثت بوجه خاص في القارة الأوروبية مع تفكك الإقطاع وقيام الثورة الصناعية فإنها قد انتقلت إلى خارج هذا النطاق . وبدأت فكرة الدولة - الأمة والتي تأخذ بفكرة

مستقلاً عن كافة الارتباطات الدينية أو الخلقية وبذلك ساهم في تدعيم سلطان الدولة الجديدة . أما يودان فقد كان أول من أشار إلى فكرة سيادة الدولة المطلقة والأبدية مؤكداً بذلك سلطة الملك بالنسبة للأمراء وجاء هوبز مجدداً السلطة المطلقة للدولة على حالة الفوضى الطبيعية قبل قيام الدولة .

المواطنة - تفرض نفسها على العديد من المناطق الأخرى غير الأوروبية بالرغم من اختلاف ظروف التطور الداخلي في هذه المناطق عما حدث في أوروبا . وهكذا ظهر نموذج الدولة الأوروبية والذي بدأ يفرض نفسه منذ نهاية القرن السادس عشر - كنموذج عالمي تأخذ به معظم الدول ، سواء تلك التي عرفت بواذر الثورة الصناعية في بدايتها مثل إنجلترا أو تلك التي عرفت في فترات لاحقة مثل ألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية واليابان أو حتى المستعمرات البعيدة والتي تمتعت بالاستقلال السياسي بعد الحرب العالمية الثانية . ولم يمنع ذلك بطبيعة الأحوال أن خضع شكل الدولة وطبيعتها لاختلافات ليست بالقليلة والتي ترجع إلى التاريخ الخاص لكل دولة وظروفها الثقافية والحضارية فضلا عن طبيعة العلاقات الاجتماعية السائدة فيها . فالدولة المعاصرة في إنجلترا أو الولايات المتحدة الأمريكية ليست قطعا هي نفس الدولة المعاصرة في الاتحاد السوفيتي أو في الهند أو فيتنام ، وهكذا ..

ورغم اختلاف نظم الدولة المعاصرة باختلاف الظروف ، فإنه يمكن مع ذلك ، القول بشيء من التجريد والتعميم أن هناك نمودجا نظريا يمثل الخطوط الرئيسية للدولة المعاصرة ، وتختلف الأشكال الواقعية للدول في كثير أو قليل عن هذا النموذج النظري أو المثالي بقدر ما تعكس الظروف المحلية وخصوصية كل مجتمع شكل الدولة فيها .

وعند الحديث عن الدولة المعاصرة ، فإن هذا التعبير « الدولة » قد يقصد به أمور مختلفة . فهو في معنى واسع يكاد يتسع ليشتمل المجتمع نفسه باعتبار أن الدولة هي التنظيم السياسي للمجتمع وبالتالي يشمل كل المندرجين تحت هذا التنظيم من أفراد وهيئات ومؤسسات وأحزاب وحكومة . ولكن التعبير في معنى أضيق يقصد به المؤسسات الحاكمة بالمقابلة للأفراد والهيئات الخاصة ، وفي هذا

المعنى الثانى يختلط اصطلاح الدولة بتعبير « الحكومة » بالمعنى الواسع . وعندما يدور الحديث عن « دور » الدولة فإن المعنى الثانى يرد بشكل أقرب إلى الأذهان باعتباره حديثا عن دور المؤسسات الحاكمة فى النشاط الاقتصادى . ومع ذلك فإنه من الصعب مناقشة دور الدولة دون التعرض لأهم خصائص الدولة بمعناها العام .

سيادة الدولة ومجال نشاطها :

رغم تعدد التعريفات للدولة ، فيبدو أن الحد الأدنى للاتفاق هو أن الدولة تتضمن عناصر ثلاثة : شعب وإقليم وسيادة . وأهم وأخطر هذه العناصر هو فكرة السيادة وهى تحدد طبيعة الدولة المعاصرة كما تربط علاقتها بالعنصرين الآخرين (الشعب والاقليم) . ففكرة السيادة تحدد علاقة الدولة المعاصرة بمواطنيها وحدود سيادتها الاقليمية وبالتالي استقلالها عن الدول الأخرى . وهكذا لا تقتصر هذه الفكرة على تحديد طبيعة الدولة داخل حدودها وإنما أيضا فى علاقات الدول ببعضها البعض .

وقد يكون من المفيد قبل أن تناول فكرة السيادة أن نشير إلى أنها بدأت - فى الأصل - كتصور سياسى وقانونى وشارك فى تحديدها عدد من المفكرين السياسيين وعلماء القانون ، ولكنها خضعت فى التطبيق الواقعى للعديد من الاعتبارات الأخرى من اقتصادية ومذهبية وتكنولوجية . ولعل أول من أعطى فكرة السيادة معناها هو المفكر الفرنسى جان بودان (١٥٣٠-١٥٩٦) وخاصة فى مؤلفه Six Livres de la Republique (١٥٧٦) ، والمقصود بذلك هو أن الدولة تتمتع بالسلطة العليا والمطلقة لفرض القوانين والتزام تطبيقها على شعبيها فى داخل اقليمها الوطنى ، وبالتالي تتمتع الدولة بسلطة استخدام القهر والقوة

المنظمة لفرض الطاعة لقوانينها على إقليمها ومواطنيها ، وفي نفس الوقت صيانة استقلال الوطن من التدخل الخارجي . وهكذا فإن للسيادة وجهين ، داخلي وخارجي ، في الداخل سلطان مطلق وفي الخارج استقلال كامل ، والأمران في النهاية مرتبطان . على أن السيادة الداخلية تمثل في نشاط الدولة الإيجابي بوضع القوانين وفرض الالتزام بتطبيقها ، في حين أن السيادة الخارجية تظهر بشكل سلبي في منع تدخل الدول الأخرى في أمورها الداخلية .

وعندما ظهرت فكرة السيادة في أول الأمر كان النظر إليها باعتبارها مطلقة ودائمة وغير قابلة للتجزئة . ومع ذلك فإن هذه الأفكار القانونية يصعب تحقيقها في الواقع بهذه البساطة أو الوضوح . والسيادة بهذا المعنى ترتبط بالعنصرين الآخرين للدولة ، وهما الشعب والإقليم . فسيادة الدولة محدودة بالمواطنين ويحدد الدولة الإقليمية ، وبالتالي تحدد الحدود السياسية نطاق علاقة الدولة - كتنظيم سياسي - بالدول الأخرى . فسيادة الدولة لا تباشر إلا على مواطنيها ، كما أنها محدودة بحدود الإقليم الوطني ، وخارج هذه الحدود فلا سيادة للدولة . وهكذا تلعب فكرة الحدود السياسية دورا رئيسيا في تحديد نطاق نشاط الدولة . ففكرة الدولة نفسها وزيادة أهميتها هو اعتراف بأهمية الحدود السياسية . فالدولة هي الحدود الإقليمية .

ومع تطور النظم الديمقراطية بدأت فكرة الشرعية تظهر وهي تتعلق بمبدأ قبول الأفراد لهذه السلطة أو السيادة . فلا يكفي أن تقوم هذه السيادة في الواقع ، بل لابد وأن يلحقها نوع من القبول العام أو الاتفاق العام حولها حتى تتوفر لها الشرعية . وإذا كانت فكرة السيادة تعطي الدولة السلطان المطلق داخل حدودها ، فليس معنى ذلك أن دور الدولة أو نطاق نشاطها قد امتد لكل شيء داخل حدود الدولة . فالحتى أن فكرة السيادة قد ارتبطت دائما ومنذ البداية

بالتقيد التي ترد على هذه السيادة وخاصة فيما يتعلق بحقوق الأفراد . فبودان كان يرى أن هذه السيادة مقيدة بالقانون الطبيعي والقانون الدستوري وحقوق الملكية ، في حين أن جون لوك يرى أن السيادة تعتبر ضرورة لحماية الأرواح والحرية وحقوق الملكية ، وفي هذه الحدود فقط تكون السيادة مشروعة ومقبولة .

وبصرف النظر عن الاعتبارات القانونية أو الفلسفية لفكرة السيادة ، فقد تضمنت سيادة الدولة المعاصرة في المجال الاقتصادي - وبصرف النظر عما لحق دور الدولة من تطور في الزمان والمكان - عدة أمور أساسية قل أن تثار الخلاف حولها . ولعل أهم هذه الحالات هي :

- توفير الخدمات الأساسية للمجتمع .
- وضع القواعد القانونية المنظمة للنشاط الاقتصادي .
- نظام قضائي لحماية الحقوق واحترام التعاقدات .
- فرض الضرائب .
- النقود .

أما توفير الخدمات الأساسية للمجتمع ، فإن هذا هو مبرر وجود الدولة . وقد صاحب ذلك جميع المجتمعات الإنسانية ، حيث قامت السلطة السياسية بتوفير الحد الأدنى من الخدمات الأساسية اللازمة لحفظ المجتمع وحمايته ، وسواء تعلق ذلك بتوفير الأمن في الداخل أو الحماية من المخاطر الخارجية . وغالبا ما تجاوز ذلك مجرد حفظ الأمن الداخلي والخارجي ، واستدعى بالإضافة إلى ذلك تدخل السلطة السياسية لتوفير عدد من الخدمات الأساسية للمجتمع في مجموعه ، مثل نظم الري والصرف في الدول ذات الزراعات المروية (مثال ذلك مصر ودول وادي النهرين منذ القدم) ، أو شق الطرق وحماية المواصلات الداخلية والخارجية أو رعاية العلوم والفنون .

ولعل أهم ما يميز دور الدولة المعاصرة في هذا الشأن هو اتساع مجال الخدمات الأساسية التي تقدمها الدول لمواطنيها . وقد ارتبط ذلك بالتوسع في مفهوم الحاجات العامة والحاجات الاجتماعية^(٥) . فأصبحت الدولة مسئولة أيضا عن توفير مستوى معقول من التعليم الإلزامي ، فضلا عن حماية مستوى التعليم العالي والجامعي ، ورعاية البحث العلمي . كذلك فإن مسؤولية الدولة تتضمن رعاية مستوى الصحة العامة والخدمات الطبية . وتوفير المواصلات والاتصالات لربط أجزاء الاقتصاد ببعضه البعض فضلا عن ربط الاقتصاد القومي بالعالم الخارجي . وهناك مجالات أخرى متعددة مثل الإعلام ورعاية الشباب وحماية البيئة .. كذلك امتدت مسؤولية الدولة بشكل متزايد لتوفير مستوى معقول من النشاط الاقتصادي وضمان إمكانيات للنمو الاقتصادي . وفي نفس الوقت زادت مسؤولية الدولة في المجال الاجتماعي برعاية المتعطلين وتوفير أنواع من الضمان الاجتماعي ضد العجز والشيخوخة والمرض فضلا عن التعطل .

بالإضافة إلى الخدمات التي تقدمها الدولة مباشرة إلى مواطنيها ، فإن الدولة مسئولة أيضا عن وضع الإطار القانوني لمباشرة مختلف نواحي النشاط الاقتصادي . فإذا كانت الدولة لا تتدخل في كافة الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية ، فليس معنى ذلك أنها لا تضع القواعد القانونية المنظمة لمثل هذه الأنشطة . ويكون دور الدولة هنا التأكيد والمراقبة والإشراف على اتباع الأفراد لهذه القواعد في مباشرتهم لهذه الأنشطة الخاصة . وقد تزايدت أهمية هذا الدور التنظيمي للدولة من حيث أهمية وضع قواعد ومواصفات وشروط مباشرة الأنشطة والمهن المختلفة . وتتجه الدول بشكل عام إلى تنقيط المواصفات اللازمة

R.A. Musgrave The Theory of Public Finance. 1959.

(٥)

لمباشرة مختلف الأنشطة . وتهدف هذه الترتيبات إلى توفير الشروط المناسبة للإنتاج ، من حيث ضمان السلامة الفنية للإنتاج وحماية حقوق ومصالح المتفعين ، وضمان أوضاع الأمن الصناعي ، وحماية البيئة .. وفي الحالات التي لا تتدخل فيها الدولة مباشرة لتنظيم أوضاع مباشرة النشاط الاقتصادي ، فإن القواعد العامة القانونية السائدة تتضمن الحدود الدنيا اللازمة لضمان المصالح الأساسية للمواطنين ، وترك حرية التعاقد بين الأفراد مساحة أكبر من الحرية . ويلاحظ أن أهم ما يميز هذه القواعد التنظيمية للنشاط الاقتصادي هو أنها تستند إلى قواعد القانون المكتوب الصادر من السلطات الحاكمة . وفي هذا يختلف الأمر عن المجتمعات السابقة وحيث كان العرف والعادات والتقاليد هي الأساس في تنظيم قواعد السلوك . ولذلك فإن القانون يأخذ شكلا خاصا في الدولة المعاصرة حيث يغلب عليه شكل القانون المكتوب ، وتراجع أهمية العرف بشكل واضح . وقد امتد هذا الاتجاه حتى بالنسبة لدول القانون العام Common Law (العرف) في البلاد الانجلو سكسونية ، لتصبح الغلبة فيها للقانون المكتوب الصادر من السلطان التشريعية .

لا تقتصر الدولة على تقديم الخدمات الأساسية ووضع الاطار القانوني لمباشرة النشاط الاقتصادي ، ولكنها تضع فوق ذلك نظاما قضائيا وبوليسيا لضمان احترام القواعد الموضوعية وحماية حقوق ومصالح الأفراد . وفي هذا تظهر الدولة باعتبارها سلطة قهر . تملك - وحدها - استخدام القوة المنظمة لضمان تنفيذ قراراتها واحترام القواعد التي تضعها . فالسيادة التي تملكها الدولة - باعتبارها السلطة النهائية لحسم الأمور - ليست فكرة نظرية ولكنها نظام يستند إلى القوة المادية لضمان فاعلية هذه السيادة . وإذا كانت سيادة الدولة تستند إلى القوة المادية مما يمكن الدولة من استخدامها - في الأحوال التي تقتضى ذلك - فإن

الدولة تحتكر في نفس الوقت هذا الحق للقهر المنظم . فالدولة وحدها تملك استخدام القوة بشكل مشروع ، أما استخدام غيرها للقوة أو القهر فإنه يعتبر عملاً غير مشروع .

فالدولة المعاصرة تقوم على أساس ضرورة حل كافة المنازعات بين الأفراد والمؤسسات سلمياً دون استخدام للقوة ، وأى استخدام للقوة أو العنف من غيرها يعتبر خروجاً على القواعد المشروعة ، والدولة وحدها هي التي يسمح لها باستخدام هذه القوة المادية استخداماً مشروعاً .

إذا كانت الدولة المعاصرة تقوم بهذه الأعباء - توفير الخدمات الأساسية ، وضع إطار النشاط الاقتصادي ، ضمان احترام القواعد والحقوق - فإنها تحتاج بالضرورة إلى موارد مالية مناسبة لتمكينها من أداء هذا الدور . وقد انتهى ذلك العصر الذي كان يمكن فيه للحكام الاستيلاء على الأموال أو فرض السخرة أو استخدام العبيد في أداء كل أو جزء من هذه الخدمات . فالدولة المعاصرة لا تستطيع أن تحصل على الموارد اللازمة - بشرية أو مادية - دون أن تتوافر لها موارد مالية كافية . وهكذا فإن فرض الضرائب يعتبر أهم مظاهر الدولة . وقد عرفت سلطة فرض الضرائب تطوراً كبيراً ، نتيجة لتطور النظم الديمقراطية . كما أنها ساهمت بدورها في هذا التطور . فرغم أن الضرائب تمثل أعباء مفروضة على الأفراد قهراً من سلطات الدولة ، فإن المبدأ المستقر في معظم الدول هو أن الضرائب لا تفرض إلا بقانون ، وبالتالي بموافقة ممثلي الشعب في المجالس النيابية . وقد كان هذا المطلب في ذاته من أهم أسباب التطور الديمقراطي *No taxation without representation* . على أن تطور أساليب المالية العامة قد مكن الحكومات من فرض أنواع من الضرائب الضمنية في الأحوال التي تلجأ فيها إلى تمويل عجز الميزانية بالتضخم أو بصفة عامة

الاقراض من الجهاز المصرفي . وقد أدت الضغوط الشعبية على الحكومات إلى زيادة تدخلها لأداء مزيد من الخدمات فضلا عن اتجاه الإدارة الحكومية بصفة عامة إلى التوسع في وظائفها ، في نفس الوقت الذي يصعب فيه فرض ضرائب جديدة - أدى كل ذلك إلى الاتجاه للحكومات إلى فرض أعباء مالية متزايدة على الأفراد بأشكال ضمنية ، مثل الاعتماد على تمويل الموازنات بالعجز . وعلى أي الأحوال فإن الدولة بما تملكه من سيادة تستطيع أن توفر لنفسها موارد مالية جبرا ، صراحة بالضرائب وغيرها من الأعباء المالية ، أو بأشكال ضمنية عن طريق التضخم والسيطرة على النظام النقدي .

وأخيرا فإن الدولة تسيطر على النظام النقدي بما يمكنها من تحديد إطار الحساب الاقتصادي داخل الدولة من ناحية ، والتأثير في توجيه النشاط الاقتصادي بصفة عامة من ناحية أخرى . وقد كان الاصدار النقدي ومنذ التاريخ البعيد مظهرا للسيادة . فبعد أن بدأت المبادلات النقدية تحل محل عمليات المقايضة بدأت تظهر النقود الصادرة عن الأمير أو الملك (القرن السادس قبل الميلاد في ليديا من المدن الاغريقية)^(٦) . ورغم أن ظهور النقود كان سابقا على سك النقود بمعرفة الحكومات ، فقد ارتبط انتشار النقود بظهور النقود المسكوكة ، وارتبطت النقود في الأذهان بفكرة الدولة وسيادتها^(٧) .

وقد بدأ الأمر بأن أضفى الملك أو الأمير على سك النقود اسمه ضمانا لقيمتها وجدواها ، ولكنه لم يلبث أن وجد فيها مصدرا للتدخل . ولذلك فقد بدأ الأمراء باقتطاع جزء من وزن السبائك المسكوكة لحسابهم مقابل السك ،

The Origin of Coinage. Cambridge Ancient History, Vol. 4. ch. 5. (٦)

J.R.Hicks. A Theory of Economic History. Oxford University Press. (٧)

1969, P. 63.

وبذلك توأفر لهم مصدر جديد للدخلى ، وهو ما يقابل التمويل بالتضخم فى عصرنا ، وذلك بإصدار كمية نقود أكبر من قيمتها الحقيقية . ومع ذلك فلا ينبغى المبالغة فى خطورة هذا الاجراء فقد تمتعت النقود المعدنية بقدر كبير من الاستقرار بالمقارنة بالعملات الحديثة^(٨) .

ومع التطور أصبح إصدار العملة الوطنية أحد مظاهر السيادة الحديثة للدولة . وقد أدى وجود عملة وطنية يتم تداولها داخل حدود الدولة إلى أن أصبحت جميع المعاملات تتم عن طريقها ، وبما يعنى أن كافة عمليات الحساب الاقتصادى للوحدات الاقتصادية تتم استنادا إلى هذه الوحدة الوطنية للنقد . وهكذا تقدم الدولة المعاصرة لمواطنيها أساسا يستندون إليه فى نشاطهم الاقتصادى حيث تتم المعاملات وبالتالى المقارنة بين العائد والتكاليف بهذه الوحدة النقدية . وتؤدى سيطرة الدولة على النظام النقدى إلى التأثير فى النشاط الاقتصادى من خلال الوحدات النقدية المستخدمة فى الحساب الاقتصادى . كذلك فقد وجدت الدولة المعاصرة فى استخدام السياسات النقدية .. وخاصة بعد ترك قاعدة الذهب .. وسيلة فعالة للتأثير فى مستوى وتوجهات النشاط الاقتصادى ، عن طريق التغيير فى الائتمان وشروطه فضلا عن تمويل عجز الموازنات كما سبق أن أشرت .

ومن المفيد هنا أن نؤكد أن هذا الدور الذى تقوم به الدولة المعاصرة استنادا إلى حقها فى السيادة بتقييد بما تقتضيه السيادة نفسها وخاصة اقتصراره على داخل الحدود الإقليمية للدولة . فما تقدمه الدولة من خدمات أو ما نضعه من قواعد ونظم إنما يتوقف عند حدودها الإقليمية لا يتجاوزه ، ومن هنا تختلف

J.D.Gould, *The Great Debasement*. Oxford, 1969.

(٨)

قواعد وظروف النشاط الاقتصادي من دولة إلى أخرى . وبالمثل فإن حق القهر الذي يمكن الدولة من فرض نظامها القضائي لحماية التعاقدات والحقوق يرتبط بإقليمها الوطني ولا يتجاوز ذلك . ونفس الشيء بالنسبة للضرائب والنقود . وليس الأمر مرتبطا فقط بالاطار القانوني ، وإنما أيضا بالأوضاع الفعلية ، فقل أن تجاوز تأثير قواعد الدولة وإجراءاتها حدودها الإقليمية . ونفس الشيء بالنسبة لضرائبها ونظمها النقدية . فالوحدة القانونية التي تمثلها الدولة يقابلها وحدة اقتصادية ينحصر في داخلها التأثير الاقتصادي لأفعال الدولة . ومع ذلك فسوف نرى أن هذه الأمور بدأت تتغير ، وبدأت تتضاءل أهمية الحدود الإقليمية لتصبح في مواجهة أوضاع عالمية يتجاوز فيها التأثير الاقتصادي لأفعال الدولة حدود إقليمها الوطني .

هذه بشكل عام أهم مجالات تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي استنادا إلى سيادتها الإقليمية . ومع ذلك فإن مدى هذا التدخل قد اختلف في الزمان والمكان ، وخاصة فيما يتعلق بدور الدولة في تقديم الخدمات الأساسية حيث اتجه هذا الدور إلى التوسع بشكل مستمر حتى بات الاعتقاد بأن ثمة قانونا عاما لزيادة دور الدولة في تقديم الخدمات الأساسية . ومع ذلك فقد ظهر اتجاه عكسي أخيرا ينسب بأن هذا الاتجاه ليس قاطعا على ما سنرى . وقبل أن نتناول مظاهر الاختلاف في دور الدولة من مكان إلى آخر ، فقد يكون من الأنسب أن نتوقف لحظة عند أهم الخصائص الاقتصادية والتكنولوجية للمجتمع الصناعي والذي قامت الدولة المعاصرة في رحابه .

الدولة والمجتمع الصناعي :

تناولت في دراسة سابقة موضوع خصائص المجتمع الصناعي الحديث^(٩) بما لا يحل معه لإعادة ترديد ما ورد فيها هنا . ومع ذلك فقد يكون من المناسب الإشارة باختصار إلى بعض ما جاء في هذه الدراسة بالقدر الذي يساعد على إلقاء الضوء على موضوعنا ، أو بما قد يتطلبه الأمر من تغير في بعض الآراء الواردة في هذه الدراسة .

ولعله من المفيد أن نبدأ بما أوردناه من تحذير من أن « التاريخ مستمر لا انقطاع فيه ، وأنا نستطيع أن نجد بدور هذا « المجتمع الحديث » منذ وقت طويل . كذلك فإن ما نتصور أنه « المجتمع الحديث » مازال يحمل آثارا أو بقايا كثيرة من مختلفات الماضي بدرجات متفاوتة . كذلك فإن « تسمية هذا المجتمع الحديث بالمجتمع التكنولوجي » إنما هي إشارة إلى الأهمية الكبرى التي تحتلها التكنولوجيا الحديثة وتطورها ، وأثر ذلك على طبيعة وخصائص المجتمع الصناعي الحديث . وإذا كان تاريخ الإنسان هو في الواقع تاريخ تطور أدوات الإنتاج ، أو هو تاريخ التكنولوجيا بالمعنى الواسع ، فإن التكنولوجيا الحديثة قد أخذت طابعا جديدا تميز بوجه خاص في سرعة التطور وخطورته واعتماده على العلم والمعرفة والبحث وليس على مجرد التجريب والخبرة^(١٠) .

وقد بدأت تلك الدراسة بالإشارة إلى أهمية الحساب الاقتصادي باعتباره من أهم خصائص هذا المجتمع الصناعي . ففعل أهم ما يميز المجتمع الصناعي عن المجتمعات السابقة هو التغير المستمر ، التغير في وسائل الإنتاج وما يترتب على

(٩) التنظيم السياسي في المجتمع التكنولوجي الحديث ، على أبواب عصر جديد ، المرجع السابق .

(١٠) المرجع السابق ص ٢٧ .

ذلك من تغير مستمر في الأذواق وفي الكفاءة الفنية لعناصر الإنتاج .. الخ .
فالمجتمعات السابقة كان يسودها نوع من الثبات والاستقرار النسبي بحيث أن
العادة والروتين كانا ينظمان كل شئون الإنتاج والتوزيع . الزراعة والري والصيد
تكاد تخضع لتاموس الطبيعة من حيث الدورة الزراعية ومواسم الصيد بحيث
تكاد تكون مجموعة من العادات الثابتة الموروثة للقيام بهذه النشاطات . وتؤكد
هذه العادات وتنتقل من جيل إلى آخر دون تغير يذكر . ويؤكد بحكم الفرد في
مثل هذه الظروف مجموعة من ردود الفعل المشروطة . فلا حاجة هناك إلى
التفكير المستمر لمواجهة أحداث جديدة وإنما لكل حدث طريقة مواجهته .
وهي طريقة أثبتت كفاءتها خلال أجيال متعاقبة . وفي مثل هذه الظروف لانكون
بحاجة إلى الحساب الاقتصادي والتخطيط والتنبيؤ . فالعادات والتقاليد كفيلا
بذلك . وليس الحال كذلك في المجتمع الصناعي^(١١)

وإذا كان التغيير أهم ما يميز المجتمعات الصناعية ، فإنه يرتبط بشكل رئيسي
بالاستثمار وتراكم رأس المال . فالمجتمعات الصناعية هي بطبيعتها مجتمعات
تقدمية بمعنى أنها تنظر إلى المستقبل بالعمل على زيادة فرصها في المستقبل عن
طريق الاستثمار . وهكذا فإن الحساب الاقتصادي يقتضى دائما المقارنة بين
الحاضر والمستقبل ، الأمر الذي جعل الائتمان والتمويل بشكل عام من أهم
خصائص هذا المجتمع . وليس المقصود بذلك هو أن المجتمعات السابقة كانت
راكدة تماما وأنها لم تعرف التغيير ، فالحقيقة أن التغيير هو سنة الحياة . ولكن
المقصود هو التأكيد على أن التغيير كان يتم في المجتمعات السابقة ببطء شديد
وبشكل تدريجي بحيث كانت قواعد العادات والتقاليد والعرف السائدة كافية

(١١) المرجع السابق ص ٣٠

لتنظيم العلاقات الأساسية في المجتمع . أما مع ظهور الصناعة الحديثة ، فقد أصبح معدل التغيير سريعا ، وبالتالي تعددت الوقائع المتجددة وغير المتوقعة والتي تحتاج لمواجهتها إلى التغيير المستمر في أساليب العمل ، وبالتالي أصبح القرار الاقتصادي وضرورة المقارنة بين التكاليف والعوائد المتوقعة من طبيعة المجتمع الصناعي الجديد . فالحساب الاقتصادي والذي كان يتم بشكل غير واع بما تفرضه حكمة السنين من خلال العادات والتقاليد ، قد أصبح قرارا واعيا خاضعا لقواعد الرشادة الاقتصادية للاختبار والتنبؤ عن الامكانيات المتاحة .

وقد ارتبط هذا التطور بتأكيد واستقرار التخصص والتبادل . ويرى بعض الاقتصاديين أن التاريخ الاقتصادي كله يمكن فهمه من خلال استعراض مقتضيات التوسع في اقتصاديات المبادلات الأمر الذي نحقق بشكل كبير في المجتمع الصناعي الحديث^(١٢) . وببينا هنا أن نشير إلى أن كفاءة وقدرة الأفراد والمشروعات على التخصص والتبادل تتوقفان إلى حد بعيد على مدى القدرة على القيام بالحساب الاقتصادي السليم . ومن هنا فإن توفير الشروط والأوضاع المناسبة لإجراء هذا الحساب الاقتصادي يعتبر أمرا ضروريا لتقدم المجتمعات . وينبغي لإمكان إجراء هذا الحساب الاقتصادي أن تتوفر مجموعة من الشروط الأساسية سواء من حيث توافر جو من الاستقرار في الاطار العام للنشاط الاقتصادي ، أو من حيث وجود وحدات حساب مستقرة يتم على أساسها تقدير التكاليف والعوائد ، أو من حيث استقرار العلاقات القانونية واحترام العقود والتعهدات . ولذلك فقد أصبحت قضايا استقرار النظام التقدي والقانوني من

J.R. Hicks. op. cit (١٢)

أهم محددات الحساب الاقتصادي . فإلم تتوافر وحدة نقد مستقرة فإن كل حساب اقتصادي لا بد وأن ينهار . فالنقود - وهي تمثل وحدة الحساب - لا بد وأن تتوافر بكميات وبظروف تسهل الحساب الاقتصادي على مختلف الوحدات الاقتصادية . ويمكن أن ننظر إلى النقود باعتبارها أفضل وسيلة لنقل المعلومات عن التكاليف والعوائد السائدة في الاقتصاد . ويقدر ما يتاح لهذه النقود من مجال للاستخدام يقدر ما يتاح لها أن تنقل معلومات عن هذا المجال . فالنقود المتداولة في إقليم أو منطقة معينة تعطي صورة عن القيم الاقتصادية في هذا الإقليم أو تلك المنطقة . ونقل نفس الشيء عن النقود الوطنية أو الدولية فمجال استخدام النقود يحدد في نفس الوقت أفق النشاط الاقتصادي . ويتسع هذا الأفق باتساع مجال أو نطاق استخدام النقود .

وينبغي أن تتمتع النقود حتى تقوم بهذا الدور بقدر معقول من الاستقرار في قيمتها الشرائية حتى تصبح مقياساً للقيم وبالتالي مؤشراً عن الأوضاع الاقتصادية . ومع ظهور الدولة المعاصرة وسيطرتها على النظام النقدي الوطني ، فقد وفرت الظروف المناسبة لإمكان إجراء الحساب الاقتصادي بقدر ما نجحت في توفير الاستقرار النقدي ، وفي نفس الوقت فإنها نظراً لاقتصار دورها النقدي على حدودها الإقليمية فقد حددت مجال القرارات الاقتصادية بصفة عامة في هذه الحدود أيضاً . حقا لقد قامت عدة عملات بدور دولي خارج حدودها الوطنية ، كما هو الحال بالنسبة للاسترليني خلال القرن التاسع عشر ، أو الدولار في النصف الثاني من القرن العشرين ، ولكن هذه الحالات - مع قاعدة الذهب - مثلت أحوالا خاصة ارتبطت بظروف التجارة الدولية أكثر مما تعالقت بطبيعة النشاط الاقتصادي داخل كل دولة . وسوف نشير - فيما بعد - إلى أن هذا التطور قد بلغ من الأهمية بما يمثل اتجاهها متزايدا في الفترات الأخيرة وبحيث بدأ يؤثر على النشاط

الاقتصادي المحلي في مختلف الدول . وباستثناء هذه الأحوال الخاصة فقد ظلت الدولة حريصة على استقلالها النقدي ، وبالتالي تحديد آفاق النشاط الاقتصادي داخل حدودها . ولم يقتصر الأمر على إصدار النقود وحماية مستوى الاسعار بل ارتبط بذلك أيضا بظروف الائتمان والاستثمار وبصفة عامة الأوضاع القانونية لمباشرة النشاط الاقتصادي ، وهي أمور تسيطر عليها أجهزة الدولة المعاصرة .

والدولة وهي تسيطر على أوضاع النظام النقدي والمؤسسات المالية ، وتفرض النظام القانوني للمعاملات وتضع القواعد لحماية العقود والحقوق ، فإنها تضع في نفس الوقت الاطار الإقليمي للقرارات الاقتصادية . فالفرد أو المشروع عندما يتخذ قرارا لحسابه الاقتصادي فإنه يرتبط بالضرورة بحجم المعلومات المتاحة له من ناحية وبالحدود التي تسمح له بإجراء هذا الحساب من مؤشرات مستقرة من ناحية أخرى ، وهي أمور كرسها الدولة المعاصرة داخل حدودها الإقليمية . وهكذا تساعد الدولة المعاصرة على أن يرتبط النشاط الاقتصادي بصفة أساسية بنطاق الإقليم الذي تمارس فيه الدولة سيادتها ، وبالتالي حققت الدولة للمعاصرة الاندماج الاقتصادي داخل حدودها وزيادة تطور حجم التبادل والتخصص في هذا الاطار . ولعلنا نلاحظ الآن تطورا جديدا للعلاقات الاقتصادية عبر الحدود .

ورغم هذا الاطار الإقليمي للنشاط الاقتصادي ، فقد أدى المجتمع الصناعي إلى التوسع في فتح الأسواق البعيدة ، ومن ثم فقد ازدهرت التجارة الدولية بأكثر مما عرفت في أي وقت مضى ، بل وأصبحت التجارة الخارجية الدافع الرئيسي للنمو في الدول الصناعية . ولم يكن مستغربا أن الدول التي قادت التطور الصناعي هي نفسها الدول التي لعبت أدوارا هامة في الصادرات

الصناعية ، وتمثل انجلترا في القرن الماضي ، وألمانيا منذ نهاية القرن الماضي ثم اليابان في السنوات الأخيرة أكبر مؤشر على ذلك . وسوف نرى - فيما بعد - أن نمو التجارة الخارجية وإن مثلت خروجاً على فكرة الإقليمية في نشاط الدولة قد بدأت تتجه لكي تصبح الأصل في النشاط الاقتصادي وليس مجرد استثناء . وبالمثل فإن الاقتصاد قد بدأ يتحول من اقتصاد وطني قائم على وجود الدولة وعلاقات تجارية بين الدول إلى نوع من الاقتصاد العالمي الأكثر اندماجاً وليس مجرد علاقات اقتصادية بين الدول . وسوف نشير إلى أن هذا التطور لن يلبث أن يترك بصماته على شكل الدولة ودورها . إذا كان الحساب الاقتصادي هو أهم ما يميز المجتمع الصناعي الجديد فإن ذلك ارتبط بالتطور التكنولوجي وظهور أهمية المشروع الصناعي الكبير .

أشرنا في دراستنا السابقة إلى أن « المشروع الصناعي » كوحدة للإنتاج قد نشأ مع نشأة النظام الرأسمالي وتطور معه . والواقع أن نشأة هذه المشروع لم تظهر فجأة وإنما نتيجة لتطور طويل من الصناعات المنزلية إلى الصناعات اليدوية ، حتى أخذ شكله الحالي . وقد أحدث هذا التطور في وحدة الإنتاج الأساسية آثاراً بعيدة على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية السائدة . فمن ناحية انفصل العمل عن الأسرة ، مما كان له أبعاد الآثار في طبيعة العلاقات الاجتماعية . كما أدى تركيز عدد هائل من العمال في مكان واحد وفي ظروف متشابهة إلى نشوء الوعي الطبقي بين العمال ، كما كان له آثار أيضاً على ظروف الحياة في المدن الصناعية المكتظة بالسكان وغير ذلك كثير .

« على أن المشروع الصناعي لم يعد مظهراً من مظاهر النظام الرأسمالي وحده ، بل تجاوز ذلك ليصبح وحدة الإنتاج الرئيسية في ظل المجتمعات

الصناعية الحديثة^(١٣) ، ولا يستثنى من ذلك بطبيعة الأحوال المجتمعات الاشتراكية .

وقد ركزت دراستنا السابقة على أهمية المشروعات الصناعية الكبرى . « فأهم ما يميز التكنولوجيا الحديثة هو حاجتها إلى مشروعات كبيرة نسياً وأحياناً كبيرة جداً ، وذلك حتى يمكن استنفاد جميع المزايا الفنية » فيبدو أن العامل الحاسم في العصر الحديث بالنسبة للمشروعات الصناعية الكبرى هو البحوث . وهذه البحوث تتطلب في العصر الحديث إمكانيات مالية ضخمة لا يمكن أن تتوفر للمشروعات الصغيرة . ولذلك يكاد يكون التقدم التكنولوجي الضخم محدوداً بالصناعات التي يتركز فيها الإنتاج » . كذلك فإن « أهم ما يميز البحث العلمي في العصر الحديث ، هو أن التقدم العلمي لم يعد نتيجة عمل فرد عبقرى بقدر ما هو نتيجة لعمل مجموعة كبيرة من الباحثين في فروع مختلفة ومتكاملة ، وبحيث يتوافر لها إمكانيات مالية ومعملية ضخمة تمكنهم من إجراء البحوث والتجارب . وهكذا نجد أن البحث هو من أهم المجالات التي تظهر فيها مزايا الإنتاج الكبير . فحيث تتوافر الإمكانيات المالية والعملية يمكن دائماً تحقيق نتائج أفضل^(١٤) » . ورغم أن جوهر هذه الحجة مازال سليماً ، إلا أن التجربة خلال السبعينيات والثمانينيات قد أظهرت أيضاً أن عدداً من المشروعات الصغيرة والمتوسطة كان أقدر على الاستفادة من مزايا التقدم العلمي ، وأن العديد من الصناعات ذات التطبيقات العممية قد ظهرت من خلال وحدات صغيرة تعتمد على التطبيق العلمي في المجالات الصناعية برءوس أموال صغيرة . وظهر ذلك

(١٣) التنظيم السياسي في المجتمع التكنولوجي الحديث ، المرجع السابق من ٣٧ - ٣٨ .

(١٤) نفس المصدر من ٤٠ - ٤٣ .

بوجه خاص في التطبيقات العلمية في مجال الهندسة الوراثية ، وفي التطبيقات في مجالات صناعة الحواسيب الالكترونية ، وكانت شركة آبل الأمريكية في هذا الميدان أحد مظاهر نجاح المشروعات الصغيرة « الصغير جميل » .

وهكذا بدأ يتضح أن التطبيقات العلمية في الصناعة قد ساعدت المشروعات الكبيرة ، كما أدت إلى نمو عدد هائل أيضا من المشروعات الصغيرة بل والفردية ، وقد انتشر في الولايات المتحدة وأوروبا في نهاية السبعينيات ما يسمى برأس المال المخاطر *Venture capital* . بقصد تمويل هذه الأفكار الجديدة برءوس أموال صغيرة تساعد على النجاح . فالتقدم العلمي الهائل وما ترتب عليه من توافر مراكز متعددة للمعلومات وشبكات هائلة لتوزيع هذه المعلومات قد أتاح المجال لعدد كبير من المشروعات الصغيرة ذات الكثافة العلمية العالية *Science intensive* للظهور والتطور . وفي العادة فإن نجاح أحد هذه المشروعات الصغيرة يؤدي في الغالب إلى نموها وتوسعها بسرعة أو إلى استيعابها بأحد المشروعات الكبرى لتوسيع حجم توزيعها والافادة بها . ولذلك فإنه يمكن القول بأن التقدم العلمي وإن حالي المشروعات الصناعية الكبرى ، فإنه لم يقض على المشروعات الصغيرة بل فتح لها مجالا واسعا في نفس الوقت . وبالمثل فإن عددا غير قليل من الصناعات الكبرى بدأت تفضل استخدام العديد من المشروعات الصغيرة والمتوسطة لتوريد مستلزماتها الإنتاجية من السلع الوسيطة التي تنتجها وفقا لما تضعه لها من مواصفات . وهكذا أدت الصناعات الكبرى إلى نشوء حزام من الصناعات المغذية الصغيرة والمتوسطة لتوريد احتياجاتها من مكونات الإنتاج . كذلك فقد ارتبط هذا التطور الصناعي بظهور خدمات صناعية مكملة ، سواء في مجالات الصيانة أو التطوير ، وهي عادة تعتمد على كفاءات علمية ومهنية عالية لتيسير وترشيد استخدام الأساليب الفنية الحديثة في شكل مشروعات

ومؤسسات صغيرة أو متوسطة . ومن هنا فقد أدت الصناعة الحديثة إلى ازدهار قطاع الخدمات المكتملة . ولعل في مثال قطاع الحواسيب الالكترونية (الكمبيوتر) ما يؤكد ذلك ، حيث تطورت صناعة خدمات إعداد وتصميم وتطوير البرامج Software بما جاوز أهمية صناعة الأجهزة نفسها . ولذلك فإننا نعتقد أن النتيجة التي وردت في دراستنا السابقة من حيث أهمية المشروعات الصناعية الكبرى ، وإذا لم تكن غير صحيحة ، إلا أنها تحتاج ، بالقطع ، إلى غير قليل من التحفظات ، حيث أدى التقدم العلمي في الصناعة إلى ازدهار قطاعات غير قليلة من المشروعات الصغيرة والمتوسطة والتي تعمل في محيط الصناعات الكبرى .

إذا كان أهم ما يميز المجتمع الصناعي الحديث هو التقدم الفني الكبير في وسائل الإنتاج ، فإن هذا التقدم لم يعد في الوقت الحاضر « نتيجة عمل فرد عبقرى أو نتيجة للصدفة بحيث أن التقدم في نوع معين يتم بقفزات غير منظمة وإنما أصبح التقدم الفني جزءا منظما من أجزاء العملية الإنتاجية ، ومرحلة متدرجة تماما في مراحل الإنتاج » . « وإذا كان التقدم الفني في العصر الحديث قد أصبح جزءا عضويا في الإنتاج ولم يعد عملا عفويا نتيجة للصدفة والحظ ، فإن وراءه جيشا كبيرا من الفنيين والباحثين الذين يقومون بالوصول إلى حلول جديدة للمشاكل ، ويقومون بإجراء التجارب .. الخ . هذا الجيش من الفنيين قد أصبح عضوا أساسيا في الإنتاج لا يمكن للدولة حديثة أن تستغنى عنه مما أدى إلى زيادة أهميتهم » .

وقد ترتب على الأهمية المتزايدة التي يمثلها التقدم الفني والعلمي في الإنتاج في العصر الحديث « تغيير جوهرى في شخصية مصدر القرارات الاقتصادية . فالإدارة الاقتصادية لم تعد عملا سهلا يستطيع المالك ، أى مالك ، لرأس المال أن يقوم بها ، وإنما أصبحت الإدارة عملا معقدا يقتضى فهما فنيا

متخصصا في مجالات متشابكة ، وتقتضى اتخاذ قرارات من بين عديد من الاختيارات التي تتضمن الكثير من المتغيرات مما لايسهل القيام به . ولذلك فإنه بصرف النظر عن الملكية القانونية لأدوات الإنتاج . فإن إصدار القرار الحقيقي قد انتقل إلى أيدي الفنيين والمديرين المؤهلين للقيام بهذه الأعمال » . هكذا نرى أن الفنيين والمديرين قد زادوا من قبضتهم على الحياة الاقتصادية ، وسواء قاموا باتخاذ القرارات الاقتصادية بأنفسهم أم كان يقوم بها ظاهريا غيرهم ، ماداموا في جميع الأحوال مسيطرين على جميع العناصر اللازمة لاتخاذ القرارات^(١٥) من معلومات أو بيانات أو غير ذلك .

وفي نهاية الدراسة سألقة الذكر ، وهي عن التنظيم السياسي في المجتمع التكنولوجي الحديث نخلص الكاتب إلى أنه « ليس من الممكن الحديث عن التنظيم السياسي على نحو مفصل ، فذلك أمر سيظل بالضرورة مختلفا من دولة إلى أخرى . فالاتحاد السوفيتي يقترب من المجتمع التكنولوجي الحديث ونظامه السياسي يعتمد على نظام الحزب الواحد ، في حين أن الولايات المتحدة الأمريكية دخلت هذا المجتمع ونظامها السياسي يعتمد على حرية الأحزاب وشكل من أشكاله الديمقراطية النيابية . وهذا النوع من الخلافات والفردية سيظل قائما لأنه يتوقف على عدد هائل من الاعتبارات التاريخية والنفسية لكل شعب من الشعوب » . « وإذا كان علم السياسة هو العلم الذي يدرس السلطة ، فإن المجتمع التكنولوجي الحديث من شأنه أن يحدث بعض التغيرات في أشخاص القائمين على السلطة وفي مدى هذه السلطة ، وفي نوع المشاكل التي يتعين مواجهتها . وفي هذا فقط يتم التلاق بين الحقائق الاقتصادية في ظهور

(١٥) نفس المرجع ص ٥٠ - ٦٠ .

المجتمع الصناعي الحديث وبين الحقائق السياسية في كيفية مباشرة السلطة» (١٦) . ونعتقد أن هذه النتيجة تظل صحيحة عند الحديث عن دور الدولة ، فرغم ظهور اتجاه نحو تماثل المشاكل من ناحية وتقارب في القائم على مباشرة السلطة من ناحية أخرى ، فإن دور الدولة يتخضع لاعتبارات أخرى متعددة يصعب معها القول بأن هناك دورا وحيدا للدولة يتفق مع حقائق العصر .

والآن قد يكون المناسب أن نلقى ضوءا على الاتجاهات العامة لتطور دور الدولة الحديثة وما استجد على الساحة من متغيرات اقتصادية وتكنولوجية عسى أن يساعد ذلك على تبيين بعض الاتجاهات المستقبلية .

تطور دور الدولة :

تخضع دور الدولة لتطور كبير ، وتغير حجم هذا الدور ومداه في الزمان والمكان . وبصفة عامة يمكن القول بأن الاتجاه العام كان لزيادة دور الدولة في النشاط الاقتصادي نتيجة لما توافرها من إمكانيات مالية ومؤسسية وتكنولوجية ساعدتها على مزيد من السيطرة على الحياة الاقتصادية ، وفي نفس الوقت فقد ساهمت المذاهب الاشتراكية والتدخلية على زيادة دور الدولة ، كما ساعد استقلال عدد كبير من الدول الفقيرة وتحملها مسئولية التنمية الاقتصادية والاجتماعية إلى توسع هذا الدور في عدد كبير من الدول النامية . ورغم كل هذه الاتجاهات العامة ، فإزال هذا الدور مختلفا من مكان إلى آخر بحسب ظروف كل مجتمع من حيث القيم السائدة والتراث التاريخي ، فضلا عن أننا بدأنا

(١٦) المرجع السابق ص ٩٤ .

نلاحظ - بقدر من الحذر - اتجاهها عكسيا لتحجيم دور الدولة في بعض الدول التي يبدو أنها قد تجاوزت درجة معينة من التدخل .

فالدولة لم تلبث أن اتسعت مسؤولياتها إلى تقديم المزيد من الخدمات الأساسية للمواطنين . فلم يعد دور الدولة قاصرا على توفير الأمن في الداخل والخارج وضمان استقرار الاطار القانوني للنشاط الاقتصادي ، بل أصبحت الدولة مسؤولة أيضا عن توفير قدر من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين وضمان تحقيق درجة أكبر من العدالة والمساواة بينهم . وقد ساعد على هذا الاتجاه ارتفاع مستوى التعليم وتأكيد قيم المساواة ، ولعبت المذاهب الاشتراكية والاجتماعية دورا غير قليل في هذه التطورات ، كما ساعدت الديمقراطية السياسية والمشاركة الشعبية في المجالس الشعبية على مزيد من المطالبات الاجتماعية . وهكذا بدأت الأحزاب العمالية والاشتراكية تؤثر في سياسات الدول ، وبالتالي في دور وحجم الدولة في النشاط الاقتصادي . وتطور دور الدولة من مجرد حارس يحول دون الخروج عن قواعد اللعبة ، إلى مشارك في النشاطين الاقتصادي والاجتماعي بالعمل على توفير عدد من الخدمات والسلع الأساسية للمواطنين . وظهرت بالتالي أفكار عن دور دولة الرفاهية Welfare State والتي ينبغي ان تقدم المزيد من الخدمات الاجتماعية للمواطنين وتؤمنهم ضد العديد من المخاطر « العجز والشيخوخة والمرض ... » . وقد مكنت الدولة من القيام بهذا الدور المتزايد تطور مقابل في الأدوات المالية والنقدية التي تسيطر عليها بما يوفر لها إمكانيات تعبئة الموارد المالية اللازمة لها للقيام بهذه الخدمات . فمع انتشار وتوسع اقتصاد المبادلة وتنوع المؤسسات المالية وتأكيد سيطرة الدولة على النظام النقدي وأسواق المال زادت قدرة الدولة على الحصول على الموارد اللازمة لها .

كذلك لم يقتصر التوسع في دور الدولة على توفير مزيد من الخدمات الأساسية للمواطنين وتحقيق قدر معقول من العدالة والمساواة ، بل بدأت الدولة - وخاصة مع استقرار الأفكار الاقتصادية لكينز - تتحمل مسؤوليات اقتصادية لضمان مستوى معقول من النشاط الاقتصادي ومنع البطالة فضلا عن تحقيق قدر مناسب من النمو الاقتصادي . فقبل كينز ، كان الرأي السائد بين الاقتصاديين غير الاشتراكيين ، أن دور الدولة الاقتصادي يقتصر - بالإضافة إلى حفظ وحماية الأمن وتقديم الخدمات الأساسية - على تحقيق استقرار الاقتصاد عن طريق حماية قيمة النقد والتوازن المالي . وجاءت أفكار كينز في أثر الأزمة الاقتصادية العالمية في الثلاثينيات لتوضح أن الاستقرار الاقتصادي وتحقيق مستوى معقول من النشاط قد يتطلبان تدخلا مباشرا من جانب الدولة في الانفاق العام لضمان مستوى كاف من الطلب الفعال . وهكذا أصبح التدخل الدولة في الحياة الاقتصادية مطلوبا من أجل حماية مستوى النشاط الاقتصادي والتدخل القومي ، وأنه في غياب مثل هذا التدخل قد تتعرض الاقتصاديات المتقدمة إلى أزمات بطالة حادة يدفع ثمنها ملايين العاطلين . وجاءت الحرب العالمية الثانية وما صاحبها من موجات للتضخم والغلاء ، بحيث واجهت الدولة المسؤولية العكسية للتدخل لتخفيف حدة التضخم . وبذلك توسع دور الدولة لضمان تحقيق استقرار في مستوى النشاط الاقتصادي دون كساد أو تضخم ، وتأثرت سياسات الدول في الانفاق العام بين توسع أو تضيق بما يناسب احتياجات الاقتصاد . ولم تلبث مسؤولية الدول أن تجاوزت ذلك إلى ضرورة تحقيق معدلات مناسبة من النمو الاقتصادي . وهكذا لم يقتصر دور الدولة الاقتصادي على مجرد توفير الاطار العام المناسب لنشاط الأفراد ، بل أصبحت الدولة نفسها مشاركا أساسيا في النشاط الاقتصادي حيث يتأثر مستواه بحسب

هذا الدور . ولم يقتصر هذا الأمر على الدول التي تأثرت بشكل أكبر بالتيارات السياسية العمالية أو الاشتراكية كما هو الحال في إنجلترا أو السويد أو فرنسا ، بل إن دور الدولة في الولايات المتحدة الأمريكية أصبح بالغ الأهمية في النشاط الاقتصادي من خلال التفقات العامة وبرامج التسليح وسياسات الضرائب .

ومع نهاية الحرب العالمية الثانية واستقلال عدد كبير من المستعمرات السابقة ، فقد طرحت التنمية الاقتصادية على معظم هذه الدول حديثة الاستقلال . ومع ضعف مؤسساتها الاقتصادية الوطنية وتبعية معظمها للدول المستعمرة أو ارتباطها بها وقصور امكانيات السوق المحلي وضعف كفاءات التنظيم لدى الأفراد ، فقد كان من الواجب أن تتحمل الحكومات في هذه الدول مسئولية التنمية الاقتصادية والاجتماعية . وهكذا تحملت معظم الدول حديثة الاستقلال مسئوليات جديدة في الاستثمار والتصنيع بالإضافة إلى دورها التقليدي في إقامة المرافق العامة وخدمات البنية الأساسية والخدمات الاجتماعية ، الأمر الذي جعل من الدولة في هذه المجموعة الممارس الاقتصادي الرئيسي وأحيانا الوحيد في معظم مجالات النشاط الاقتصادي . وقد تأثرت هذه الدول بالأفكار الاقتصادية السائدة حول قصور السوق في معظم الأحوال ، فضلا عن الانبهار بنجاح التخطيط للتصنيع في الدول الاشتراكية وخاصة الاتحاد السوفيتي . ولذلك فقد كان الاتجاه الغالب في هذه الدول في الخمسينيات والستينيات هو نحو تأكيد دور الدولة في المجال الاقتصادي بقصد الاسراع بعمليات التنمية الاقتصادية وعلاج أسباب قصور الأسواق المحلية . ولم يقتصر الأمر على الدول المتأثرة فقط بالمذاهب الاشتراكية ، بل إن معظم مؤسسات التمويل الدولي - البنك الدولي في مقدمتها - كانت تدعو إلى ضرورة

تحمل الحكومات مسئوليات التنمية . وبطبيعة الأحوال فقد ظهر الأمر بشكل أكثر وضوحاً حيناً تزاوجت الاعتبارات الاقتصادية في التنمية مع اعتناق المذاهب الاشتراكية في بعض الدول النامية .

وإذا كان الاتجاه العام لدور الدولة هو إلى الزيادة والتوسع بشكل عام ، حتى استنبط بعض الاقتصاديين ما اعتقدوا أنه قانون عام للمالية « تزايد النفقات العامة » - فإن ذلك لم يمنع من اختلاف مدى تدخل الدولة من مكان إلى آخر ، وفي الدولة الواحدة من فترة إلى أخرى . فقد كان التدخل بشكل أكبر في الدول الأوروبية المتأثرة بالتيارات الاشتراكية مما هو بالنسبة للدوليات المتحدة الأكثر اعتناقاً للمذهب الفردي وإيماناً باقتصاديات السوق . وفي داخل الدولة الأوروبية اختلف الأمر من الدول الاسكندنافية وانجلترا عنه بالنسبة لألمانيا وبلجيكا وسويسرا مثلاً . ونقل نفس الشيء بالنسبة للدول النامية ، فرغم بروز دور الدولة في معظم هذه الدول دون استثناء ، فهو طامح في عدد من الدول التي مالت إلى المذاهب الاشتراكية والجماعية ككوتنانيا أو كوبا أو مالي ، وهو أقل وضوحاً في تونس أو المغرب أو ساحل العاج . وهكذا اختلف مدى التدخل بحسب العديد من الاعتبارات الخاصة بكل دولة . ومع ذلك فقد لعبت المذاهب الاقتصادية بين رأسمالية أو اشتراكية دوراً حاسماً في هذا انطاق .

في نفس الوقت الذي ظهرت فيه الحاجة إلى ضرورة التدخل الاقتصادي في المجتمعات الصناعية المتقدمة وضرورة وضع سياسات اقتصادية إجمالية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي ، نجد أن الدول الاشتراكية قد تبنت - وخاصة الاتحاد السوفيتي منذ ١٩٢٩ - أسلوب التخطيط الاشتراكي عن طريق خطط خمسية للاقتصاد القومي في مجموعته . وتتضمن هذه الخطط تحديداً للأهداف التي

ينبغي الوصول إليها وبيان الوسائل والأساليب لتحقيق ذلك^(١٧) .
وغنى عن البيان أن الخطة لا تعدو أن تكون - في نهاية الأمر - نوعا من
الحساب الاقتصادي ولكنه يطبق على الاقتصاد القومي في مجموعه على أساس
مركزي . فالدول الاشتراكية وبعد تبنيتها للنظام الاشتراكي والقضاء على الملكية
الخاصة لأدوات الإنتاج ، بدأت تدير الاقتصاد القومي عن طريق هذه الخطط
المركزية . وتأخذ هذه الخطط عادة شكل خطط كمية لأهداف محددة تخصص
للقطاعات المختلفة وتلتزم القطاعات والمشروعات التابعة لها بتحقيق أهداف هذه
الخطط . ومع الأخذ بنظام التخطيط المركزي اختلط دور الدولة بالمجتمع ،
فأصبحت الدولة مسيطرة على كل شيء ، وفي نفس الوقت أصبح الجميع
أعضاء في جهاز الدولة ، واختلط الاقتصاد بالسياسة . فالقرارات الاقتصادية
أصبحت ملزمة بقوة الدولة . وانتقل نظام التخطيط من الاتحاد السوفيتي إلى
مختلف الدول الاشتراكية في أوروبا الشرقية وفي الصين وتأثرت به العديد من
الدول النامية في أمريكا اللاتينية وآسيا وأفريقيا .

وإذا كان التخطيط المركزي يبدو على عكس نظام السوق من حيث مركزية
القرارات الاقتصادية وبحيث تحل قرارات السلطة المركزية محل قرارات الأفراد
من المستهلكين والمنتجين ، فإن العمل يخفف من ذلك إلى حد بعيد حيث تقتصر
هذه القرارات المركزية على الأهداف الكبرى أو على القطاعات الرئيسية وعلى
عدد محدود من المشروعات ، وتترك لأجهزة وإدارات لامركزية مسئولية توزيع
هذه الأهداف الاجالية إلى أهداف أكثر تفصيلا . كذلك فإنه في العادة لا
تهدر السوق كلية في هذه النظم المركزية وإنما تستمر في القيام بدور محدود .

(١٧) على أبواب عصر جديد ، المرجع السابق ص ٣٦ .

ويمكن القول بأن التطور في كل من نظم السوق ونظم التخطيط المركزي قد جعل من الخطة والسوق أمرين متكاملين أكثر مما هما متناقضان . فمن ناحية هناك تدخل متزايد في الدول الرأسمالية في النشاط الاقتصادي ، ومن ناحية أخرى هناك مزيد من الحرية وفتح المجال للسوق في الدول الاشتراكية . وهكذا يبدو التنظيم القائم في المجتمعات الصناعية كمزيج من القرارات المركزية والقرارات اللامركزية وإن كان ذلك بدرجة متفاوتة بحسب النظام الاجتماعي السائد (١٨) .

ونخلص مما تقدم إلى أن دور الدولة لم يكن واحداً في الدولة المعاصرة ، رغم أنه يمكن القول بأن هذا الدور قد مال إلى الاتجاه نحو التوسع بشكل عام بمستوى في ذلك الدول المتقدمة أو النامية ، والرأسمالية أو الاشتراكية . وبالتالي فقد كان هناك انطباع عام بأننا بصدد ظاهرة عامة لتوسع دور الدولة . ومع ذلك فيبدو أن ثمة اتجاهًا جديدًا بدأ يغلب على معظم الدول لوضع بعض الحدود على استمرار توسع دور الدولة ، وهو أمر نلاحظه أيضًا في معظم الدول ، شمالها وجنوبها ، كما هو في شرقها أو غربها .

التكنوقراط والبيروقراط :

رأينا أن المجتمع الصناعي الحديث وهو يستند إلى التقدم الفني المستمر في أساليب الإنتاج والتوزيع قد أدى إلى تعاظم أهمية الفنيين أو التكنوقراط . وفي نفس الوقت فإن ظهور الدولة المعاصرة وتزايد دورها في الحياة الاقتصادية قد أدى إلى تزايد أهمية أجهزة الدولة البيروقراطية . ومن هنا جاء عنوان التكنوقراط والبيروقراط أو قل الفني والمكتبي . وينبغي أن نلاحظ أولاً أن هناك تداخلاً بين

(١٨) المرجع السابق ص ٧٨ .

الفئتين . فغالبا ما يكون الفني مكتئبا في نفس الوقت سواء عمل في الأجهزة الحكومية أو في المؤسسات العامة أو المشروعات الخاصة . كذلك فإنه كثيرا ما تعتمد البيروقراطية في أدائها لمهامها إلى المعرفة الفنية . ورغم هذا التداخل وصعوبة الفصل بين الأمرين في عدد غير قليل من الأحوال ، فإننا نعتقد أن التمييز بينهما لا يخلو من أهمية رغم أنها قد تكون محاولة اصطلاحية أحيانا .

ويمكن أن نقول بصفة عامة إن التكنوقراط يستند في دوره الاقتصادي إلى معرفته الفنية وتأكيد سلطانه نتيجة للتخصص الفني والمهني والمعرفة الفنية بصفة عامة . أما البيروقراط فهو الذي يستند في مباشرته لدوره إلى السلطة ، وخاصة سلطة الحكومة وأجهزتها . فالتكنوقراط مكانه المصنع أو المشروع ، والبيروقراط مكانه الحكومة وأجهزتها الإدارية . وهذا بطبيعة الأحوال تبسيط للأمر ، فحتى المشروعات الصناعية تعرف بيروقراطيتها رغم أنها ليست بالضرورة حكومية ، كما أن أجهزة الدولة ومؤسساتها كثيرا ما تحتاج إلى خبرات الفنيين بعيدا عن السلطة والقهر الإداري . وتظل مع ذلك التفرقة بين الفئتين مقبولة للتمييز بين دوريهما في المجتمع الصناعي الحديث ، وتأثير ذلك على شكل ودور الدولة المعاصرة .

وإذا كانت التطورات الحديثة للمجتمع الصناعي قد حابت هاتين الفئتين ، فإن تأثيرهما على شكل المجتمعات لم يكن متائلا دائما ، رغم ما بينهما من تداخل وتشابه فضلا عن التقارب في الأذواق والمشارب . ويرجع اختلاف سلوك كل من الفئتين إلى اعتبارات عقلانية رشيدة ، وليست مجرد ميول أو انحرافات ذاتية . فكل منهما يريد أن يزيد من دوره وأهميته في المجتمع وبالتالي من المزايا التي يمكن أن تعود عليه .

فالتكنوقراط يزداد وزنه وأهميته في المجتمع مع زيادة التقدم الفني في المجتمع وبالتالي الاعتماد المتزايد على خبراته الفنية ، ومن هنا فإن هؤلاء الفنيين يطالبون

دائما بالاندفاع في استخدام آخر التطورات الفنية للإنتاج والتوزيع ، ويفضلون الأساليب التي تعطى لعلمهم ومعرفتهم الفنية قيمة اقتصادية أكبر ، حتى لو ترتب على مثل هذه الاختيارات تحمل تكاليف أكبر على الاقتصاد وأحيانا تحمل مخاطر وأضرار أكبر على المجتمع مثل الاندفاع في برامج التسليح أو التصنيع الثقيل أو استخدام الطاقة النووية بما يزيد من الأعباء المالية على المواطنين أو من آثار سلبية على البيئة والمجتمع .

أما البيروقراطية فإن أهميتها ووزنها في المجتمع يزيدان مع زيادة دور الدولة في اتخاذ القرارات ، وبالتالي تزيد سلطة البيروقراط وتفوذهم ، وكثيرا ما ينعكس ذلك على أوضاعهم الاقتصادية المباشرة . وقد قام التعارض في كثير من الأحيان بين ما يمكن أن يمثل المصلحة العامة وبين مصالح هذه البيروقراطية . وقد يبدو هذا الأمر غريبا ، حيث أن مبرر وجود البيروقراطية هو حماية المصلحة العامة . ومع ذلك فإنه متى نشأت البيروقراطية ووعت بوجودها كمؤسسات وأجهزة ، فإنها لن تلبث أن تدرك أن لها مصالح ذاتية مباشرة متمثلة فيما يمكن أن تحصل عليه من مزايا اقتصادية أو نفوذ أو غير ذلك . ويقتضى السلوك الرشيد أن تسمى هذه البيروقراطية - كما هو الحال بالنسبة لغيرها - لتحقيق مصالحها المباشرة . ولعل أخطر ما تمثله البيروقراطية بالمقارنة بغيرها من المؤسسات أو الهيئات هو أنها باعتبارها على سلطة أو سيادة الدولة تستطيع نقل أعبائها أو تكلفتها إلى المواطنين عن طريق الضرائب أو غير ذلك من الأعباء العامة . ولذلك فإن البيروقراطية وهي شديدة الحرص على مزاياها فإنها - عادة - قليلة الاحساس بما يترتب على سلوكها من أعباء وتكاليف عامة .

إذا كان لكل فعل أو سياسة عوائد وتكاليف ، فإن أهم ما يميز البيروقراطية هو قدرتها على التحلل من تحمل هذه التكاليف لكي تتحملها بدلا عنها الخزانة

العامه وبالتالي المواطن العادى . ولذلك فإن سلوك البيروقراطية يتميز عادة بالاسراف والتبديد ، ويظهر ذلك عادة في عجز الموازنات العامة . وقد عبر أحد الاقتصاديين عن التفرقة بين سلوك الوحدات الخاصة ووحدات البيروقراطية بأن الأولى تخضع لقيود الموازنة الحديدية Hard -- budget constraint في حين أن الثانية لا تعرف إلا قيودا ماليا لينا Soft -- budget constraint (١٩) .

ومع ضعف القيد المالى على البيروقراطية وإمكان الانتجاع إلى العجز بشكل مستمر ، فإن مصلحتها تكون دائما في تعظيم دورها ونفوذها بصرف النظر عن أية تكلفة . ولذلك فإن عدم كفاءة البيروقراطية يظهر بشكل عام في الدول المتقدمة مثلها هو في الدول النامية . وفي جميع الأحيان تسعى البيروقراطية إلى توسيع دورها وحجمها ومزاياها دون اهتمام بما يترتب على ذلك من تكاليف أو أعباء مالية .

وينبغي الإشارة إلى علاقة البيروقراطية بالدولة ، فالبيروقراطية ليست هي الدولة أو السلطة وإنما هي أدواتها وأجهزتها ، والعلاقة بين سلطة الدولة وبين الأجهزة البيروقراطية ، هي العلاقة بين رجل السياسة أو الدولة وبين الموظف العام ، أو هي بين العقل وبين أعضاء الجسم . ورغم أن رجل السياسة أو الدولة لا يستطيع أن يعمل دون أجهزة وأدوات البيروقراطية ، فهي خادمة وتابعة له ، إلا أن استشراف البيروقراطية لم يلبث أن رهن الدولة وسيطر عليها بل وأفقدتها الهية والفاعلية . فالدولة الكبيرة ليست دائما الدولة الأكثر فاعلية وتأثيرا ، بل كثيرا ما أصبحت هذه الدولة الكبيرة المترهلة وسيلة للمصالح إما للأجهزة الإدارية نفسها أو لغيرها ممن يستطيع رشوتها أو استمالتها بالمزايا والعطايا .

(١٩) انظر ورقة مقدمة إلى ندوة «أبواب ظلي» عن التخصيمية Liberalisation and Privatisation

Alan Walters. عقدت في ٨-٤ أبريل ١٩٨٩ .

وقد ظهرت في الفترة الأخيرة مخاطر توسع دور الحكومة في البيروقراطية في معظم الدول الصناعية والنامية ، الرأسمالية والاشتراكية . ولذلك ظهرت منذ نهاية السبعينيات وبداية الثمانينيات دعوات لتقييد دور الدولة في ضوء استمرار العجز في الموازنات العامة وظهور مدى ضعف كفاءة أجهزة البيروقراطية . وكان عدد من الاقتصاديين المحافظين على رأسهم فردمان^(٢٠) قد دافع عن أهمية تقييد دور الحكومة وتزايد الاعتماد على السوق . وجاءت حكومة تاتشر في إنجلترا فأخذت بهذا الاتجاه Privatisation ولم يلبث أن تبعها ريجان في الولايات المتحدة ، ثم هاهو جورباتشوف في الاتحاد السوفيتي يدعو إلى تخفيف قبضة البيروقراطية في بلده^(٢١) ، كما بدأت حكومة شيراك - متبعة لتاتشر - في فك التأميمات وبيع عدد من المشروعات إلى القطاع الخاص ، وعندما عاد الاشتراكيون من جديد إلى حكم فرنسا فإنهم لم يمضوا تلك الاجراءات بأى تغيير .

من العلاقات الدولية إلى الاقتصاد العالمي^(٢٢) :

لعل نقطة البدء هنا هي ضرورة إدراك ما يدور على الساحة العالمية سواء من ناحية تطور العلاقات الاقتصادية الخارجية أو من ناحية التطور التكنولوجي ومقتضيات الصناعة الحديثة . لم يعرف العالم درجة من التداخل والترابط الاقتصادي كما يعرفه الآن ، ولم يعد يقتصر الأمر على مجرد علاقات اقتصادية بين الدول بل إننا بدأنا في عصر الاقتصاد العالمي . ولم يعد الاكتفاء الذاتي أمرا

(٢٠) Milton Friedman, Rose Friedman, **FREE to CHOOSE** Penguin Books, 1980.

(٢١) ميخائيل جورباتشوف ، البيروستويكا ، ترجمة حمدي عبد الجواد ، دار الشروق القاهرة ، ١٩٨٨ .

(٢٢) انظر نحو استراتيجية التصدير ، البنك المصري لتنمية الصادرات ، ١٩٨٨ ، ص ١٢ وما بعدها .

ممكنا ، فحتى الدول/ القارات مثل الولايات المتحدة الأمريكية أو الاتحاد السوفيتي أو البرازيل أو استراليا أصبحت تشارك في العلاقات الاقتصادية الدولية بشكل متزايد بحيث لم تعد للمحدود السياسية نفس القيود على ممارسة النشاط الاقتصادي كما كان الأمر في الماضي .

وإذا كان اضطراب النمو الاقتصادي لمختلف الدول هو أهم ما يميز المجتمعات الحديثة ، فإن الملاحظة الأخرى التي لا تقل أهمية هي زيادة معدلات نمو التجارة الخارجية المصاحبة لهذه الاقتصاديات المتنامية . وإذا اقتصرنا على الفترة التالية للحرب العالمية الثانية نجد أن معدل نمو التجارة الخارجية تراوح في المتوسط بين مرة ونصف وضعفي معدل نمو الاقتصاديات المحلية وهو ما يعنى زيادة الترابط والاندماج في الاقتصاد العالمي . ولعله مما يدعو إلى التأمل أن دور العلاقات الخارجية للدول لم يعد فقط مرتبطا بمدى توافر أو عدم توافر الموارد الطبيعية أو حجم السوق المحلي المناسب . فدولة مثل الولايات المتحدة الأمريكية والتي تكاد تتمتع بمعظم الموارد الطبيعية وبحجم سوق داخلية كبيرة تمثل تجارتها الخارجية إلى الناتج المحلي نسبة تقارب الوضع في اليابان المعروفة بمحدودية الموارد الطبيعية المتاحة لها (حوالى ١٤ - ١٦ ٪ في كل منها) . وهكذا أصبحت العلاقات الدولية مظهرا من مظاهر ظهور فكرة الاقتصاد العالمي وليس مجرد علاقات اقتصادية خارجية بين الدول للبحث عن الاسواق أو توفير الموارد الطبيعية .

وقد ارتبط ظهور الاقتصاد العالمي بتطورات مقابلة في الصناعة وفي التكنولوجيا المتاحة فضلا عن تطور المؤسسات والمنظمات المؤثرة في العلاقات الاقتصادية الدولية .

فالصناعة الحديثة لا تتميز فقط بإمكانياتها التكنولوجية والتسويقية العالمية ،

وإنما أيضا باتجاهها العالمى فى كافة مراحلها . فالصناعة الحديثة عالمية بطبيعتها سواء فى توجيهها نحو السوق العالمى أو فى نشاطها الإنتاجى واعتمادها المتراد على مستخدمات الإنتاج من مختلف أجزاء العالم . وهكذا تدخلت صور العلاقات الاقتصادية الدولية فى تبادل السلع والخدمات فى مختلف مراحل الإنتاج وأصبحت التجارة فى السلع نصف المصنعة والوسيطة ومكونات الإنتاج تجاوز تجارة السلع النهائية . واختفى نمط التجارة التقليدى المعروف فى القرن الماضى والذي كان يمثله إلى حد بعيد نموذج تجارة إنجلترا مع مستعمراتها ، مواد خام/سلع مصنعة ، والآن نجد أن الجزء الأكبر من التجارة الخارجية يتناول منتجات صناعية بين الدول الصناعية فيما بينها وتحتل تجارة مكونات الإنتاج والسلع الوسيطة الجزء الأكبر من هذه التجارة . ويعكس هذا التطور انتقال مفهوم الإنتاج بشكل متراد إلى مفهوم عالمى يجاوز فكرة الحدود السياسية ليتعامل مباشرة مع مختلف الأسواق ومراكز الإنتاج .

وغنى عن البيان أن هذا التطور لم يبلغ نهايته وأنا مازلنا فى بداية الطريق . فإزال للحدود السياسية أهميتها ومازالت السياسات الوطنية تلعب دورا ليس بالهين ، كما أن العقبات أمام حركات السلع ورعوس الأموال ليست بالقليلة فضلا عما يظهر من آن لآخر من انتكاسات أمام هذا التطور مثل ظهور الضغوط لوضع أنواع من الحماية والقيود الجمركية أو الحصص أمام تجارة بعض أنواع السلع . ومع ذلك وبالرغم من هذه الانتفاضات والنتكسات فإن اتجاه التطور يبدو واضحا وأن الاقتصاد العالمى وإن لم يكن بعد حقيقة كاملة فهو فى الأقل حقيقة كامنة تمثل مستقبل العلاقات الاقتصادية .

وقد صاحب هذا التطور فى طبيعة الصناعة الحديثة واتجاهها إلى العالمية أن ظهر دور متميز لعدد من الوحدات الإنتاجية العملاقة - ما يطلق عليه عادة اسم

الشركات متعددة الجنسيات - والتي تتحكم في تكنولوجيات مختلف الصناعات وتباشر سياسات واستراتيجيات صناعية عالمية تجاوز الحدود السياسية ، وسيطرة هذه الوحدات على عدد من الفروع الإنتاجية الأكثر تقدما هي أحد مظاهر العصر الحديث ، بحيث أصبح من الصعب وتووج بعض هذه الصناعات دون قدر من التعاون أو التنسيق مع هذه الوحدات الإنتاجية العالمية . فالتكنولوجيا تتجه لتصبح عالمية ترتبط بعدد من الوحدات الإنتاجية العملاقة التي تعمل في تعاون أو تنافس على مستوى العالم أجمع .

ولا يقتصر الاتجاه إلى العالمية على هذه النواحي التكنولوجية وما ارتبط به من دور متزايد تلعبه هذه الوحدات الإنتاجية العالمية ، بل إن اتجاهات العالمية تفرض نفسها على مختلف نواحي الصناعة الحديثة سواء من حيث الاتجاه المتعاظم نحو توحيد وتنميط المواصفات العالمية أو المقاييس الفنية . ونفس الاتجاه نلاحظه فيما يتعلق باتجاهات الأذواق بحيث أننا نكاد نلمح مولد المواطن العالمي . كذلك فإن النظم القانونية للمعاملات لم تعد دائما نظما وطنية ، فقد ظهر نوع من القواعد العالمية لتنظيم العديد من المجالات في البيوع الدولية ، الاستشارات ، العقود الدولية . كما ازداد الاتجاه إلى قواعد التحكيم الدولي في العديد من المعاملات ، وهكذا بدأ يظهر نوع من قانون المعاملات الدولي لتنظيم العديد من الأنشطة .

وفي نفس الوقت الذي يتجه فيه العالم إلى نوع من الاقتصاد العالمي فإننا نعايش تطورات مماثلة على تطور النظام الدولي المؤسسي ، فالدولة كإطار مؤسسي للنشطين الاقتصادي والسياسي أصبحت تتعايش مع مؤسسات ومنظمات منافسة أو مكملة . وقد أشرنا إلى الأهمية المتزايدة للدور الذي بدأت تلعبه الشركات المتعددة الجنسيات في مجالات الإنتاج الصناعي وحيث تتحدد

استراتيجيتها الإنتاجية والتسويقية على مستوى يتجاوز حدود الدولة السياسية ليتعامل مع معظم مناطق العالم . كذلك فإننا نجد أن التعاون الدولي بين بعض الدول الصناعية الكبرى يلعب دورا أكبر أهمية في تحديد أوضاع الاقتصاد العالمي . فهناك إلى جانب المؤسسات الدولية مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ، دور مجموعة الدول العشر أو مجموعة الخمس (الولايات المتحدة الأمريكية ، إنجلترا ، فرنسا ، ألمانيا ، اليابان) أو مؤتمرات القمة الاقتصادية للدول الصناعية (وتضم كندا وإيطاليا إلى جانب الدول الخمس المشار إليها) وقد أصبحت هذه المنظمات الفوقية أكثر أهمية في تحديد العديد من المؤثرات على الحياة الاقتصادية الدولية (تحديد أسعار العملات ، أسعار الفائدة ، ديون الدول النامية) . ولم يقتصر الأمر على هذه المنظمات المتعددة بين بعض الدول المؤثرة بل بدأت تظهر في نفس الوقت منظمات مستقلة إلى حد بعيد عن التأثير السياسي للدول مثل أسواق اليوروماركت والتي أصبحت تلعب من خلال عدد من المراكز المالية دورا مستقلا ومتعاظما في توزيع الاستثمارات العالمية . وهكذا نجد أننا نعيش في عالم أكثر تداخلا في علاقاته الاقتصادية ولم يعد من الممكن لدولة تريد المشاركة في العصر والأخذ بأسبابه أن تنعزل عما يجري فيه . وإذا كانت الصناعة الحديثة بطبيعتها واتجاهها تأخذ بالعالمية ، فإن الأمر لا يكاد يختلف عن ذلك في مختلف مناحي الحياة الاقتصادية سواء من حيث اتجاهات حركات رموس الأموال الدولية أو أسعار الفائدة أو أسعار الصرف للعملات على ما سنرى .

ثورة المعلومات والاتصالات (٢٣) :

لقد كثر استخدام لفظ « الثورة » لكل تغيير أو تعديل ، ليس فقط في حياتنا السياسية بل في كافة مجالات اهتمامنا حتى كاد اللفظ يفقد معناه ومدلوله . فإلى جانب ما تعلنه الصحف يوميا عن « ثورات » لا تكاد تتوقف في كل بقعة من بقاع العالم ، إذا بالدعاية والإعلان تتحدثان عن « الثورة » عند تسويق أى منتج جديد للتجميل أو للدعاية عن ذوق جديد للأزياء . وكذلك الحال في العلوم والصناعة . فكل بحث أو اختراع هو « ثورة » وكل تغيير في التصميم أو التنظيم هو « ثورة » .

ومع ذلك فإننا عندما نتحدث عن « ثورة المعلومات » إنما نقصد شيئا أكثر من كل ذلك . نشير إلى تغيير وانقطاع كبرى في التكنولوجيا وفي الآفاق المتاحة . فإذا كان ظهور الزراعة قبل حوالي عشرة آلاف سنة في وادي النيل أو وادي ما بين النهرين ثورة وانقطاع كامل بين نمط الحياة السابقة واللاحقة . وإذا كانت الثورة الصناعية قبل قرنين في الجزر البريطانية ثم في أوروبا انقطاعا آخر غير في نمط الحياة وأساليب الإنتاج^(٢٤) . فإننا يمكن أن نكون على فائحة عصر جديد يمثل انقطاعا وتغييرا في نمط الحياة والتكنولوجيا ، وهو المترتب على ثورة المعلومات والاتصالات . فبالرغم من حجم وسرعة التقدم التكنولوجي خلال هذا القرن ، فيبدو أن العالم قد بدأ يدخل مرحلة جديدة كلياً منذ نهاية الستينيات

(٢٣) انظر لنا ، من النظام الاقتصادي الدولى الجديد إلى نظام المعلومات الدولى الجديد ، على أبواب عصر جديد ، المرجع المشار إليه ص ٢٢٤ وما بعدها .

(٢٤) Carlo Cipolla, *The Economic History of World Population*, Pelican Books, London 1962, p.18.

وبداية السبعينيات . أما قبل ذلك وبالرغم من سرعة التغيير فإنه لا يبدو أن العالم قد عرف شيئاً مختلفاً عما كان موجوداً ومعروفاً من قبل . حقا لقد تحقق أكثر من كل شيء ، ولكن هذا تغيير كمي لا نوعي . فالتقدم الذي حققه العالم منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى منتصف الستينيات والذي يمثل بكل المعايير فترة من أسرع فترات التاريخ تطورا وازدهارا ، إلا أنه يعبر عن حلقة متصلة ولا يعكس أى انقطاع أو انفصال في شكل التطور .

ففي خلال الربع قرن التالي للحرب العالمية الثانية لم تنشأ صناعة كبيرة جديدة لم تكن كذلك بالفعل قبل الحرب العالمية الأولى ، ولم تستخدم تكنولوجيات غير معروفة قبل ذلك بخمسين سنة على الأقل^(٢٥) . فالقطاع الذي حقق أكبر معدل للنمو خلال الخمسين سنة الأولى للقرن العشرين كان القطاع الزراعي . وهو في كل هذا يستخدم أفكارا وتكنولوجيات معروفة منذ بداية القرن على الأقل . وإذا كانت صناعة الصلب تمثل خلال تلك الفترة محرك النمو ، فإن معظم التكنولوجيات المستخدمة في هذه الصناعة في منتصف هذا القرن كانت معروفة بالفعل قبل قرن من الزمان . ورغم التطورات فما زالت القطاعات الأكثر أهمية في الاقتصاد في منتصف القرن العشرين - سواء من حيث مساهمتها في الناتج القومي أو استيعابها للعمالة - ما زالت هي نفس الصناعات المعروفة في أول هذا القرن وتستخدم فنونا وأساليب إنتاجية معروفة بشكل عام منذ ذلك الوقت . وربما الاستثناء الوحيد يتعلق بصناعة البلاستيك^(٢٦) والبتروكيمياويات . ولم يعد الأمر كذلك منذ نهاية الستينيات وبوجه خاص مع الثمانينيات .

Peter F. Drucker, *The Age of Discontinuity*, Heinemann, London 1969. (٢٥)

ibid. (٢٦)

فنحن نعاصر الآن تغييرا نوعيا في الصناعة والتكنولوجيات المستخدمة . فلم يعد الأمر متعلقا بإنتاج « أكبر » أو « أكثر » ولكنه أصبح يشير إلى شيء « آخر » إلى أمر « مختلف » . فالاستمرار القديم بدأ ينقطع وبدأنا ندخل مرحلة جديدة تماما ، مما حدا ببعض إلى اطلاق اسم « عصر الانقطاع » على هذه الفترة^(٢٧) . وهي فترة تتميز بغلبة المعلومات والاتصالات . ورغم أن وجود الجماعة الإنسانية لا يتصور دور « تنسيق » لنشاطهم مما يفترض تبادل المعلومات ، إلا أن غلبة المعلومات والاتصالات على المجتمع الحديث قد بلغت درجة تبرر اطلاق ثورة المعلومات على هذا المجتمع الحديث . فالآلة الجديدة لم تعد تحمل محل قوة الإنسان وعضلاته بل أصبحت على العكس تقوم بدور عقله وذكائه . وكما أدى احلال الآلة محل عضلات الإنسان إلى مضاعفة قوة الإنسان ، فإن دخول الآلة في مجال الحساب وترشيد القرار سوف يؤدي إلى مضاعفة ذكائه . وكما تجرى المقابلة كثيرا في الفلسفة والأخلاق بين الروح والمادة ، فإننا نستطيع أن نجد مقابلة أخرى في عالم التكنولوجيا والإنتاج تساعد على إلقاء بعض الاضواء ، وهي المقابلة بين الطاقة والمعلومات (بين العضلات والعقل) أو كما جاء في عنوان أحد الكتاب « بين الاداة والكلمة »^(٢٨) . وعندما نتحدث هنا عن الطاقة فإننا نشير إلى المادة بكل صورها ، فالطاقة لا تعدو أن تكون إحدى صور أو حالات المادة كما علمنا اينشتاين .

وفي كل صور الإنتاج نجد أن هناك تكاتفا بين الطاقة (بما فيها المادة)

Op. cit. (٢٧)

Jacques Attali, *La Parole et l'Outli*, Press Universitaire de France, Paris, (٢٨)
1975.

والمعلومات . فالصورة الاساسية للإنتاج هي تحويل لبعض أشكال المادة إلى أشكال جديدة أكثر نفعاً لحاجات الإنسان . كذلك قد يأخذ الإنتاج نقل الشيء من مكان إلى مكان آخر أكثر فائدة . وفي هذا كله نحن بصدد المادة سواء فيما يتعلق بالمواد المستخدمة والمحولة من شكل إلى آخر أو بالطاقة اللازمة لإجراء هذا التحويل والنقل . ولكن الإنتاج يتطلب فوق ذلك « معلومات » فالإنتاج يتطلب معرفة بخصائص المادة ، وهذه المعلومات ، وهو يتطلب تصميماً وتصوراً للآلة ومراحل الإنتاج ، وهذه معلومات . وفضلاً عن كل ذلك فإن عملية الإنتاج ذاتها تتضمن إصدار قرارات متعددة والتنسيق بين مختلف عمليات الإنتاج والاشراف على النتائج ومراقبتها وعلاج الخلل وهو ما يتضمن سلسلة من القرارات والأوامر وتوجيهها لغرض محدد . وهذا كله معلومات : الأذواق ، الأسعار الأخرى ، التطورات التكنولوجية وهكذا . ولذلك فإن عملية الإنتاج تتضمن بطبيعتها دائماً عنصرى الطاقة (المادة) والمعلومات . ولا فرق في هذا بين صور الإنتاج القديم وصور الإنتاج الحديث .

ولعل الخلاف الأساسى بين المراحل المختلفة إنما هو في تحديد مركز الصدارة والأهمية . فالجديد هو في بروز أهمية المعلومات في صور الإنتاج الحديث وتراجع أهمية الطاقة بعض الشيء . فقد بما كانت الغلبة للطاقة وكانت المعلومات تابعة لاحتياجات تحويل المادة . والحديث هو أننا بدأنا ندخل عصر معالجة المعلومات ذاتها وبحيث تتدخل الطاقة بالقدر اللازم لهذه المعالجة .

ويقابل هذا التطور في الانتقال من التركيز على المادة إلى التركيز على المعلومات تطور مقابل في نوع الآلات ووظائفها . فالآلة هي في نهاية الأمر محاولة من الإنسان في محاكاة الطبيعة . وإذا كان الإنسان قد خلق « على

صورة الله ، فقد أحب أن يقلده في عملية الخلق^(٢٩) . ومضى هنا إنتاج آلات تؤدي بعض الوظائف الصناعية المقابلة للوظائف الطبيعية . وقد اتجهت الآلية في أول الأمر إلى تقليد قوى الطبيعة العضلية ، فالآلة تمثل قوة أكبر وسرعة أكثر . وفي المرحلة التالية اتجهت الآلية إلى تقليد قوى الذكاء . فالآلة لم تعد تقوم بالأعمال الميكانيكية فقط وإنما بالعمليات الذهنية أيضا . وهذا ما يتطلب ليس فقط حفظ المعلومات ونقلها وتوزيعها وترتيبها بل أيضا معالجتها باستخراج بعض النتائج وحل العديد من المشاكل باستخدام هذه المعلومات . وقد ارتبط هذا التطور بما حدث في ميادين الالكترونيات من ناحية وعلم بحوث العمليات والبرمجة ونظرية القرارات والأحصاء . من ناحية أخرى . ومن المهم أن نؤكد هنا أن التكنولوجيا الحديثة المستخدمة في هذه الصناعات الجديدة تتميز بأنها في ذاتها قليلة الاستخدام للطاقة . فحجم الطاقة اللازم لآلات التكنولوجيا القديمة اللازمة لإعادة تشكيل المادة كان كبيرا ، بعكس حجم الطاقة اللازمة لحفظ ومعالجة المعلومات . وفي هذا الصدد فقد كان تطور تكنولوجيات المواد الصلبة والالكترونيات حاسما .

ومن أهم هذه التطورات هنا التلاقي بين تكنولوجيات الحاسبات الالكترونية من ناحية والاتصالات من ناحية أخرى نتيجة للتطبيقات المتزايدة للسيليكون . وقد استخدمت التكنولوجيات الالكترونية في عمليات التحويل Switching والإرسال Transmission . وقد تقدمت هذه التكنولوجيات مع ظهور الخيوط البصرية Optical fibres^(٣٠) وغيرها وبشكل عام . فإن

Henri Bartoll, *Economie et Creation Collective*, Economica, Paris 1977, (٢٩)
pp. 16 et es.

Communications, *Financial Times Survey*, April 27, 1981. (٣٠)

صناعة أو تكنولوجيا المعلومات Information Technology تقوم على تصافر
ثلاثة ميادين صناعية وهى : الالكترونيات Micro-electronics والاتصالات
Communications والحاسبات الالكترونية Computers .

ولعل أهم ما ترتب على هذه الثورة الجديدة فى المعلومات والاتصالات هو
ما نتج عن ذلك من تقارب واندماج بين مختلف أجزاء العالم ، حتى بات
البعض يتحدث عن « القرية العالمية » Global Village . فإذا كان ثمة اتجاه
فى تاريخ البشرية - ورغم صعوبة استخلاص قوانين تاريخية - فهو أن التاريخ
البشرى فى تطوره قد اتجه إلى تحقيق أمرين بدرجات متفاوتة ، هناك من ناحية
مزيد من سيطرة الإنسان على الطبيعة وتلاؤمه معها ، وهناك من ناحية أخرى مزيد
من اتجاه الوحدة فى العالم والتقارب بين مختلف أجزاء المعمورة^(٣١) . وليس معنى
ذلك بطبيعة الأحوال اختفاء التمييز والاختلافات الاقليمية بين مختلف أجزاء
المعمورة ، ولكن معناه أن هذه تمثل بقايا ونتاج التاريخ والماضى ، أكثر مما تعبر
عن حاجات المستقبل . وبطبيعة الأحوال فإن الاتجاه العام نحو التماثل نتيجة للتطور
التكنولوجى والتقارب بين مختلف المناطق بفعل المعلومات والاتصالات لا يحول
دون أن تسمح نفس هذه الثورة فى التكنولوجيا والمعلومات بمزيد من التنوع
والنفرد . فالتطورات التكنولوجية وهى تساعد على التقريب بين أجزاء المعمورة
تؤدى بالتالى نحو إزالة أو تخفيف عناصر الاختلاف الراجعة إلى فترات الانعزال
النسبى ، ولكنها بما توفره من قدرات أكبر تسمح من ناحية أخرى بمزيد من التنوع
والنفرد نتيجة لزيادة القدرة الإنتاجية وبالتالى القدرة على تنويع الأذواق . فالعالم

J.M. Roberts, *The Triumph of the West*, British Broadcasting Cor.,
1985, p. 37.

(٣١)

إذ يتقارب وتزول الحواجز بين أجزائه نتيجة للثورة التكنولوجية والمعلوماتية بنجته نحو القتال ، ولكنه أيضا وبفعل هذه الثورة يتمكن من خلق أشكال جديدة من التنوع والتفرد ، ولكنها أشكال للتنوع ناجمة عن هذه الثورة الإنتاجية وليست راجعة إلى فترات الانعزال السابقة .

الثورة المالية :

لم يقتصر التغيير في العلاقات الدولية على التغيير العيني في ظروف الإنتاج وأساليب ووسائل المواصلات والاتصالات وتغلغل المعلومات وسيطرتها على الإنتاج ، بل إن التغيير قد شمل أيضا العلاقات المالية وأدواتها . وقد سبق أن أشرنا إلى أن التاريخ الاقتصادي قد تشكل إلى حد بعيد نتيجة للتوسع في التخصص وما ارتبط به من ظهور الأدوات المالية . ولعل أخطر وأهم هذه الأدوات المالية هي النقود . ويرى بعض المؤرخين أن اكتشاف النقود هو أخطر الاكتشافات الإنسانية ... بعد النار والكتابة ... تأثيرا في تطور المجتمعات . فتطور ونمو المبادلات لم يكونا ممكنين دون النقود والتي تقدم باعتبارها وسيطا في المبادلات ومقياسا للقيم وأفضل وسيلة لنقل المعلومات عن الاقتصاد القومي بشكل موجز واقتصادي . ولم تلبث النقود باعتبارها مؤشرا عن القيم في الاقتصاد أن أصبحت وسيلة الادخار - باعتبارها مخزنا للقيم . وهكذا لم تساعد النقود فقط على التبادل والتخصص وإنما ساهمت أيضا في تشجيع الادخار وبالتالي تراكم رأس المال . وقد ساعد تطور شكل النقود نفسها إلى زيادة كفاءتها الاقتصادية سواء من حيث سهولة تداولها ، أو من حيث نطاق التعامل فيها وبالتالي توسيع حجم المعلومات التي تقدمها عن السوق . على أن النقود - وهي أهم الأدوات المالية - لا تكفي لتطوير المبادلات وتحقيق النمو

الاقتصادى ولذلك يجب أن يصاحبها عدد من الأدوات المالية الأخرى من أسهم وسندات وأذونات وأوراق تجارية وحقوق اختيار. ومن هنا ظهرت أهمية الثروة المالية **Financial assets** بالمقابلة بالثروة العينية **Real assets**. فالثروة العينية هي الموارد العينية أو الحقيقية التي تسهم في إشباع الحاجات الإنسانية، أما الثروة المالية فهي حقوق أو مطالبات على هذه الثروة العينية. وإذا كانت الثروة المالية ليست مستقلة عن الثروة العينية، بل هي مجرد انعكاس لها ومطالبات عليها، إلا أن وجود هذه الثروة المالية... من أدوات مالية... قد ساعد على حسن استخدام الثروة العينية وانتقالها. فلولا ظهور الأسهم مثلا لما أمكن تكوين الشركات الكبرى وتجميع رموس الأموال الكافية لها. ولذلك فإن ظهور مثل هذه الأدوات المالية كان حاسما في تطور المجتمعات الحديثة. وقل مثل ذلك بالنسبة لمعظم الأدوات المالية الأخرى التي تطورت وتنوعت بما يتفق مع ظروف المتعاملين من مدخرين أو مستثمرين، بائعين أو مشتريين، وهكذا. كذلك ساعد تطور هذه الأدوات المالية... وما ارتبط بها من ظهور المؤسسات المالية الوسيطة... على تقليل المخاطر بتوزيعها على أعداد كبيرة وبالتالي زيادة فرص الادخار والاستثمار. وهكذا أدى تطور الأصول المالية إلى دعم وتطوير الاقتصاد العيني، وبالمقابل سهل استخدام نتائج التقدم التكنولوجى في هذه المجالات على زيادة كفاءة هذه الأدوات المالية وانتشار استخدامها على أوسع نطاق. وكل هذه الأمور معروفة ولا محل للتأكيد عليها، ولكن الجديد هو أن العالم يعرف تطورا هائلا في الأسواق النقدية والمالية بما يجعلها عالمية التوجه **Globalisation of Financial Markets**، وهو ما يحتاج إلى بعض التعليق.

ولنبداً بالنقود باعتبارها أهم الأصول المالية. لعل الملاحظة الأولى هي أن

النقود لم تعد أمرا وطنيا بحتا بل إنها أصبحت تتأثر وكثيرا ما تتوقف على ما يحدث خارج الحدود . فمن ناحية المؤسسات التي تصدر النقود ، لم يعد الأمر واضحا وسهلا كما كان في الماضي . فالنقود لم تعد فقط تصدر عن البنك المركزي والبنوك التجارية ، بل بدأت تظهر أشكال أخرى للمديونية تشارك النقود وظائفها مثل بطاقات المديونية Credit cards التي تصدرها المؤسسات التجارية والسياحية . كما أن تعريف النقود بدأ يتسع ليشمل عناصر جديدة للمديونية من مؤسسات الادخار والتحويل . ولذلك لم يكن غريبا أن نجد أن الدول المختلفة تعرف كميات النقود وفقا لتقسيمات متعددة ، فهناك ما يسمى M1, M2, M3, M4 وهكذا . وهي تختلف باختلاف الدول مما يعنى أن ظاهرة النقود لم تعد بالبساطة التي كانت عليها عندما كانت أشياء مادية من معدن أو حتى من ورق . أما مع تطور النقود الالكترونية ونقود البلاستيك فإن الأمور تعقدت بشكل كبير . كذلك فإن العديد من هذه المديونيات لم تعد تحت سيطرة الدولة . فحتى الولايات المتحدة الأمريكية بدأت ترى في قيام ظاهرة الدولارات الأوربية أو الآسيوية Euro, Asian — Dollars ما يمثل كتلة نقدية متداولة في العالم دون أن يكون لها عليها سيطرة كاملة . وبالمثل فقد كان أحد أسباب عدول بعض الدول — مثل ألمانيا وسويسرا — عن نظام سعر الصرف الثابت أنها وجدت أن حجم النقود المتداولة داخل حدودها لا يتوقف على إرادة السلطات المحلية بقدر ما يتوقف على نتيجة معاملتها مع الخارجي — فائضا أو عجزا — ولذلك اضطرت إلى الأخذ بنظم التعويم حتى تستعيد استقلالها النقدي . وأخيرا فإنه لا جدال في أن زيادة حجم التبادل الدولي قد جعل مسألة النقد مرتبطة باعتباريات دولية ، فالدولار يلعب دورا أساسيا ليس فقط في الولايات المتحدة الأمريكية ، ولكن في معظم الدول الغربية واليابان وعدد

غير قليل من بقية دول العالم . وبالمقابل فإن تحديد سعر الدولار - يتأثر بدوره بما يحدث للفائضين الياباني والألماني . وفي نفس الوقت بدأت تظهر ترتيبات نقدية بين الدول سواء في النظام النقدي الأوربي EMS ' أو في ظهور حقوق السحب الخاصة SDR أو الوحدة الأوروبية ECU . وبالتالي يمكن القول بأن النظام النقدي قد انفصل بعض الشيء عن علاقته الوطنية لكل دولة ليصبح له وجود وحياة مستقلة تتأثر بما يحدث في مجموع العلاقات الدولية ، وليس فقط بما يحدث في دولة واحدة . وليس معنى ذلك بطبيعة الأحوال أن تأثير الدول متساو في هذا الشأن ، بل إن لبعضها تأثيرا أوضح وللبعض الآخر تأثير أقل ، لكن ندر أن أصبحت النقود مسألة وطنية بحتة .

وإذا تركنا النقود إلى بقية الأدوات المالية نجد تطورا أكثر وضوحا يتمثل في تحرر هذه الأدوات من القيد الإقليمي لتصبح عالمية . فعديد من السندات تصدر في أسواق البوروماركت بما يمكن الشركات العالمية وبعض الدول من التمويل خارج أسواقها الوطنية ، وبالمثل فقد عمد الكثير من الدول إلى تحرير أسواقها المالية Big Bang . وبعث أصبحت الأسهم تتداول في معظم الأسواق المالية العالمية دون قيود . فأسهم الشركات الأمريكية والأوروبية واليابانية تتداول في بورصات نيويورك أو لندن أو طوكيو أو سنغافورة . وبالتالي أصبح المدخريواجه إمكانيات عالمية لتوظيف مدخراته ، كما أن الاستثمارات المحلية لم تعد محدودة بما يتوافر في السوق المحلي من مدخرات . وساعد على كل ذلك تطور أساليب الاتصال بين المراكز المالية العالمية . وأصبحت الثروة المالية أقرب إلى الاستقلال عن الثروة العينية تتوفر لها حياتها الخاصة التي تتمرد على الحدود السياسية وتجاوزها . وانتقل العالم إلى نوع من الاقتصاد الرمزي تحركه هذه الأصول المالية التي تنتقل من مكان إلى آخر ومن عملة إلى أخرى في لحظات دون

أن تدركها عين أو تعوقها سلطة . وهكذا أدت الثورة المالية في أدوات وأساليب التمويل إلى تجاوز الحدود السياسية للدول ، وقيدت بالتالى من قدرة السياسة الاقتصادية الوطنية في مواجهة هذه الثروات المالية الهائلة .

النظام الدولى المعاصر :

ليس من السهل تحديد خصائص النظام الدولى المعاصر نظرا لما يشوب الأوضاع الدولية من تغيير مستمر . فالنظام الدولى لما بعد الحرب العالمية ، وقد اقتسمته زعامة الدولتين العظميين - الولايات المتحدة الأمريكية من جانب والاتحاد السوفيتى من جانب آخر ، مع الاعتراف بوضع خاص للدول الخمس الأعضاء فى مجلس الأمن - هذا النظام لم يلبث أن لحقه العديد من التغيرات . فإعادة إعمار أوروبا واليابان وعودتها إلى مكان الصدارة فى الحياة الاقتصادية ، ثم ظهور دول العالم الثالث وخاصة مع موجة الاستقلال السياسى فى الستينيات - كل هذا غير من شكل وأوضاع النظام الدولى . وفى نفس الوقت فقد أدت التطورات الاقتصادية والتكنولوجية التى سبق الإشارة إليها ومع ما لحق أوضاع النظامين النقدى والمالى الدوليين - أدى كل ذلك إلى أن أصبحت فكرة الاستقلال أو السيادة المطلقة أثرا من الماضى ، وأصبحت أشكال التعاون والاعتماد المتبادل *interdependence* هى الأقرب إلى وصف أوضاع العالم . وبطبيعة الأحوال ، فإن الحديث عن القيود الفعلية أو القانونية على سيادة الدولة المطلقة ليست متائلة فى كل الدول ، فبعض الدول تتمتع بحرية حركة أوسع من باقى الدول .

ولكن ما ينبغى الإشارة إليه هو أن هناك عددا من القضايا ارتفعت فى سلم الاهتمامات العالمية ، ولم تعد قضايا وطنية بحتة ، بل أصبحت تستأثر بقدر أكبر

من الاهتمام العلمى بحيث أصبحت أقرب إلى القضايا الدولية أو العالمية . ومنذ صدور ميثاق الأمم المتحدة دخلت مسألة الأمن والسلام العالميين فى نطاق القضايا الدولية ، على أن الأمر تجاوز ما يهدد الأمن والسلام إلى ما يهدد الرفاهية أو تعكير جو العلاقات الدولية ، فقد أضيفت إلى المسائل الدولية قائمة طويلة من الاهتمامات الجديدة . من ذلك مثلاً قضايا الأسلحة النووية وبمجال استخدامها وحجم إنتاجها وتوزيعها . وقل مثل ذلك على العديد من المسائل الفنية الأخرى مثل قانون البحار أو استخدام الفضاء ، أو قضايا البيئة العالمية [الأوزون مثلاً] ، فضلاً عن الإرهاب الدولى وحرب المخدرات . كذلك فإن قضية احترام حقوق الإنسان وحق تقرير المصير بدأت تفرض نفسها بشكل متزايد على قائمة الاهتمامات العالمية أو الدولية . وبالمثل فإن استقرار أوضاع النظام النقدى العالمى لم تعد قاصرة على وضع إطار لنظم المصرف العالمية فقط ... كما حدث فى اتفاقية بريتون وودز ١٩٤٤ - بل أصبح الأمر أقرب ما يكون إلى الإدارة العالمية لكثير من أوضاع النقد العالمى عن طريق الدور الذى يقوم به صندوق النقد الدولى وبدرجة أقل البنك الدولى . وفى الفترات الأخيرة أصبح لاجتماعات القمة الاقتصادية للدول الصناعية تأثير واضح ومباشر على أوضاع النقد والمال العالميين . وفى الفترة الأخيرة بدأت مشكلة ديون العالم الثالث تعامل كأحدى المشاكل العالمية الإيجابية ، وليست فقط باعتبارها مظهراً من مظاهر العلاقات الثنائية للدول . ولذلك فإنه يمكن القول بأن الظاهرة الأولى للنظام الدولى المعاصر هي تزايد أهمية العلاقات عبر الدول ... سواء أخذت شكلاً مؤسسياً مثل صندوق النقد الدولى ، أو اجتماعات القمة الاقتصادية للدول الصناعية ، أو اتفاقات الدولتين العظميين ، أو لم تأخذ مثل هذا الشكل المؤسسى كما هو الحال فى تزايد أهمية الشركات متعددة الجنسيات أو أسواق اليورو ماركت أو تأثير الصحافة والإعلام العالمى . والوجه الآخر لتزايد

هذه الأهمية هو انحسار أو تناقض دور الدولة الوطنية في العديد من هذه المجالات .
فالدولة الوطنية لم تعد مسئولة تماما عن كل ما يدور في إقليمها وبدأت تفلت من
سيطرتها العديد من الأمور والتي خضعت للعديد من المؤثرات الخارجية على النحو
الذي أشرنا إليه . وهنا نؤكد من جديد اختلاف الدول من حيث مدى ما يرد على
سيادتها من قيود أو حدود ، فهي كثيرة ومتعددة في معظم الدول ، وهي أقل في
حالة الدول الأكثر تقدما والأقوى اقتصاديا وعسكريا . ويظل مع ذلك الاتجاه
العام صحيحا وهو تآكل جزء من قيمة الحدود السياسية للدولة باعتبارها حدودا
لسيادتها المطلقة .

ومع تزايد أهمية المؤثرات الخارجية ، فقد انجم عدد من الدول إلى الأخذ
بنوع من التجمعات الاقتصادية وخلق كيانات اقتصادية كبيرة ، وهو أمر تتجه
إليه أوروبا (أوروبا ١٩٩٢) ، وهو أيضا ما عبر عنه اتفاق التجارة بين الولايات
المتحدة وكندا . ويذهب عدد من الدول النامية إلى مثل هذا الاتجاه .

ورغم تزايد دور المؤثرات الخارجية ، فإن الدولة الوطنية لم تصبح أقل
قدرة أو أدنى سيطرة . فالحقيقة أن الدولة المعاصرة تمتلك من أدوات السيطرة
ما لم يتوافر للسلطة السياسية في الماضي . فالدولة المعاصرة تمتلك أدوات وأجهزة
مالية ومادية ومعنوية تجعلها أكثر فاعلية وتأثيرا على حياة أبنائها في الحاضر عما
كانت عليه الدولة في أي وقت مضى . فما تملكه الدولة من وسائل المواصلات
والاتصالات يجعلها قادرة على التحرك السريع والتدخل في كل مكان
وبسرعة وفاعلية هائلة . كذلك فإن ما توافر للدولة الحديثة من إمكانيات لتعبئة
الأموال يمكنها - عادة - من الحصول على أفضل الآلات والأجهزة والقوى
البشرية لتنفيذ رغباتها . كذلك فإن ما توافر للدول حاليا من قدرة للتأثير على
الإعلام ووسائله والتعليم يمكنها من تشكيل مواطنيها بشكل لم يتبع في الماضي لأي

حاكم . وهكذا فإننا نجد أن تعاضم التأثير الخارجى وما يورده من قيود على سلطان الدولة فى الداخلى لم يؤد دائما إلى ضعف الدولة التى أصبحت تسيطر بدورها على إمكانيات هائلة - فنية ومالية - لمباشرة سلطتها على إقليمها . ويمكن القول بأن فاعلية الدولة قد زادت بشكل عام وإن كان مجال نشاطها قد أصابه بعض التأثير ووردت عليه العديد من القيود نتيجة لأهمية وخطورة المؤثرات الخارجية .

ويشير الحديث عن دور الدولة الداخلى فى ظل هذه القيود الخارجية أمرين ، أولهما عن مدى هذا الدور واتساعه ، والثانى عن حقوق الأفراد ومشاركتهم فى تسيير أمور الحكم . وفيما يتعلق بالأمر الأول ، فقد سبق أن أشرنا إلى أن هذا المدى يختلف من دولة إلى أخرى فى الزمان والمكان بحسب الظروف والأوضاع الخاصة لكل منها . ومع ذلك فقد كان هناك اتجاه عام لتزايد هذا الدور . ويبدو أن الأمور قد تغيرت فى هذا الصدد . فالحديث عن تقييد دور الدولة وخاصة بعد التوسع البيروقراطى الشديد وما صاحبه من عدم كفاءة ، قد ساعد على نمو اتجاه جديد لتقييد دور الدولة والعمل من جديد على إحياء دور أكبر للسوق والمؤشرات الاقتصادية . وقد تأكد هذا الاتجاه الجديد مع ما أظهرته التجارب فى الدول الاشتراكية - خاصة الاتحاد السوفيتى والصين - من شكوك حول إمكانيات الإدارة المركزية .

وأما فيما يتعلق بحقوق الأفراد ، فيبدو أن هناك تزييدا فى الاتجاه نحو احترام حقوق الإنسان وتوفير قدر أكبر له من المشاركة فى الحياة السياسية . وقد ساعد اندماج نظام المعلومات العالمى على وضع مزيد من الضغوط لتحقيق هذا الغرض . ومع ذلك فإنه ينبغى الاعتراف فى نفس الوقت بأن الدولة الحديثة فى عدد غير قليل من الدول النامية - وقد أفادت من مكتسبات العصر فى التكنولوجيا وفى أساليب المواصلات والاتصالات

والسيطرة على أجهزة الاعلام - قد توفرت لها أسباب للقمع والسيطرة وإجهاض حقوق الفرد بما لم يكن ممكنا في ظل المجتمعات السابقة . ففي تلك المجتمعات السابقة قام توازن استند إلى طبيعة العلاقات الاجتماعية من ناحية والأساليب الفنية من ناحية أخرى وبما وضع حدودا على قدرة الحاكم على القمع . وهنا جاءت الدولة الحديثة وقد وفرت لبعض الفئات من الأدوات الفنية المعاصرة للقمع مع بقاء العلاقات الاجتماعية القديمة ، وبما أزال التوازن القديم وحاجى نظما مستبدة ما كان يمكن أن تستمر لولا هذه الامكانيات الفنية الحديثة الموجودة تحت تصرفها .

وماذا عن الوطن العربي :

يتأثر الوطن العربي ، بالضرورة ، بالاتجاهات العامة لتطور النظام الدولي في ضوء التغيرات الاقتصادية والتكنولوجية المتعددة . ويقع الوطن العربي في منطقة حساسة من العالم سواء من حيث تلاقى قارات ثلاث أو التقابل بين حضارات وثقافات رئيسية أو من حيث ما يتضمنه من موارد طبيعية وخاصة الطاقة وما ارتبط بها من أموال . ولذلك فإن تأثر الوطن العربي بالتغيرات الدولية هو أمر محتوم . ومع ذلك فإن للوطن العربي خصائصه وخصوصياته التي قد تفرض نفسها ، وخاصة من حيث انتمائه إلى ثقافة وقومية أساسية . ومع الاعتراف بصعوبة تحديد مسار واحد للتاريخ ، فقد انتهت دراسة حديثة عن مستقبل المجتمع والدولة في الوطن العربي^(٣١) ، إلى تصور ثلاثة مشاهد رئيسية محتملة للمستقبل العربي ، يعبر فيها المشهد الأول عن استمرار الأوضاع الحالية ،

(٣١) سعد الدين إبراهيم ، مستقبل المجتمع والدولة في الوطن العربي ، المرجع السابق ص ٣٤٤ وما بعدها .

في حين يشير المشهد الثالث إلى صور أكثر تقدما من التعاون والتنسيق ، ويفترض المشهد الثالث إمكان الوصول إلى الوحدة العربية . ورغم أن البحث عن وجود الدولة العربية ليس مجال هذه الدراسة ، وإنما فقط البحث في مدى دور هذه الدولة ، فإن الحديث عن دور هذه الدولة لا بد وأن يتأثر بشكل الدولة ، هل هي الدولة القطرية الجزأة والمشتتة ، أم تلك الدول التي يقوم بينها أنواع من التنسيق والتعاون المنظم ، أم هي في النهاية الدولة العربية القومية . وقد سبق الإشارة إلى أنه ليس من السهل اعطاء اجابة وحيدة على مثل هذه التساؤلات . ويبدو أن تطور المنطقة العربية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ينبئ - رغم العديد من التراجعات والاحباطات - بأنها تتجه إلى مزيد من النضج والواقعية بما يفتح الأمل لمزيد من الرشادة في سلوك هذه الدول .

فإذا كان عقد الخمسينيات قد ارتبط بجهود الاستقلال ومحاولات التحرر الوطني والمطالبة بالتغيير الاجتماعي من ناحية والتطلع القومي للوحدة العربية من ناحية أخرى ، فإن لحظات باندونج وحرب السويس والوحدة المصرية السورية في الجمهورية العربية المتحدة كانت أهم ما يميز هذا العقد ويعبر عن آماله وتطلعاته وإنجازاته . وجاء عقد الستينيات وبدأت الجهود للتنمية والتصنيع والتغيير الاجتماعي مع ما ترتب على ذلك من استقطاب المجموعات العربية في محاور متنافسة ومتطاحنة . وقد انعكست هذه الأحداث في الاجراءات الاشتراكية والتأميمات في مجموعة من الدول (مصر ، الجزائر ، سوريا ، العراق) ، وظهور تجمعات أخرى مضادة ، وانقسام الدول العربية بين دول تقدمية وأخرى رجعية . وجاءت هزيمة ١٩٦٧ كارثة على الجميع . ومع ١٩٧٣ ظهر عقد السبعينيات بداية بحرب أكتوبر ثم بثورة النفط ، وبحيث أصبح هذا العقد هو عقد الأموال النفطية من ناحية ومحاولات التغيير

الاقتصادي فيما سمي بالتصحيح أو الانفتاح ، وبدأت مظاهر السوق وعناصر القطاع الخاص في البزوغ رغم استمرار هيمنة الدولة والأجهزة الإدارية . وقد ساعدت وفرة الأموال في الدول النفطية على زيادة وزنها المالي ونفوذها السياسي العربي ، وأطلقت بمؤسساتها المالية على مراكز المال في العالم . وفي نفس الوقت أدت هذه الوفرة في منطقة الخليج وتعدد الفرص إلى اجتذاب أعداد غفيرة من العمالة العربية وغير العربية للمساهمة في قوتها الانتشائية . وارتبطت بهذه الهجرة للعمالة تدفقات مقابلة من تحويلات العاملين إلى ذويهم ، كما بدأت صناديق التنمية العربية والقطرية في تمويل العديد من المشروعات وخاصة في مجالات البنية الأساسية في دول العجز ، وفي نفس الوقت صاحب ذلك حجم معقول من الاستثمارات الخاصة . وهكذا أدت ثورة النفط إلى حجم من العلاقات الاقتصادية العربية بما لم تحققه التجارة في السابق أو اللاحق .

وكما تميز عقد السبعينيات بثورة النفط وأمواله فإنه لم يخل من تجاوزات هنا وهناك لم تلبث أن ظهرت في الثمانينيات مثل أزمة سوق المناخ في الكويت ، فضلا عما لحق سوق النفط نفسها من تراجع وما أصاب العديد من الاستثمارات المالية العربية من صعوبات في عدد غير قليل من الدول . وهكذا جاء عقد الثمانينيات كنوع من الردة بالنسبة للسبعينيات . فانخفضت أسعار النفط منذ بداية ١٩٨٣ ، وكانت حرب الخليج قد بدأت قبل ذلك بسنوات وبدأت بوادر الكساد تلوح في الأفق .

ويخلص التقرير الاقتصادي العربي الموحد^(٣٢) الوضع « انسم نخط القو

(٣٢) التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، تحرير صندوق النقد العربي ، ١٩٨٧ ص ٢٩ .

الاقتصادي لبلدان الوطن العربي منذ عام ١٩٨٢ بالتباطؤ الشديد ، وسجل عدد كبير من الدول تراجعاً في معدلات النمو في السنوات الأخيرة ، فقد حققت ١١ دولة انخفاضاً في الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي عام ١٩٨٥ مقابل ٦ دول في مطلع الثمانينيات ، ومن المقرر أن يرتفع هذا العدد إلى ١٤ دولة في عام ١٩٨٦ .. كما أنه من المتوقع ان يستمر الانخفاض في معدل نمو الناتج الحقيقي في البلدان العربية في عام ١٩٨٧ .

ورغم أن الاقتصاديات العربية من أكثر الاقتصاديات انكشافاً على العالم الخارجي ، إذ تصل نسبة تجارتها الخارجية إلى نتائجها المحلي الاجمالي ما يقرب من ٧٠٪ ، فإن التجارة العربية البينية لم تول محدوداً وقد بلغت في عام ١٩٨٥ حوالي ٧.٤٪ .

ونتيجة لانخفاض أسعار النفط فقد تقلص نصيب الدول العربية من الصادرات العالمية من ١٢,٥٪ في ١٩٨٠ إلى ٦,٢٪ في ١٩٨٥ (٣٣) . ونذكر العلاقات التجارية العربية الخارجية مع الدول الصناعية المتقدمة حيث تستوعب أسواق هذه الدول حوالي ثلثي صادرات الدول العربية خلال الفترة ٨٠ - ١٩٨٥ . كما أن ثلثي واردات الدول العربية تأتي من هذه الأسواق . وقد انخفضت أهمية المجموعة الأوربية كسوق للصادرات العربية من حيث القيمة والأهمية النسبية ، من حوالي ٨٩ مليار دولار في ١٩٨٠ إلى ٣٩ ملياراً في ١٩٨٥ .

وغم ما انطوى عليه عقد الثمانينيات لعدد غير قليل من البلدان العربية من ردة وتراجع في العديد من المؤشرات الاقتصادية ، إلا أنه يمكن القول بأنه

(٣٣) التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، سابق الإشارة إليه ، ص ١٥٧ - ١٥٨ ، ص ١٦٣ - ١٦٤

كان في مجموعه عقد الدروس الاستفادة نتيجة لحقبة طويلة من التجارب .
فالحديث عن الاصلاح الاقتصادى قد أصبح الآن شاغلا رئيسيا لمعظم الدول
العربية بعيدا عن الانفعالات المذهبية (الأزمة المذهبية) . وقد توفر لمعظم
الدول العربية من التجربة مع نظم مالت إلى الاشتراكية والتدخل ، وأخرى
فتحت الباب على مصراعيه ، ما يسمح الآن بتقدير المواقف بشكل أكثر
هدوءا . كذلك فإن معظم هذه الدول وقد طبقت برامج إنمائية وصناعية ،
وواجهت العديد من المشاكل في إدارتها ، اكتشفت أن التنمية عملية معقدة
وليست مجرد مصانع تبنى ، ولكنها سلسلة طويلة من المؤسسات والنظم ، وأن
قدرا من الواقعية مطلوب ، ونجاح برامج التصنيع ليس بطموحها بقدر ما هي
بفاعليتها . وهكذا فإن أزمة التنمية قد أدت إلى قدر من التواضع والواقعية .
وفي نفس الوقت فإن العلاقة بين مجموعات دول الفائض ودول العجز قد
أصبحت الآن أكثر تضججا . فقد جاءت ثورة النفط وأمواله فقسمت العالم
الغربي إلى أغنياء بالنفط وفقراء دونه . ورغم ما تم من مشروعات مشتركة وما
قدم من إعانات ، فقد وقر في أذهان الأغنياء - وقد فتحت أمامهم كافة
أبواب المراكز المالية - أن دول العجز بمؤسساتها الحكومية وبيروقراطيتها
المتسلطة ليست قادرة على استيعاب أموال النفط في الوقت الذي استطاعت
فيه عناصر الصفوة من دولهم من استيعاب أسرار أسواق المال وبما يؤهلهم
للانضمام إلى نادي الأغنياء في الشمال . وبالمقابل فقد أصاب العديد من دول
العجز شعور بالقنوط وخيبة الأمل ، حيث انصرف عنهم أقرباؤهم من
الوارثين الجدد إلى حيث الأضواء في العالم الغربي نتيجة لقلّة الخبرة وربما
ضحالة الثقافة . وجاءت الثمانينيات فأكدت أن مشاكل الاستثمار والتوظيف
في الدول المتقدمة لا تقل خطورة عن مشاكلها في الدول النامية ، وأن

الاستقرار السياسي لأموال المستثمرين ليس مطلقا (تجميد استثمارات إيران ١٩٧٨) كما أن الأسواق المالية ليست دائما مرآة لقراءة الغيب (انهيار بورصة نيويورك أكتوبر ١٩٨٧) فضلا عن انه تبين أن النجوم الصاعدة من المصرفيين والمالين العرب لم يملكوا تماما ناصية الفن المالى والاستثمارى (صعوبات وإفلاسات العديد من المؤسسات المالية العربية فى الخارج) ، الأمر الذى أكدته من قبل تجارب محلية (أزمة سوق المناخ فى الكويت) . وعلى الجانب الآخر فقد اكتشف العديد من المسئولين فى دول العجز مدى التقدم الذى حققته دول الفائض فى مؤسساتها وبنيتها الأساسية فى فترة زمنية محدودة وعلى العكس إلى أى حد تخلفت هى فى الكثير من مؤسساتها الوطنية . وبعبارة أخرى فإن الاختلال الذى نشأ فى أثر ثورة النفط بين دول العجز ودول الفائض فى السبعينيات قد تم استيعابه وتطويعه بشكل كبير فى الثمانينيات بعد أن أفضت الردة والتراجع فى الأوضاع الاقتصادية العامة إلى شىء غير قليل من التواضع والواقعية فى تقدير الأمور .

وأخيرا فإنه لا يمكن الانتهاء من عقد الثمانينيات دون الإشارة إلى ظهور بوادر السلام فى المنطقة وما يمكن أن تؤدي إليه من تغيرات فى منطلقات التنمية والاستقرار . فالمنطقة العربية وقد عرفت الحروب أو الاستعداد لها لما يزيد على ثلاثة عقود ، بدأت تواجه احتمالات للسلام اليقظ . فهناك معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية ، ولكن هناك أيضا بدء التحرك للحوار بين منظمة التحرير الفلسطينية والعديد من الأطراف بعد قبولها قرارات الأمم المتحدة فى هذا الشأن . وبالمثل فإن حرب الخليج التى بدأت فى بداية الثمانينيات قد توقفت معاركها وهناك أمل فى الوصول إلى تسوية سلمية . وإذا كانت بعض البؤر لا تزال مشتعلة كما هو الحال فى لبنان أو جنوب السودان ، فلاشك أن الانتهاء من

التسويات الكبرى سوف يترك أثره عليها . ومن الطبيعي أن تحقيق السلام في نهاية الثمانينيات لا بد وأن يفتح الباب أمام الوطن العربي في التسعينيات لأوضاع جديدة .

والآن ماذا عن دور هذه الدولة العربية ؟ ربما يكون الأقرب إلى الاحتمال هو استمرار وتعزيز وجود الدولة القطرية مع زيادة أشكال التعاون والتنسيق العربي . ولعل قيام التجمعات الإقليمية من مجلس التعاون الخليجي إلى مجلس التعاون العربي إلى التجمع المغاربي ما يؤكد هذا المعنى . ويطرح هذا التصور عدة قضايا عن مستقبل دور الدولة العربية . فهناك أولا التساؤل عن علاقة الدولة القطرية العربية في مواجهة باقي الوطن العربي ، وهناك ثانيا علاقة هذه الدول العربية بالعالم الخارجي ، وأخيرا عن علاقة الدولة بمواطنيها .

فأما عن علاقات الدول العربية ببعضها البعض فإنها لا بد وأن تتأثر بتاريخها وتراثها القديم والحديث . ورغم كل ما يثار حول شرعية الدولة العربية القطرية أو الأمة العربية ، فإنه لا جدال في أن علاقات الدول العربية ببعضها البعض تشوبها الكثير من العلاقات الخاصة والتي تقيد حرية كل دولة على حدة خضوعا لما يمكن أن يطلق عليه النظام العربي الإقليمي . فليست كل دولة عربية حرة تماما فيما تفعله أو لاتفعله ، فإن هناك أمورا عربية تفرض على معظم الدول العربية . وقد كانت المشكلة الفلسطينية أهم هذه الأمور ، ولكن هناك مجالات أخرى تتطلب حذا أدنى من الالتزام العربي في مجالات الأمن والاستثمار وانتقالات العمل . وقد عرفت الفترة الأخيرة انتقالات هائلة للعالة بين الدول العربية بما خلق اتصالا مباشرا بين الشعوب لم يتوفر في فترات سابقة . ولذلك فإنه من الطبيعي أن تنشأ مجموعة من القواعد التي لا بد وأن تفرض نفسها على مجموع الدول العربية ، وهي ما يمكن أن يمثل نظاما عربيا

إقليمياً يزيد من ترابط هذه المجموعة في نفس الوقت الذي يقيد فيه من حرية كل دولة على حدة للانفراد بسياسة مستقلة تماماً عن بقية المجموعة . وهناك داخل هذا النظام العربي الإقليمي تجمعات تمثل درجات أعلى من الترابط كما هو الحال بالنسبة لمنطقة الخليج ومنطقة المغرب العربي .

أما فيما يتعلق بعلاقة الدولة العربية بالعالم الخارجي ، فإنه من الطبيعي أن يتأثر ذلك بالاتجاه العام - الذي سبق أن رصدناه - والذي يتضمن زيادة درجة الترابط والاعتماد والتبادل ، وبالتالي بقيد من حرية الدولة الوطنية في عدد غير قليل من قراراتها . وترتبط المنطقة العربية اقتصادياً بالعالم الخارجي بشكل كبير فإزال النفط - ولسنوات طويلة قادمة - هو أساس الطاقة المستخدمة ، وبالتالي ترتبط المنطقة اقتصادياً بالعالم الخارجي . وفي نفس الوقت فإن الأموال النفطية تتأثر بشكل مباشر بما يحدث في الأسواق المالية والنقدية ، كما أن دول العجز عليها أن تراعى في سياساتها الاقتصادية المناخ العالمي للتوظيف إذا رغبت في استقطاب نسبة من هذه الاستثمارات العربية إلى أراضيها ، بل إن عليها أن تجارى المزايا العالمية إذا أرادت أن تحتفظ بمدخراتها الوطنية فضلاً عن تحويلات العاملين لها .

وأخيراً فإنه فيما يتعلق بدور الدولة العربية تجاه مواطنيها سواء من حيث مدى تدخل الدولة في الشؤون العامة أو من حيث مدى الحرية التي يتمتع بها هؤلاء المواطنون ، فإنه من الصعب إطلاق حكم عام . فقد سبق أن رأينا أن مقتضيات العصر وإن حابت تحرير الأفراد واحترام حقوق الإنسان ، إلا أن أجهزة الدولة الحديثة قد ساعدت على مزيد من القهر والاستبداد في عدد غير قليل من الدول النامية وحيث تختل العلاقة بين الأجهزة المادية للدولة الحديثة من ناحية وبين العلاقات الاجتماعية المؤسسة المتخلفة من ناحية أخرى . وفيما

يتعلق بحجم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية ، فإنه يبدو - رغم صعوبة التنبؤ - بأن الاتجاه العام يسير في اتجاه محاربة القطاع الخاص بالنظر إلى الدور الرئيسي الذي تلعبه أموال النفط واستثماراته في المنطقة العربية . ومع ذلك فإنه لا يمكن التقليل أبداً من دور البيروقراطية والتي بدأ دورها في البروز حتى في دول لم تكن لها مثل هذه التقاليد البيروقراطية مثل معظم دول الخليج العربي .

٣-الدولة وإدارة الاقتصاديّة.

– العقد الاجتماعي وضرورة التغيير

– الدولة ومجتمع الموظفين

العقد الاجتماعي وضرورة التغيير في مصر^(*)

(١٩٨٥م)

مقدمة :

عندما تحدث كل من هوبز ولوك وجاك روسو عن العقد الاجتماعي الذي يربط الحاكم بالمشكومين فإنهم كانوا يتعرضون لطبيعة السلطة وحدود العلاقة بين الحاكم والمشكومين . ورغم أنه لم يتر في ذهن أي منهم أن هذا العقد كان يمثل واقعة تاريخية حقيقية ، فإنهم كانوا يتصدون أنه في كل مرحلة تاريخية هناك اتفاق عام ضمنى عن طبيعة هذه العلاقة وحدودها .

وإذ كانت قضية التنمية الاقتصادية لم تكن من قضايا الحكم والنظم السياسية في أوقات هوبز ولوك وروسو ، فإنها على العكس قد أصبحت في الوقت الحاضر صلب قضية الحكم ومبرر الشرعية السياسية للحاكم وخاصة في دولنا النامية .

ومصروهي تواجه في الربع الأخير من القرن العشرين أخطر تحديات التنمية فإنها تطرح في نفس الوقت العقد الاجتماعي وعلاقة الحاكم بالمشكومين وأثر كل ذلك على جهود التنمية .

(*) نشرت في جريدة الأهرام بتاريخ ٢٤ سبتمبر ١٩٨٥ .

وفي العصر الحديث ومنذ تولي أبناء مصر مسئولية الحكم ، فقد عرفت مصر تطورات هامة كثير منها إيجابية وكثير منها أيضا سلبية . ومع ذلك وبالرغم من كل ماتحقق من إيجابيات فقد بلغت الجوانب السلبية حدا يقتضي إعادة النظر والعمل على إحداث تغيير أساسي في المجتمع المصري . ومع الاعتراف بخطورة استمرار الوضع القائم ، فلا ينبغي أن ننسى أن هذا الوضع يمثل مصالِح لعدد من الفئات ومزايا لكثير من القطاعات . ومن ثم فإن أي تغيير لابد وأن يقاوم من أصحاب هذه المزايا والمصالح . ولذلك فإن أي تغيير لا يتوقع أن يحدث أثره ما لم يكن بجرعة قوية ومتكاملة من الإجراءات المستمرة وإلا ذهب هباء مثل العديد من الصرخات السابقة .

١ - تشابك المشكلة :

هناك اتفاق عام على أن المشكلة متشابكة وتتداخل فيها عوامل متعددة وهي نتيجة تفاعل عوامل كثيرة متداخلة ومتراصة . ومع ذلك فإن الاعتراف بوجود هذا الترابط والتشابك في المؤثرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية الداخلية منها والخارجية ، لايعني تهديد الجهود على جهة عريضة من المسببات . ذلك أن هناك دائما مع التشابك والتداعي نوعا من التحكم والتبعية بين المؤثرات بمعنى أن بعض العوامل تؤثر بدرجة أكبر في المجموع من بقية العوامل

٢ - أولوية التغيير في السلوكيات والقيم :

مع الاعتراف بأن تدهور الأوضاع يرجع إلى اعتبارات متعددة يرجع بعضها إلى جانب الموارد والتكنولوجيا المتاحة ، والبعض إلى اعتبارات متعلقة

بالإطار التنظيمي (القوانين ولوائح ونظم الإنتاج والملكية والتوزيع ..) فضلا عن التطورات الدولية والإقليمية (أسعار النفط ، الحروب العربية/الإسرائيلية ، النظام الاقتصادي العالمي ..) فقد تكون نقطة البدء هي محاولة إحداث تغييرات إيجابية في سلوك الأفراد والجماعات من خلال تغيير في القيم السائدة .
مبصرف النظر عما يعلن أو يقال فإن القيم السائدة كما يعبر عنها السلوك الفعلي للأفراد والجماعات (يستوى ذلك في إطار النشاط الخاص أو العام) تعكس ظواهر سلبية خطيرة . هناك تدهور في أخلاقيات العمل (فقد احترام العمل في ذاته ، الالتزام بإتقان العمل والأمانة في التنفيذ ، ارتباط العائد بالعمل ..) وفي النظرة إلى العلم والتكنولوجيا (تزايد الاهتمام بالقديم الموروث ، عدم التعمق في الفهم العلمي ، اكتفاء بسرد وترديد القوانين العملية ، غلبة النزعة الغيبية والتشكيك في قيمة العلم ، معارضة العلم بالأديان والتقاليد ..) وفي البعد عن التجديد والابتكار (الخوف من المغامرة بالجديد ، القسوة في الحكم على فشل محاولات التجديد ، « من فات قديمه تاه ... »)
وفي الانفصال بين عالم الكلمة وعالم الفعل وغير ذلك من السلوكيات المدمرة .

وبطبيعة الأحوال فإن هذا التدهور في قيم السلوكيات الفردية والجماعية هو بدوره نتيجة لظروف تاريخية واجتماعية ودولية فضلا عن أساليب التنظيم المفروضة من قوانين وتنظيمات اقتصادية وسياسة .

وتغير قيم السلوكيات لن يكون بالوعظ والارشاد ، وإذا كانت القدوة تساعد على تيسير الأمور فإنها أيضا غير كافية والأمر يحتاج إلى تغيير العديد من الإجراءات التنظيمية من قوانين ومن تنظيمات سياسية واقتصادية .
والتغيير في السلوكيات عن طريق إجراءات السلطات السياسية والتشريعية

لايعنى مزيدا من التدخل الحكومي في عديد من المجالات المختلفة . فالعبرة ليست بالكثرة وإنما بالفاعلية . وفي خلال السنوات العشر الماضية صدر أكثر من ٧٥٠٠ قانون . فإذا كانت النتيجة ؟ لم نعاصر وقتنا امتهن فيه القانون والاجراءات كما يحدث الآن ، وقد يكون من المفيد الإشارة هنا إلى أن قوة الدولة واحترامها قد يتطلبان التخلص من العديد من أعبائها وشحومها للتركيز على اهتماماتها الأصلية .

٣ - عقد اجتماعي بين الحاكم والمحكومين :

القدرة على التغيير لا تتطلب فقط إرادة التغيير عند الحاكم بل لا بد وأن يصاحبه الرغبة في التغيير وإرادة تحقيق ذلك عند المحكومين . ولذلك فإنه من الضروري أن يتم الاتفاق العام . Consensus على ضرورة التغيير وعلى التوجهات العامة لهذا التغيير وأن يكون ذلك مقبولا عن وعي وتقدير . فكل تغيير لا بد وأن يتضمن قدرا من التضحيات ولا بد أن يكون ذلك معروفا ومقبولا مقدما . وهذا ما يتطلب توافر الديمقراطية الحقة التي تقتضى المشاركة الواعية المسئولة وليس مجرد الاختلاف والمزايدة والمهاترة . ومع الاعتراف بإمكانية - بل واحتمال - التجاوزات . فإن الحرية هي الشرط الأول للمشاركة والثقة في جدوى هذه المشاركة .

والاتفاق العام مطلوب في التوجهات العامة وليس في الحلول التفصيلية أو الخيارات الجزئية . فإذا كان قدر من الاتفاق العام ضروريا ، فإن التطابق التام في كل التفاصيل غير ممكن فضلا أنه ضار . والتطابق الكامل في كل شيء لا يمكن أن يتحقق إلا في جو من القهر ومن ثم النفاق أو في وسط من السلبية وانعدام التفكير .

٤ - الاتفاق الضمني القائم بين الدولة والأفراد :

فكرة العقد الاجتماعي بين الحاكم والمحكومين ليست مجرد بدعة بل إن المتبع لتاريخنا الحديث يلمح نوعاً من الاتفاق الضمني بين الدولة والأفراد يتحدد فيه دور كل منهما . فمبدأ الاستقلال السياسي مع معاهدة ١٩٣٦ كان هم الحكومات المعلن وغير المعلن هو أن توفر للأفراد أكبر قدر من الخدمات مقابل استقرار الحكم . فالدولة تقدم الخدمات للأفراد وهؤلاء عليهم الالتزام بعدم الشغب وضمان استقرار الأمن بما يكفل استمرار الحكومة . وهكذا بدأنا نعيش في مجتمع يرى الأفراد فيه أنفسهم « عيالاً على الدولة » التي ينبغي أن تقدم لهم التعليم والصحة وتضمن ظروف العمل والوظائف . والدولة لاتطالب الأفراد بالعمل أو الجهد ولكنها شديدة القسوة عندما يهدد الأمن والاستقرار . وبذلك تحددت العلاقة أو الاتفاق الضمني بين الحاكم والمحكوم على أنه علاقة أبوية توفر فيها الحكومة للأفراد السلع والخدمات بأسعار معقولة أو مجاناً . ويلتزم فيه الأفراد بحسن السلوك وعدم إثارة الشغب والمشاكل . وهي أوضاع يتخلى فيها الأفراد كلية عن مسئولية الإنتاج والابتكار وتحمل المخاطر .

وهكذا بدأنا في ترسيخ قيم سلوكية تتعارض مع فكرة الدولة الصناعية الحديثة . وإذا كان الأمر قد بدأ على حياء مع بداية الحياة الديمقراطية السياسية فقد ازداد تأكيداً مع الثورة المصرية في ١٩٥٢ وشيوع الأفكار الاشتراكية ، وأصبحت الدولة مسئولة عن كل شيء والأفراد يطالبون بكل شيء ماداموا ملتزمين بحدود الأدب والطاعة . ثم جاءت تطورات أخرى خارجية زادت من ثورة التطلعات بما أصبح الأفراد معها أكثر مطالبة للدولة دون أن ينعكس ذلك على تغيير نمط سلوكهم في الاعتماد الكامل عليها . وقد

ظهر هذا في جانبين ، فمن ناحية أدت ثورة المعلومات والاتصال (التليفزيون خصوصا) إلى أن أصبحت مستويات المعيشة المرتفعة المعروفة في الخارج أمرا تعايشه العامة من خلال مشاهدتها ومن ثم أصبح مطلبها مستمرا . ومن ناحية أخرى جاءت الثورة النفطية وانهمرت الثروة على الدول العربية المحيطة من كل جانب . وهكذا أتيحت لأعداد كثيرة من المصريين ليس فقط التعرف على أنماط المعيشة المعروفة في الدول الغنية بل أيضا أتيحت لهم هذه الفرصة لممارستها عن طريق انتقالات العمل المكثفة العاملة في الدول العربية النفطية . وهكذا أصبحت التطلعات الجديدة حقيقة يومية يعايشها عدد متزايد من المصريين المتأثرين مباشرة أو غير مباشرة بالظروف النفطية .

ومن خلال هذا النمط للعلاقة الأبوية بين الحاكم والمحكوم والتطورات التي لحقت التطلعات سقط ضمن الضحايا واحد من أهم مقومات أي حياة اجتماعية سليمة وهي الصلة بين العمل والعائد . فالدخول أصبحت ترتبط بأشياء عديدة : الحظ ، العمل في إحدى الدول النفطية ، العلاقات مع أصحاب السلطة ، الاستفادة من ثغرات القانون ، والنفاز من ثغرات الانغلاق والانفتاح .. وقلما ارتبط العائد بالعمل . وأصبح التزام الدولة بالتعيين - بمعنى دفع مرتبات - دون عمل يعني تأكيدا على الانفصال بين العمل والعائد . ومع مظاهر الاستهلاك وانفصال الدخل عن العمل ، أصبحت القيمة الحقيقية ترتبط بالقدرة على الاستهلاك دون نظر إلى كيفية الحصول على الدخل الذي يمكن من ذلك الاستهلاك .

وهكذا نجد أن عقدا اجتماعيا ضمينا بين الحاكم والمحكوم - يستند إلى هذه العلاقة الأبوية وتحمي الأفراد عن مسئوليتهم الأساسية - قد أدى إلى عدة ظواهر لا تخلو من خطورة . فالحكومة - التي تعهدت من خلال هذه العلاقة

بتقديم كافة الخدمات للمواطن من المهد إلى اللحد - لم تلبث أن اكتشفت أنها في الحقيقة غير قادرة على الوفاء بالتزاماتها ، لأن الدولة لا تستطيع الإنتاج بدون أفراد ، وهؤلاء قد تحولوا إلى عيال للدولة ونسوا قضية الإنتاج وهكذا بدأت الدولة تفقد مصداقيتها . فهي تعد ولا تقدم . فالتعليم مجانا نظريا ، ولكنه غير موجود بالمرّة في المدارس الحكومية ، والدروس الخاصة تصبح قاعدة عامة وليس استثناء . وتلتزم الحكومة بتعيين الخرجين - دون عمل لهم - مع التزامها بدفع مرتبات (وأحيانا التعيين بأثر رجعي) . ولكن مع التضخم وارتفاع الأسعار تصبح مرتبات الحكومة رمزا لاحقية .

وتتدخل الحكومة في كل مجال وتنظمه بالقوانين واللوائح . ولكن هذه القوانين واللوائح تنتهك نهارا جهارا لأن أجهزة الدولة توسعت وترهلت بدرجة لا تستطيع معها أن تحتفظ بحيويتها في الرقابة والتنفيذ . وهكذا بدأ شعور عدم الجدية يغلب على النظر إلى الحكومة . فكل حكومة جديدة هي حكومة المهمة القادمة الشاقة ، وهي حكومة الإصلاح والإنجاز ، والشعب ينظر ويتسم كما يفعل أبو الهول منذ آلاف السنين لأنه يدرك أن شيئا لن يحدث ! .

ومع كثرة الحديث عن المصلحة العامة ترسخ في العمل السعي إلى تحقيق المصلحة الخاصة . ولذلك لم يكن غريبا أن يشير أحد التقارير إلى أن جرائم الرشوة والاختلاس والانحراف الإداري قد انتشرت بوجه خاص مع غلبة الحديث عن المصلحة العامة .

وفي هذا الجو العام غلب النفاق العام وانفصل القول عن الفعل . وخطورة هذا الوضع لا تتبع فقط من تأثيرها على الإنتاج والسلوك الاجتماعي بشكل عام وإنما بما تضعه من صعوبات عند التغيير . فالكذب العام ،

ومبالغة المسئولين في الانجازات وعدم دقة البيانات والاحصاءات يجعل عملية التغيير باللغة الصعوبة لاعتبار عملي مرتبط بعدم القدرة على معرفة « الواقع » والثقة في هذه المعرفة .

وأخيرا فقد كان « الكيف » من ضحايا هذه العلاقة الأبوية لرغبة الدولة في إرضاء أكبر عدد من « العيال » .. وهكذا بدأت فكرة التضحية بالكيف لحساب الكم تجد تبريراتها . وقد انحدر في خلال هذه العملية نوع « الكيف » للمقدم لدرجة يصعب الحديث عن وجود أي « كم » . فمع تدهور الخدمات ، المجارى والمواصلات والصحة والتعليم والمياه يصعب القول بأننا نضحى بالكيف من أجل الكم ، فالحقيقة أن رداءة الأداء بلغت درجة يكاد تصبح الخدمات معها منعدمة تماما .

ومن أجل ذلك فإن هناك ضرورة إلى البحث عن صيغة جديدة للعقد الاجتماعى بين الحاكم والمحكومين تتحدد فيه العلاقة بين الطرفين على أساس مختلف عن تلك العلاقة السابقة . والله أعلم .

الدولة ومجتمع الموظفين (*)

(١٩٨٦م)

يكثُر الحديث هذه الأيام عن حق الدولة على الأفراد بمناسبة ما تتطلبه الأعباء المتزايدة على الحكومة . وبصرف النظر عن الظروف الطارئة والتي يواجهها الاقتصاد المصري حاليا ، فإن هذا الحديث يطرح في الواقع أحد أخطر قضايا السياسة وهي علاقة الفرد بالمجتمع . وربما تكون هذه هي أحد أهم قضايا الفكر السياسي والتي شغلت الفلاسفة وعلماء الاجتماع والسياسة منذ القدم بحيث لا يكاد يوجد جديد يمكن أن يضاف إلى كل ما قيل في هذه القضية الهامة . ومع ذلك فإن الأمر هنا - وكما هو الحال في معظم القضايا الرئيسية - يحتاج إلى الاستمرار في معاودة التفكير وتقليب الأمور دون أن يمكن الفصل فيها بكلمة نهائية تحسم الأمور إلى غير رجعة . وفي هذا رحمة بالعالمين . فاستمرار تغير الظروف يتطلب استمرار إعادة النظر وترجيح اعتبارات ربما كانت مرجوحة في ظل ظروف سابقة .

ومن هذا المنطلق فإنني أود أن أعيد طرح هذه القضية القديمة والحديثة معا من أحد جوانبها الأساسية وهي علاقة الدولة بكل من الأفراد والمجتمع حيث يبدو أن هناك انطبعا شائعا يخلط بين الدولة والمجتمع ويطابق بينهما . وهكذا تناقش عادة مسائل الدولة ودورها بشكل ضمني وكما لو كانت الدولة

(*) نشرت في جريدة الأهرام بتاريخ ٣٠ نوفمبر ١٩٨٦ .

هى المجتمع ويتحول الحديث عن علاقة الفرد بالمجتمع إلى حديث عن علاقة الفرد بالدولة . وهذا الخلط بين الدولة والمجتمع فضلا عن أنه غير صحيح فقد تكون له آثار ونتائج فادحة على حقوق الأفراد ومصالح المجتمع على السواء . الحقيقة أن الدولة ليست هى المجتمع وإن كانت تمثل ضرورة أساسية لحماية مصالح المجتمع وحقوق الأفراد فى نفس الوقت . الدولة هى مجموعة من أجهزة السلطة تساندها أجهزة متعددة من المؤسسات الإدارية والسياسة والنظم القانونية والتي تحتكر استخدام وسائل القهر المشروع على مختلف الأفراد والهيئات . والدولة بهذا المفهوم المؤسسى نجد مشروعيتها فى حمايتها لمصالح المجتمع وضمان حقوق الأفراد . ولكن هذا الافتراض حول مشروعية الدولة لايجوز دون الاعتراف بأن لأجهزتها فى الواقع وجودا مستقلا وحياة خاصة وربما مصالح فردية متميزة يمكن أن تتناقض وكثيرا ما تتعارض مع مصالح المجتمع وحقوق الأفراد . ولذلك فقد كانت كافة الثورات والانتفاضات الشعبية موجهة إلى أجهزة الدولة ومؤسساتها التى - رغم ادعائها بالعمل من أجل المصلحة العامة وأحيانا باسم الحق الإلهى - كانت عدوانا على المجتمع والأفراد . ومن هنا فإن دراسة المجتمعات السياسية تقتضى التعرض لأطراف ثلاثة : الأفراد والمجتمع والدولة ، وهم مع ذلك مندمجون فى وحدة سياسية تتحدد ملامحها من خلال هذه العلاقة الثلاثية .

أما الأفراد فإنهم أكثر أطراف العلاقة وضوحا . فهم حقائق مادية ملموسة . ومع ذلك فإن الأمر ليس بهذه البساطة أو الوضوح . فالأفراد هم فى نهاية الأمر حقوق وإمكانيات . ومالم تتوافر هؤلاء الأفراد حقوقهم وحرياتهم فإن وجودهم المادى فضلا عن قدراتهم وإمكانياتهم الإبداعية قد تهدد أو تهدر كلية . وهو أمر لايمكن أن يتحقق إلا من خلال وجود الفرد فى

جماعة منظمة . وقد أفاض فلاسفة السياسة منذ وقت طويل في تأكيد أن وضع الفرد غير مستقل عن الجماعة ، وأن الحديث عن الفرد دون الجماعة إما غير ممكن أو بالغ الاضطراب والوحشية (هوبز مثلا) . ولذلك فإن وجود الجماعة بقدر ما يضع الحدود والضوابط على حقوق الأفراد وحررياتهم بقدر ما يؤكد هذا الوجود ويضمن حقوق الأفراد وازدهارهم .

وأما الجماعة أو المجتمع - وهي ربما أكثر أطراف العلاقة أهمية وإلحاحا - فإنها تبدو أقل وضوحا وتحديدا . فالمجتمع ليس فقط مجموع الأفراد المكونين للجماعة . المجتمع حقيقة اجتماعية تشمل مجموع الأفراد حقا ، ولكنه أيضا حقيقة تاريخية تمتد من الماضي بنزاهته إلى المستقبل بآماله ومن ثم ينصرف إلى الأجيال القادمة كما يهتم بالأجيال الحالية ويحافظ على تراث الأجيال السابقة . والمجتمع يتسع لعديد من القيم الحضارية والإنسانية والتي تميز أبنائه ، ويحرص على تنمية قدراته وإطلاق ملكاتهم الخلاقة ويشارك في تراث الإنسانية . وهكذا فالمجتمع حقيقة مادية - بأفراده وعلاقاتهم - وهو حقيقة تاريخية يعبر عن الحاضر ويربط الماضي بالمستقبل وهو أيضا رسالة حضارية بما يحاول أن يضيفه إلى التراث العالمي بخبرات أبنائه . وإذا كان هناك تمايز بين الأفراد والمجتمع بما يميز المقابلة بين حقوق الأفراد ومصالح المجتمع ، فإن هناك أيضا تداخلا واندماجا بينهما فلا وجود للأفراد دون مجتمع ولا معنى لمجتمع دون أفراد أحرار وقادرين . وقوة المجتمع إنما هي من قوة أفراده . فالمجتمع يجاوز الأفراد المكونين له ولكنه أبدا لا يستطيع التجاوز عنهم .

على أن المجتمع بالمفهوم السابق كحقيقة اجتماعية وتاريخية وثقافية لا معنى له ولا فاعلية دون تنظيم قانوني وقهر منظم أو بعبارة أخرى دون سلطة سياسية . ومن هنا يحىء دور الدولة أو الطرف الثالث في العلاقة بين الأفراد والمجتمع .

وفقط عن طريق السلطة السياسية يمكن أن ينتظم المجتمع وتتحقق حقوق الأفراد وحررياتهم . فالدولة أو السلطة السياسية هي حلقة الوصل الرئيسية لقيام المجتمع وحماية حقوق الأفراد ، وبدون هذه السلطة السياسية لا وجود للمجتمع أو الأفراد . الدولة ضرورة لاغنى عنها لكل من طرف المعادلة : الأفراد والمجتمع . الدولة الأداة الأساسية لتحقيق التوازن بين حقوق الأفراد ومصالح المجتمع . ولكن الدولة أيضا عنصر مستقل بأجهزته ومؤسساته وموظفيه . والدولة بالقطع ليست المجتمع وإنما هي أداة المجتمع والأفراد معا لضبط إيقاع العلاقات في المجتمع . الدولة حقيقة قانونية وسياسية وهي تعطي لكل من المجتمع والأفراد وجودهما القانوني وتنظم العلاقات بينهما . ولكن ينبغي الحذر من الخلط بين الدولة والمجتمع . الدولة وسيلة المجتمع ولكنها أيضا ضمان الأفراد . والدولة ليست مجرد حصيلة التقابل القانوني والسياسي للأفراد والجماعة . الدولة لها وجود مستقل في شكل أجهزة ومؤسسات . وهي أجهزة لها منطقتها الخاص ومصالحها المتميزة .

ومع تضخم الدولة ومؤسساتها في العصر الحديث أصبح من الخطر تجاهل حقيقة الدولة كمجموعة من الأجهزة والمؤسسات ذات المصالح الخاصة والتي قد تتعارض أحيانا مع مصالح الجماعة أو مع حقوق الأفراد وحررياتهم ، فع تطور ونمو أجهزة الدولة لم يعد من المستبعد أن تطور هذه الأجهزة والمؤسسات مصالح خاصة ضيقة تستخدم فيها سلطة الدولة والقهر القانوني لغير اعتبارات التوازن بين صالح المجتمع وحقوق الأفراد . ولذلك فإن أخطر ما يتعرض له مصالح المجتمع وحقوق الأفراد هو أن يسود الاعتقاد في الاندماج والتطابق بين الدولة والمجتمع وأن كل ما يصدر عن أجهزة الدولة إنما هو تعبير عن المصلحة العامة . ونجد أن الأغلب في الدول الشمولية الاتجاه إلى تأكيد

التطابق بين الدولة والمجتمع . فالدولة هنا هي تجسيد المصلحة العامة ولا وجود للمجتمع إلا من خلال أجهزة الدولة ، وكما لو كانت الدولة كيانا ميتافيزيقيا للمصلحة العامة وليست مجموعة من الأجهزة والمؤسسات المحددة يسيطر عليها عدد من الأفراد والفئات الاجتماعية (الموظفين) والتي كثيرا ما تحمي مصالحها المباشرة وراء ستار الدفاع عن المصلحة العامة . وإذا كانت فكرة الدولة تتجاوز قطعا الموظفين المسيطرين على أجهزتها ، فإنه لا ينبغي أيضا تجاهل حقيقة أهمية الدور الذي يلعبه هؤلاء الموظفون في تحديد توجهات أجهزة الدولة واختياراتها . وقدما وعندما كان جهاز الدولة محدودا ودورها مقيدا فقد كان لعقل الدولة وتوجيهها السياسي الغلبة ، في حين أنه في الوقت الحاضر ومع توسع نشاط الدولة وانتشار أجهزتها ، فقد أصبحت الغلبة للعنصر البيروقراطي وأصبحت الدولة إلى حد كبير رهينة الموظفين . ومن هنا فإن وضع القيود والضوابط على حجم الدولة وأجهزتها أمر لا يقل خطورة عن أهمية وجود الدولة ذاتها لتنظيم علاقات الأفراد وحماية مصالح المجتمع . فإذا كان من الصحيح أنه لا حياة للأفراد ولا وجود للمجتمع دون سلطة سياسية ودون دولة قوية ، فإن الصحيح أيضا أنه دون وضع القيود والضوابط على حجم الدولة نفسها فإن حقوق الأفراد ومصالح المجتمع قد تهدر باسم المصلحة العامة لصالح العاملين بها (الموظفين) . وخطورة هذا الوضع لا تقتصر على ما قد يترتب عليها من افتئات على حقوق الأفراد ومصالح المجتمع بل ما قد ينشأ عنه من تدهور اقتصادي عام نتيجة غلبة مجتمع الموظفين على حياة المجتمع . وهو أمر يحتاج إلى حديث مستقل . لقد عرفت المجتمعات القديمة الحكم باسم الحق الإلهي أو باسم الدين والعقيدة ، والأديان منها بريئة ، وأخشى أن نكون في عصر حكم الموظفين وذلك باسم المصلحة العامة ، وهي أيضا منه بريئة . والله أعلم .

٤- مفاهيم شائعة .

- مشكلة الخسائر وحسن الإدارة الاقتصادية
- الوسطاء في النشاط الاقتصادي
- فائض السيولة وعمجز المدخرات
- استراتيجية الاعتماد على الذات
- التعليم والمجانبة

مشكلة الخسائر وحسن الإدارة الاقتصادية (**)

(١٩٨٧ م)

مع تعثر بعض المشروعات وكثرة الحديث عن الخسائر في القطاعات العام والخاص بدأت ترتفع بعض الأصوات للاستغاثة وطلب الانقاذ ، كما لو كانت هذه الخسائر كارثة وطنية وليست مجرد مؤشر لاتخاذ القرارات المناسبة في ظل الاعتراف بوجود هذه الخسائر وعدم محاولة إنكارها .

وقد تكون الخسائر على مستوى المشروع أمرا كريها وغير محبب إلى النفس ، فكل مشروع يسعى بالضرورة إلى تجنب الخسائر وتحقيق الكسب . ولكن ليس معنى ذلك أن وقوع بعض الخسائر في عدد من المشروعات خراب للاقتصاد ، وإنما معناه أن هناك أمورا نحتاج إلى التعديل وأنه لا يجوز ترك الأوضاع على حالها . ومن هنا فإن للخسارة دورا هاما ورئيسيا في الإدارة الاقتصادية ، فهي مؤشر لضرورة التغيير . وإذا كان الحديث قد كثرت هذه الأيام عن أهمية الكفاءة الاقتصادية وضرورة الاعتماد على حافز الربح ومؤشرات الربحية فينبغي أن نتذكر أن فكرة الخسارة هي صنو الربح ، وأنه لا فاعلية لمؤشر الأرباح إذا ظل مؤشر الخسارة عاطلا أو معطلا عن تعديل الأوضاع الاقتصادية . وعندما

(*) نشرت في جريدة الأهرام بتاريخ ٥ ديسمبر ١٩٨٧ ، ثم أعيد نشرها في نفس الجريدة بتاريخ ٢١ فبراير

يتوقف مؤشر الخسارة عن القيام بدوره يفقد الاقتصاد أحد أهم المؤشرات اللازمة لاتخاذ القرارات المناسبة . بل إننا عندما نتساهل مع الخسارة ونتهاون في الأخذ بنتائجها الطبيعية ، فإننا نهدر في نفس الوقت دور الربح ومعناه ، وفي كثير من الأحوال تصبح هذه الأرباح وهمية وغير حقيقية .

الربح والخسارة جزاء للمشروعات ولكنها مؤشران للاقتصاد :

لا جدال في أن ما تحققه المشروعات من ربح أو ما يلحقها من خسارة هو جزاء لنشاطها بالكفاءة في حالة الربح وبالعقاب في حالة الخسارة . وبالتالي فإنه لا جدال في أن المشروعات تحتفل بالأرباح كما تحتفل من الخسائر . فالربح على المستوى الفردي أمر طيب كما أن الخسارة شيء خبيث . أما على المستوى العام فإن لكل من الربح والخسارة دورا رئيسيا لا يمكن التقليل من شأنه ، وكما أن الربح مؤشر أساسي لحسن الإدارة الاقتصادية ، فإن الخسارة ليست أقل أهمية لتحقيق الكفاءة الاقتصادية . الربح والخسارة وجهان لحقيقة واحدة وهي الحكيم الاقتصادي على كفاءة الاستخدام والدعوة إلى الاستمرار على نفس المنوال أو على العكس ضرورة التعديل وإعادة النظر في الأمور . والربح والخسارة معاً مؤشران لاتخاذ القرارات الاقتصادية المناسبة بالاستمرار والتوسع أو بالتعديل أو حتى التوقف كلياً عن النشاط . وكما تتحقق المصلحة الاقتصادية بحسن استخدام الموارد ، فإنه لا يقل أهمية إيقاف إهدار هذه الموارد . ولذلك فإنه على مستوى الاقتصاد القومي الربح والخسارة معا نعمة لأنها يساعدان على حسن اتخاذ القرارات ، وإذا تعطل أحدهما عن إعطاء مؤشرات والاستجابة لها فإن كفاءة استخدام الموارد ستكون مهددة حقا .

الإفلاس قد يكون نعمة للاقتصاد :

إذا كان هناك تردد في قبول الخسارة والاعتراف بها ، فإن الحديث عن إفلاس المشروعات يبدو أكثر إزعاجا . هناك إحساس عام بأن إفلاس المشروعات بما يتضمنه من تصفية كاملة هو نوع من الكارثة الاقتصادية يحسن تجنبها . والحق أنه قد يكون كذلك بالنسبة لأصحاب المشروع وإلى حد كبير لدائنيه . ولكن الأمر يكون مختلفا تماما بالنسبة للاقتصاد القومي . فالإفلاس قد يكون تصفية قانونية للمشروع ولكنه قطعا ليس تصفية مادية له . فأصول المشروع من آلات وأجهزة ومنشآت تظل قائمة مع الإفلاس وإن انتقلت إلى يد جديدة . ويؤدي الإفلاس في العادة إلى أمرين في غاية الأهمية بالنسبة للاقتصاد القومي ، وهما تغيير ملكية وإدارة المشروع من ناحية وتطهيره من الأعباء المالية من ناحية أخرى . وكلا الأمرين على قدر كبير من الأهمية بالنسبة لحسن إدارة الموارد الاقتصادية . فقد يعانى المشروع بسبب سوء إدارته ، وقد يكون من المصلحة انتقال أصول المشروع إلى إدارة جديدة ودم جديد بحيث نستطيع هذه الإدارة الجديدة إدارته بكفاءة بعد أن ثبت فشل الإدارة السابقة . وبالمثل فإن فشل المشروع قد لا يرجع إلى سوء الإدارة ، وإنما إلى ارتفاع الأعباء المالية التي يتحملها المشروع والتي تحول دون إمكان استغلاله بنجاح . ففي كثير من الأحوال - وهي ظاهرة منتشرة الآن في مصر - تعاني المشروعات من ارتفاع تكاليفها الاستثمارية وعبء الديون المرتفع بما يجعل أى تشغيل لها غير مربح نظرا إلى ارتفاع فوائد القروض واستهلاك الاستثمار . وفي هذه الحالة فإننا نصادف واحدا من أكثر الأمور غرابة وهو وجود طاقة إنتاجية على أعلى مستوى ففي ولكنها معطلة لأن تشغيلها لن يكفي لتوفير عائد مناسب لتغطية كافة التكاليف وخاصة الأعباء المالية . وفي هذه الحالة فإن

الإفلاس رغم ما قد يعنيه من ألم ومشقة على أصحاب المشروع ودائنيه ، فإنه يعنى أيضا إعدام جزء هام من هذه الأعباء المالية ، وانتقاله بالتالى إلى إدارة جديدة مطهرا من الأعباء المالية المبالغ فيها . وهكذا يساعد الإفلاس على خروج المشروع فى صورته الجديدة بما يودى إلى استخدام الطاقات الموجودة بكفاءة ودون أعباء مالية غير مبررة . فى هذه الحالة قد يصاب أصحاب المشروع ودائنيه بخسارة حقيقية تلحقهم مرة واحدة ، ولكن الاقتصاد القومى سيحقق كسبا مستمرا بإعادة هذه المشروعات إلى الحياة والإنتاج وبالتالى إضافة مستمرة فى الإنتاج والعمالة عاما بعد عام . ويكفى للتحقق من ذلك أن نرى عدد المشروعات المزودة بأحدث الآلات والأجهزة المعطلة والمتوقفة وكذلك العقارات والمباني الإدارية الشاهقة وباهظة التكاليف غير المشغولة لسنوات طويلة . كل هذا يحدث لأن أصحاب هذه المشروعات ودائنيها يرفضون قبول الأمر الواقع بأن هناك خسائر قد وقعت ولا بد من تحملها . ودون هذا الاعتراف وفى ظل الأعباء المالية العالية ، لن يمكن تشغيل هذه المشروعات مع وجود خسائر ولا أحد يقبل تحمل هذه الخسائر فتكون النتيجة هى تعطيل ثروة هامة من أصول الاقتصاد القومى دون إنتاج لأن أصحابها ودائنيها يرفضون تقبل فكرة الخسارة والتصرف على أساسها . وهم يجدون فى نفس الوقت تأييدا ودعما من أصحاب النوايا الطيبة الذين يكرهون أن يصاب أحد بمكروه . وهكذا لحمى حفنة من أصحاب المشروعات ودائنيهم ، وتضيق على الاقتصاد فى مجموعته استثمارات ضخمة معطلة ، لأن فى قلوبنا رحمة ، وإن كان فى أبصارنا غشاوة .

والأمر لا يقتصر على إهدار موارد قائمة بل إنه قد يعطى انطباعات غير حقيقية ومشوهة . فعند عدم الاعتراف بفكرة الخسارة وقبول مبدأ الإفلاس

والتصفية ، تظل ديون هذه المشروعات قائمة نظريا تضاف إلى أصول البنوك والدائنين . وبذلك تتضخم أصول البنوك وأرباحها وجزء منها لايساوى أكثر من الخبر الذى سطرته به فى ميزانياتها .

وينبى أن نتذكر أن الخسائر وإن كان يمكن أن ترجع إلى سوء الإدارة والتخطيط ، فإنها قد ترجع أيضا إلى سوء الحظ . فالحسارة ليست فقط جزءا وعقابا للقصور أو الانحراف . وللحسارة دلالة مستقبلية هامة أيضا . وهى أن المشروع لم يعد مناسبا بشكله الحالى لمواجهة احتياجات السوق ومن ثم يجب التعديل ، وهكذا فإن الأخذ بمنطق الحسارة هو انصياع لاحتياجات المستقبل وليس فقط حكما على الماضى .

لذلك فإنه قد يكون من المناسب - ونحن ندعو إلى كفاءة الإنتاج ، والاعتماد على حافظ الربح وأسلوب الثواب والعقاب - أن نتذكر أن الإفلاس ليس بالضرورة نقمة ، فقد يكون نافعا للتخلص من أمراض وأورام العديد من المشروعات وإعادةتها إلى الحياة نظيفة مطهرة . ولعل تيسير اجراءات الإفلاس والاسراع بها قد يكونان علاجاً مفيداً لحسن الإدارة الاقتصادية . وليس أكثر وسائل العلاج فاعلية أحلاها طعماً بالضرورة .

التشخيص الكامل والعلاج التدرجى :

ليست كل حالات الخسارة راجعة إلى اختلالات جوهرية مما يتطلب اتخاذ إجراءات جذرية مثل الإفلاس . فهناك أمور راجعة إلى الإدارة ، وهناك صعوبات متعلقة ببعض القيود الإدارية أو ظروف وقتية للسوق أو الائتمان أو الحاجة إلى تعديلات طفيفة واستثمارات مقبولة . وهذه وغيرها لاتعبر عن اختلالات جوهرية فى تكوين المشروعات تستدعى اللجوء إلى الحلول

الجدرية مثل الإفلاس ، أو إعدام الديون ، ولكنها تتطلب إصلاح الوسط الذي تعمل فيه هذه المشروعات بالسياسات المناسبة . وهنا ينفي الاسراع بتشخيص الموقف واتخاذ مايلزم للعلاج .

ولكن إلى جانب ذلك هناك حالات لا يصلح لها تعديل السياسات العامة أو العلاجات المسكنة ويحتاج الأمر إلى اتخاذ الحلول الجدرية . وفي هذه الحالات أيضا ومع الاعتراف بضرورة الحلول الجدرية فقد يكون هناك عمل للتدرج في التنفيذ . فالتشخيص لا يكون بطبيعته إلا كاملا وحاسما ، أما التنفيذ فقد يتطلب التدرج لمراعاة الظروف . فمن غير المقبول أن تتخذ سلسلة من الاجراءات العتيفة مرة واحدة ، ولا بد من مراعاة أوضاع السوق والحالة النفسية للمتعاملين ومدى مايمكن تحقيقه من نتائج . ولكن المهم هو إدراك أن وقوع خسائر ليس كارثة ، وإن إفلاس عدد من الشركات وتغيير إدارتها وتطهير أصولها وأموالها وبالتالي إعدام جزء من ديونها ، كل هذا ليس مصيبة بل قد يكون فيه خير عميم .

عناصر المقاومة :

عندما تثار المطالبة بضرورة الأخذ بمنطق الكفاءة الاقتصادية تأتي المعارضة عادة باسم الاعتبارات الاجتماعية وخاصة حماية الفئات الضعيفة اقتصاديا . ولكن الأمر يختلف حين يتعلق الأمر بطبيعة منطق الخسارة على المشروعات الخاسرة لأسباب هيكلية . فالأمر هنا يتعلق بأجهزة الإدارة وأصحاب الأموال فضلا عن البنوك الدائنة . فهذه العناصر ترمى في الأخذ بمنطق الخسارة وما قد يترتب عليها من إعدام لبعض الديون أو إهدار لبعض عناصر الملكية أو تغيير لشكل وامتيازات الإدارة - إهدارا لمصالحها المباشرة . وهكذا فإذا كان الانصياع لمؤشر الربح سهلا وميسرا ، فإن الاستجابة لمؤشر

الخسارة مؤلمة وقاسية . ولكن هذا لا يمنع أن فائدتها لا تقل عن مؤشر الريح إن لم
تزد . وعندما أرسل الأنبياء إلى الناس مبشرين بالآخرة لم تفنهم الإشارة إلى جهنم
مع الوعد بالجنة . والله أعلم .

الوسطاء في النشاط الإقنصادي (*)

(١٩٨٥ م)

الألفاظ والمسميات ليست عناصر محايدة لوصف الظواهر الطبيعية الاجتماعية ، وإنما هي جزء من كيان حي - اللغة - تتضمن أحكاماً تقديرية فتلقى ظلالها على هذه الظواهر ، فهذا حسن وهذا قبيح . ومن هنا فقد لعب اختيار الألفاظ والمسميات دوراً أساسياً في تطور الأفكار والظواهر . وكم من فكرة أو ظاهرة قاست نتيجة تسمية غير موقفة كما استفادت غيرها نتيجة الارتباط بأحد المعاني المحيية إلى النفوس . وليس هنا مجال الحديث عن قضية اللغة ومدى ارتباطها أو استقلالها عن الظواهر التي تعبر عنها والتأثير الذي تباشره على موقف الأفراد منها . فكل هذا يستدعي حديثاً آخرأ . ولكني أردت أن أتناول هنا - على سبيل المثال - أحد المفاهيم الشائعة في قاموسنا الاقتصادي والسياسي ، وكيف يمكن أن تؤثر تسمية معينة مع ما يصاحبها من معانٍ ضمنية على الحكم على الظاهرة بأكملها . وهي أحكام نحتاج منا إلى بعض التأمل ومحاولة التخلص من المضامين التقديرية المصاحبة .

الوساطة والوسطاء :

كثرت الحديث في الآونة الأخيرة عن الوساطة والوسطاء ، وقد جاء ذلك

(*) نشرت في جريدة الأهرام بتاريخ ١٥ مايو ١٩٨٥ ، بعنوان : مفاهيم شائعة - الوسطاء .

بوجه خاص في سياق الحديث عن أشكال الكسب غير المشروع حيناً
والمكاسب غير المبررة أحياناً . وبذلك يكاد يرتبط في الأذهان أن الوساطة
تعني بالضرورة نشاطاً طفيلياً وغير منتج . ويتأكد هذا المعنى عندما يطلق على
هؤلاء اسم الساسرة وكان ذلك كاف لتأكيد أشكال غير المشروعية
والانتهازية . وهكذا يتكرر الحديث عن الوسطاء والساسرة عند كل إشارة إلى
قضايا الانحراف أو الفساد . وبذلك لم يعد من الغريب النظر إلى أشكال
الوساطة و الوسطاء باعتبارها دائماً من أنواع النشاطات الضارة اجتماعياً . وهو
أمر يقتضى الكثير من الحذر . فالحق أن قضية الوساطة والوسطاء ليست بهذه
البساطة والسذاجة ، وهي تمثل حلقات بالغة الخطورة في التطور الاقتصادي .
ومن الأولى عدم إلقاء الأحكام المطلقة والتعميمات غير المبررة . فالوساطة في
الحياة الاقتصادية هي - في أحد التصورات - من أهم أسباب التقدم .

التطور الاقتصادي هو تاريخ الوساطة :

يمكن القول بشكل عام بأن دور الوساطة في التطور الاقتصادي هو
باختصار شديد من أهم أسس هذا التطور . فتاريخ التطور الاقتصادي هو إلى
حد بعيد تاريخ الوساطة وتطور أنواعها وأشكالها المختلفة . فإذا كان التاريخ
الاقتصادي - في أحد مفاهيمه - هو تاريخ المبادلات ، فإن تطور هذه
المبادلات قد ارتبط بأشكال الوساطة وتطورها . بل لعله ليس من قبيل المبالغة
القول بأن اكتشاف الوساطة في المعاملات - أو بعض صورها - يعد من أخطر
وأهم اكتشافات الإنسان . فربما أخطر ثلاثة اكتشافات في حياة الإنسان هي
على التوالي ، اكتشاف النار ، اكتشاف الكتابة ، اكتشاف النقود . وغنى

عن البيان أن النقود لا تعدو أن تكون في الأساس نظاماً للوساطة في المعاملات فضلاً عما أدت إليه من نشأة العديد من الوسطاء .

وإذا كان اكتشاف النار قد فتح الطريق أمام الإنسان لصنع الأدوات وبدء السيطرة على الطبيعة ، وكان اكتشاف الكتابة بداية الطريق لمضاعفة ذكاء الإنسان ، فإن اكتشاف النقود كان الأساس في دفع التقدم الاقتصادي . فمع اكتشاف النار بدأ الإنسان الصانع ذو الخبرة الفنية ، ومع اكتشاف الكتابة بدأ الإنسان طريق المعرفة العلمية ، ولكن مع النقود فقط بدأت ثورته الاقتصادية وترجمت الخبرات الفنية والمعرفة العلمية إلى إنجاز اقتصادي . فقد دخلت مع النقود - بشكل حاسم - قضايا الحساب الاقتصادي والتنبؤ ، وأصبحت النقود - وهي وسيط للتعامل - أفضل وسيلة للمعلومات عن الموارد والسلع والخدمات القائمة والمقارنة بينها كما أصبحت الصلة بين الحاضر والمستقبل ، وباعتبارها وسيطاً بين السلع أصبحت كذلك حقاً على السلع القائمة ومخزناً للقيم المستقبلية . وليس هنا مجال الحديث عن أثر هذا الاكتشاف الإنساني الرهيب - النقود - على تطور التاريخ الاقتصادي للبشرية . والنقود - كما ذكرنا - هي أسلوب للوساطة ، الوساطة بين البائع والمشتري ، الوساطة بين أنواع السلع ، الوساطة بين الحاضر والمستقبل . وعلى ذلك يكفي أن نتذكر أن التاريخ الاقتصادي هو إلى حد بعيد تاريخ المبادلة ، والمبادلة هي تاريخ النقود .

ولكن أهمية الوساطة في الحياة الاقتصادية لا تقتف عند حد ظهور النقود باعتبارها وسيطاً في المبادلات ، وإنما هناك تطبيقات عديدة لها في مختلف نواحي الحياة الاقتصادية ، ولكن الأكثر دلالة هو تزايد أشكال الوساطة مع زيادة التقدم الاقتصادي .

ولعل أهم وأقدم صور الوسطاء هم التجار - الوسطاء بين المنتج والمستهلك - وقد لعب هؤلاء التجار دوراً لا يستهان به في التطور الاقتصادي . بل لعل نشأة النقود ذاتها هي أثر من نشاط التجار ونتيجة لدورهم في الحياة الاقتصادية . ولكن دور التجار لم يقتصر على مجرد الربط بين المنتج والمستهلك وتوفير الخدمة لكل منها بأقل تكلفة ، وإنما كانت التجارة الأساس في دفع التطور الاقتصادي إلى آفاق بعيدة . فلم يكن من الغريب أن يبدأ عصر النهضة من خلال المدن التجارية على شواطئ البحر المتوسط كما لم يكن غريباً أن تبدأ الثورة الصناعية كلها من خلال مراكز التجارة البحرية العالمية (إنجلترا وهولندا) ، وبطبيعة الأحوال فقد كانت المدن الحرة والتي غلب عليها التجارة هي الأساس في القضاء على النظام الإقطاعي المتجمد . والتجار - وهم الأساس في ظهور فكرة السوق - لم يكونوا أدوات للتقدم الاقتصادي والتراكم المالى فقط ، ولكنهم أيضاً كانوا إلى حد بعيد رعاة الفنون والعلوم والآداب . ويكفى النظر إلى تاريخ النهضة الأوروبية وتذكر دور هؤلاء في رعاية الثقافة . فالتجارة في نهاية الأمر هي إجراء الصلات والحوار بين مختلف المناطق ، وهو أمر لا يقتصر عادة على تبادل السلع وإنما غالباً ما يتضمن تبادل الأفكار والثقافات . وقد كان التجار العرب هم مبشرى الحضارة والديانة الإسلامية في ربوع أفريقيا وأطراف آسيا ، كما انتقلت على أيديهم الخبرات والفنون في صناعات الورق والحزير وغيرها من آسيا إلى أوروبا .

على أن فكرة الوساطة تتجاوز التجارة والتجار لتصبح أساس النظام الاقتصادي . فهى نظم اقتصادية كاملة تقوم على أساس مبدأ الوساطة . فالتأمين مثلاً ، وقد وضع حداً للمخاطر التي يتعرض لها النشاط الإنتاجي ، قد مكن عن طريق الوساطة بين أعداد كبيرة من المؤمنين إيجاد نظام اقتصادي

كفاء لمواجهة الكثير من هذه المخاطر بتكاليف معقولة . ومن هنا فقد قامت -
وتقوم - شركات التأمين بدور أساسي في الحياة الاقتصادية . وهي في نهاية
الأمر لاتعدو أن تكون مجرد وسيط في التعامل .

وتعتبر الوساطة المالية وخاصة عن طريق البنوك ، واحدة من أهم دعائم
الاقتصاد الحديث . فمن طريق الوساطة بين جمهور المدخرين وجمهور
المستثمرين وخلق أدوات مالية متنوعة أمكن لعدد من الوسطاء الماليين -
البنوك في الدرجة الأولى - تعبئة المدخرات الفائتة وتوجيهها إلى الاستثمارات
المتنوعة مما كان له أكبر الأثر على النمو الاقتصادي . وقد كانت هذه الأدوات
المالية الأساس في التطور المالي والذي أدى إلى إنشاء الشركات المساهمة ،
وهي في الحقيقة بجاز قانوني لوسطاء ماليين قبل أن تكون شركات بين أفراد
بالمعنى المعروف .

وإذا كان من الممكن أن تتعدد الأمثلة عن أشكال الوساطة لتعبئة وتجميع
الأموال فإن صور الوساطة في تجميع المعلومات ووضعها تحت تصرف المنتجين
لا تقل خطورة عن تجميع الأموال . وهذا ، في عصر تعددت فيه الأسواق
وتنوعت الأساليب الفنية بحيث أصبحت قضايا التسويق والتوزيع تلعب الدور
الأساسي في تنشيط الحياة الاقتصادية . وإذا كان من قبيل الكلام المعروف
والمعاد القول ان التسويق يلعب الدور الأساسي في الحياة الاقتصادية
الأمريكية ، فإن الوضع في دول أخرى ليس أقل أهمية . فأنظر إلى اليابان
ونهضتها الاقتصادية كلها مرتبطة بالشركات التجارية التي تحرك كافة النشاط
الاقتصادي . فأسماء الشركات اليابانية المعروفة في عالم الصناعة - الإلكترونية
أو الهندسية أو الثقيلة بشكل عام - هي أسماء شركات تجارة بالدرجة الأولى ،
أي نوع من الوسطاء . وإذا كان الأمر كذلك فلماذا هذه الترية وذلك الشك

في الوساطة والوسطاء . الواقع أن الأمر لا يتعلق بنا وحدنا ، وإنما هو أثر من آثار الماضي والقيم التقليدية .

المجتمعات القديمة والقلق من الوسطاء :

الحقيقة أن موقف الشك والريبة من الوساطة والوسطاء ليس موقفاً خاصاً بنا بل هو تعبير عام عن موقف القيم القديمة من هذا النشاط الوافد الجديد . فمعظم القيم التقليدية وهي تراث المجتمعات المغلقة والزراعية تنظر إلى الوساطة والوسطاء بنظرة يشوبها القلق وعدم الارتياح . ففي هذه المجتمعات لم يكن هناك مكان للوسيط - تاجراً أو غير تاجر - فالعلاقات تتم مباشرة بين المنتجين والمستهلكين على نمط مستقر لا تغيير فيه . كذلك فإن القيم الأساسية لهذه المجتمعات قد فرضتها الطبقات الحاكمة التي تستند عادة إلى الملكية العقارية والتي تنفر بالتالي من أشكال الملكية المنقولة . وعندما بدأت أشكال الوساطة عن طريق التجار وغيرهم كان ذلك إيذاناً بتفكيك أواصر المجتمعات التقليدية المغلقة من ناحية وكان يقوم بها عناصر هامشية من غير الطبقات الحاكمة سواء من العناصر الأجنبية أو الإقلييات المحلية من ناحية أخرى . وفي جميع الأحوال كان هذا الوافد الجديد إيذاناً بتهديد المجتمعات القديمة الراكدة وتغييرها . والجديد دائماً محل شك وارتياب . وبطبيعة الأحوال فإن الوسطاء وقد بدأ معهم تغيير ملامح المجتمعات التقليدية وظهور طبقات جديدة وافدة قد فتحت الأبواب لعناصر مغامرة ومن ثم لم يحل الأمر من بعض الانحرافات .

وربما لم يشذ عن هذا الموقف في الحضارات القديمة سوى الإسلام الذي احتفظ دائماً بنظرة كريمة للتجار والتجارة وهم من الوسطاء « تسعة أعشار

الرزق في التجارة » . وقد عمل كبار الصحابة والعلماء بالتجارة دون أن يؤثر ذلك على مكانتهم الدينية أو الاجتماعية .

كذلك فإن هذا الارتباب من أشكال الوساطة يجد بدوره في العديد من التعامل الاقتصادية العتيقة والتي كانت تميز بين أشكال من النشاط المنتج والنشاط غير المنتج . فقد انتقلت قيم المجتمعات التقليدية إلى الفكر الاقتصادي البدائي الذي كان يميز بين ما يعتبر منتجاً وما ليس كذلك . فقد كان النشاط الإنتاجي عند البعض هو الإنتاج الزراعي فقط وما عدا ذلك من إنتاج صناعي أو من باب أولى خدمات هو من قبيل النشاط العقيم (الطبيعيون) . كذلك ارتبط النشاط الإنتاجي عند البعض الآخر في مرحلة لاحقة بكل ما يتعلق بالإنتاج المادي أما الخدمات فهي من قبيل الاعمال غير المنتجة (آدم سميث و كارل ماركس) . وهكذا استقر في الأذهان أن هناك أعمالاً غير منتجة وارتبط ذلك بوجه خاص بالخدمات . وكانت خدمات الوسطاء مثلاً واضحاً لهؤلاء الكتاب عن النشاط غير المنتج . وبطبيعة الأحوال فقد تغير كل ذلك مع تطور النظرية الاقتصادية ، وبعد أن اكتشف الإنسان الحديث أن معنى الإنتاج يتجاوز تلك التقسيمات الضيقة ، وأن من الخدمات ما هو أكثر نفعاً وجدوى من كثير من الأعمال ذات الصلة المباشرة بالإنتاج المادي . كذلك تطورت فكرة الإنتاج لترتبط بشكل أكثر بفكرة المنفعة . ومن الخدمات الوسيطة ما يقدم منافع أساسية للجميع ولا يمكن الاستغناء عنها .

الاقتصاد الحديث اقتصاد خدمات :

لعل أهم ما يميز به الاقتصاد الحديث هو الاتجاه الشديد إلى التخصص وتقسيم العمل . فدورة الإنتاج قد زادت بعد أن تعددت مراحل الإنتاج حتى

الوصول إلى المستهلك النهائي . فلم يعد الأمر واضحاً وسهلاً في علاقة مباشرة بين المنتج والمستهلك ، بل أصبح الإنتاج عبارة عن سلسلة طويلة من المراحل الإنتاجية المختلفة قبل الوصول إلى المستهلك النهائي . وفي هذه السلسلة اختلط عنصر الخدمة مع التحول المادي للأشياء ولم يعد من السهل الحديث عن إنتاج مادي وخدمات ، ففي كل مرحلة يتداخل الأمران . ولعل الجديد هو ازدياد أهمية النشاط الخدمي ، سواء في مراحل الدراسات والاعداد أو في مراحل الرقابة . وأخيراً وبوجه خاص في مراحل التوزيع والتسويق . ولعل الجديد أيضاً ليس فقط في غلبة الخدمات على مراحل الإنتاج بل إن الكثير من المجتمعات تنجه بشكل متزايد إلى اقتصاد الخدمات وحيث تمثل الخدمات الكثرة الغالبة من الاستهلاك . ومن ثم لم يعد من المقبول التمييز بين الإنتاج المادي والخدمات ، فكلها أمور نافعة ومنتجة وضرورية للحياة الحديثة .

وفي كل هذه التطورات لم يعد هناك منتج من ناحية ووسيط من ناحية أخرى ، أصبح الجميع منتجاً ووسيطاً في نفس الوقت فلم تعد هناك مرحلة ينتهى عندها الإنتاج وتبدأ الوساطة فائلكل يساهم في حلقة من حلقات الإنتاج والوساطة في نفس الوقت . وإذا نظرنا إلى ما كان يعتبر من أعمال الوساطة التقليدية مثل خدمات التسويق والتوزيع ، فعلىنا أن نعترف أنه في المجتمع الحديث قد أصبحت هذه الخدمات بالضبط هي أساس تقدم المجتمعات . وفي مصر ونحن نأمل في أن ندخل العصر ، ونبدأ في ولوج باب التصدير فإن ما ينقصنا هو بالضبط مزيد من الجهد في ميدان التوزيع والتسويق ، أو بعبارة أخرى الوساطة بالمعنى التقليدي .

الوساطة ليست طفيلية ولا هي غير منتجة بالضرورة وإن كان ذلك لا يمنع من وجود انحرافات هنا وهناك ، في الحقل وفي المصنع وفي التوزيع والتسويق .

الانحرافات والتبديد أمر بالغ الخطورة وينبغي محاربتة في كل مكان . ولكن
ليس بإلقاء أحكام عامة وإدانة صور الوساطة وإهدار قيمة نشاط هو بالضرورة
أساس للتقدم الاقصادى . والله أعلم .

استراتيجية الاعتماد على الذات ومستقبل الاقتصاد المصري^(*) (١٩٨٥ م)

يواجه الاقتصاد المصري عددا من الاختلالات الجوهرية التي تتطلب معالجة طويلة الأجل بالإضافة إلى الإجراءات المباشرة وسريعة المفعول . ومن أخطر هذه الاختلالات اختلال العلاقات الاقتصادية الخارجية . وقد أوضحت الأحداث الأخيرة خطورة هذا الوضع ليس فقط على إمكانيات التطور الاقتصادي لمصر بل أيضا على استقلالها الوطني والسياسي . ومن هنا فقد ارتفعت شعارات الاعتماد على الذات ، وأهمية تشجيع الصادرات وارتبط ذلك بوجه خاص بشعار صنع في مصر . ومع أهمية الموضوع فإنه من الضروري تحديد بعض المفاهيم الأساسية .

الاعتماد على الذات ليس دعوة للاكتفاء الذاتي :

هناك مفهوم خاطئ يعتقد أن الاعتماد على الذات يعني الدعوة إلى الاكتفاء الذاتي . وهذا أمر غير ممكن بوجه خاص في العصر الحديث فضلا عن أنه خيار ضار بافتراض إمكان تحقيقه . أما إن الاكتفاء الذاتي غير ممكن فإنه يتضح من نظرة سريعة على توزيع الموارد في العالم . فلا توجد دولة

(*) نشرت في جريدة الأهرام بتاريخ ٢١ نوفمبر ١٩٨٥ .

واحدة في العالم يتوافر لها الموارد الكاملة للاستمرار في الحياة الحديثة . حتى الدول - القارات مثل الولايات المتحدة الأمريكية أو الاتحاد السوفيتي أو البرازيل أو أستراليا - فإنها تفتقد الكثير من الموارد التي تحتاجها من خارج حدودها . والأمر أكثر إلحاحا بطبيعة الأحوال بالنسبة للدول الأصغر حجما والأقل موارد . وهناك أيضا مشكلة ضرورة توفير سوق كافية . فقد أوضحت الصناعة الحديثة أهمية وجود سوق كبيرة للعديد من الصناعات . وبدون هذه السوق المناسبة فإن إقامة هذه الصناعات يعتبر عبئا لا طائل من ورائه .

وأما إن الاكتفاء الذاتي ضار فقد أوضح الاقتصاديون منذ وقت طويل أهمية التخصص وتقسيم العمل وإن تحقيق الكفاءة منوط بهذا التخصص . ولذلك لم يكن من الغريب أن تزداد أهمية التجارة الخارجية حتى في أكثر الدول تمتعا بالموارد والأسواق والتكنولوجيا . فالولايات المتحدة الأمريكية وقد كانت حتى أمس القريب دولة تهتم أساسا بسوقها المحلية ، فما هي تجارتها الخارجية تمثل حوالي ١٥٪ من ناتجها القومي ، وهي نفس النسبة تقريبا التي تعرفها اليابان المشهورة بتخص الموارد المحلية .

وإذا نظرنا إلى ظروفنا في مصر فإن فكرة الاكتفاء الذاتي لا تعدو أن تكون أشبه بدعوة إلى العودة إلى نوع من الحياة البدائية . فليس الأمر متعلقا فقط بعدم توافر العديد من الموارد أو ضيق السوق أحيانا وإنما الاعتبار الأساسي هو أن أهم الموارد الاقتصادية في العصر الحديث وهو التقدم الفني والتكنولوجيا الحديثة أمر متوافر في العالم الخارجي . وأية دولة تحرم نفسها من إمكانية المشاركة في هذا المورد الحيوي فإنها تحكم على نفسها بالتخلف الاقتصادي وبالتالي تفقد حريتها السياسية لضعفها الاقتصادي والعسكري .

وإذا كان الاكتفاء الذاتي أمرا غير وارد فإن الاعتماد على النفس أمر

ضرورى ولاغنى عنه ، وهو يعنى أن تعيش الدولة في حدود مواردها الذاتية بمعنى أنها تستطيع أن تمول وارداتها من الخارج عن طريق صادراتها . وإذا نظرنا إلى هيكل الاقتصاد المصرى نجد أن وارداتنا كبيرة وفي تزايد مستمر ، وتزايد الواردات المصرية أمر تفرضه اعتبارات المحافظة على مستوى المعيشة القائم وحماية نمو النشاط الاقتصادى . فالواردات المصرية تتكون أساساً من واردات زراعية أو سلع بسيطة أو رأسمالية ولكنها في غاية الأهمية لحماية الاستقرار والنمو الاقتصادى .

ومع هذا النمو المستمر للواردات فإن سبيل مصر إلى الاعتماد على الذات هو زيادة الصادرات وبالتالي دفع قيمة هذه الواردات بإمكانيات محلية (الصادرات) ، ولذلك فإن الدعوة إلى الاعتماد على الذات هي بالضرورة دعوة إلى زيادة الصادرات .

تشجيع الصادرات استراتيجية للتنمية :

استراتيجية التصدير ليست مجرد علاج لمشاكل ميزان المدفوعات وإنما هي اختيار لاستراتيجية متكاملة للتنمية الاقتصادية في عالم تزداد أجزاءه ارتباطاً وتداخلاً . وفي وقت من الأوقات قدمت سياسة تنمية الصادرات كما لو كانت بديلاً عن سياسات إحلال الواردات . والحقيقة أن التكامل بين الأمرين أوضح من التعارض بينهما . فليس هناك - في العادة - صناعة تصديرية دون أن يكون لها أساس متين من السوق المحلي . ولكن استراتيجية التصدير تعنى أن يتوفر للإنتاج أفضل أشكال الكفاءة الاقتصادية سواء من حيث الجودة أو السعر . فالسلع والخدمات المصدرة تتطلب القدرة على المنافسة العالمية من هذين الجانبين وهما أساس الكفاءة الاقتصادية . ومن هذه الزاوية فإنه لا توجد

استراتيجية خاصة للتصدير وإنما استراتيجية كاملة للتصنيع والإنتاج الكفاء . والنجاح في مثل هذه الاستراتيجية يؤدي إلى القدرة على فتح آفاق جديدة للتصدير للسلع والخدمات التي تنجح في توفير هذه العناصر للكفاءة فيها . وهذا يقتضى بالضرورة تحيرا وانتقاء لعدد محدود من فروع الإنتاج يمكن أن تنجح فيها وتتمتع فيها بميزة نسبية . ومشكلة سياسات إحلال الواردات أنها فهمت في وقت من الأوقات كما لو كان المطلوب هو التصنيع بأى ثمن وبأى شكل بغض النظر عن اعتبارات الكفاءة من حيث الجودة والتمن نظرا لوجود السوق المحلية . كذلك يفهم التصدير أحيانا على أنه شيء واضح وينتقل بأى سياسة تؤدي إلى زيادة الصادرات . والحقيقة أن استراتيجيات التصدير تعكس مراحل متعددة وكل منها يمثل درجة معينة من النمو والتضخم الاقتصادي . ولعل تصدير المواد الأولية زراعية أو منجمية يمثل أدنى مراحل التصدير ، وهي المرحلة التي عرفتيا معظم الدول النامية ومنها مصر حيث تركزت صادراتها في المواد الأولية (القطن) ثم (البترول) . ولكن استراتيجية التصدير الحقة هي التي ترتبط بالصناعات الحديثة ، وحيث تتركز قيمة الصادرات في القيمة المضافة من الجهد البشرى وتراكم رموس الأموال وليس مجرد ناتج الطبيعة . والمتبع لتطور العلاقات الاقتصادية الدولية يلاحظ أنه في الوقت الذي زاد فيه نمو التجارة العالمية بالمقارنة بنمو الناتج القومي في العالم فإن حصة التجارة في المواد الأولية قد تناقصت باستمرار . فالتجارة العالمية تنمو بأعلى درجاتها في تجارة السلع المصنعة لتتضاءل حصة التجارة في المواد الأولية . ولذلك فإن الحديث عن استراتيجية التصدير هو بنفس الدرجة حديث عن استراتيجية التصنيع والتنمية بصفة عامة . ولذلك فإننا إذا نظرنا إلى الأمثلة الحديثة للنجاح في سياسات التصدير نجد أنها نجاح لسياسات التصنيع بصفة أساسية .

ويكفي أن ننظر إلى المثال التقليدي لليابان بعد الحرب العالمية الثانية أو لأمثلة كوريا الجنوبية وتايوان وماليزيا وستغافورة وأخيرا البرازيل وتركيا وغيرها . وتحاول إسرائيل حاليا أن تنتهج منهاجاً جديداً في سياستها الاقتصادية بالانتقال إلى مرحلة الإنتاج التكنولوجي المتقدم للتصدير . فيبدو أن واضعي الاستراتيجية الإسرائيلية يميزون بين مراحل عدة مرت بها إسرائيل منذ التفكير في إنشائها : مرحلة الزراعة لتأكيد ارتباط اليهودي بالأرض ثم مرحلة العسكرية لتأكيد وجود إسرائيل المادي وسط منطقة معادية وهي الآن تنتقل إلى مرحلة الصناعات المتقدمة تكنولوجياً للتصدير لتحقيق الاستقلال الاقتصادي لها . وليس الاتفاق الاقتصادي الأخير مع الولايات المتحدة الأمريكية إلا خطوة على هذا الطريق .

والاعتراف بأن تشجيع الصادرات استراتيجية كاملة للتنمية وليس مجرد سياسات لعلاج مشاكل ميزان المدفوعات . أمر ضروري لتجنب بعض أسباب اللبس . فاستراتيجية تشجيع الصادرات على هذا النحو سياسة طويلة الأمد وليست مجرد إجراءات سريعة لعلاج عجز ميزان المدفوعات . هناك الكثير مما يمكن تحقيقه في وقت قريب نسبياً بسياسة تشجيع الصادرات ، ولكن الآثار الحقيقية لمثل هذه الاستراتيجية لن تظهر إلا على المدى الطويل ، فالأمر يتعلق كما سبق أن ذكرنا بتعديل هيكل الإنتاج وتحقيق الكفاءة الاقتصادية . وهي أمور لا تتحقق بين يوم وليلة ، ولكن القول بأن نتائج استراتيجية التصدير تتحقق على المدى الطويل لا يعني إمكان تأجيل البدء في هذه الاستراتيجية . فكل تأجيل لمثل هذه الاستراتيجية هو تباطؤ وتأجيل للدخول في العصر .

الخيارات الأساسية لاستراتيجية التصدير :

إذا كان التصدير استراتيجية للمشاركة في عالم سريع التطور من ناحية ويزداد ترابطا من ناحية أخرى فإن الأخذ بهذه الاستراتيجية يعني خيارات أساسية لا بد وأن تنعكس على توجهات اجتماعية وسياسية لا بد وأن تكون واضحة لا لبس فيها .

ولعل أول هذه الخيارات هو أن استراتيجية التصدير هي خيار لنقط من التنمية يزداد فيه الارتباط والترايط مع الاقتصاد الخارجى . وقد أشرنا إلى أنه لم يعد من المقبول في العصر الحديث الانعزال عن التعامل مع العالم الخارجى . على أن العالم الخارجى ليس وحدة واحدة متجانسة ، فهناك العالم الصناعى المتقدم . وهناك الدول النامية ، هناك علاقات مع كتل لها ارتباطات سياسية أو ثقافية ، وهناك مناطق جغرافية . ولذلك فإن الارتباط بالعالم الخارجى يمكن أن يأخذ صورا متعددة تحتاج إلى خيارات واضحة .

كذلك فإن التعامل مع العالم الخارجى ليس مجرد تعامل مع وحدات سياسية ولكنه في الأغلب من الأحيان يتطلب التعامل مع حقائق تكنولوجية وهى ترتبط في الكثير من الأحوال بعدد من الصناعات والشركات متعددة الجنسيات . ولذلك فإن اختيار التخصص في فروع إنتاجية معينة يعنى في الواقع خيارا للتعامل مع نوعيات خاصة من المؤسسات والشركات الأجنبية التى تمتلك تكنولوجيا هذه الفروع أو تسيطر على شبكات توزيعها وأسواقها . وهكذا فإن اختيار استراتيجية للتصدير يعنى بالضرورة نمطا معيناً للعلاقات الدولية سواء بالتميز في علاقات مع مجموعات من الدول أو المناطق كما يعنى سياسات واضحة تجاه العديد من المؤسسات الخارجية التى تمتلك التكنولوجيات المتطورة . ومن الطبيعى أن يترتب على ذلك أن يتأثر الاقتصاد

المغنى بأمر لا تملك لها دفعا . وهو أمر أصبح في الوقت الحاضر من الأمور التي لا يجادل فيها أحد . ويكفي أن ننظر إلى المورد الذي يلعبه الدولار الأمريكي في التأثير في الأوضاع الاقتصادية لمعظم دول العالم المتقدمة والنامية على السواء . ومن الطبيعي أن نراعى مصر في اختيار استراتيجياتها التصديرية عناصر القوة والضعف المرتبطة بها سواء من حيث الموارد المتاحة أو مركزها الجغرافي أو ثقلها ودورها السياسي أو تطورات التكنولوجيا المستقبلية . وهكذا فإن اختيار استراتيجية للتصدير ليس بالعملية البسيطة بل إنه تخطيط على أعلى قدر من الصعوبة لأنه تخطيط في إطار العلاقات الدولية المتغيرة وليس تخطيطا في إطار اقتصاد محلي مغلق . ولعل من أنجح التجارب في هذا الشأن خيار اليابان في أوائل الخمسينيات الاهتمام بالصناعات الالكترونية وقبل أن يتنبه لها العديد من الدول الأخرى .

السياسات والأعباء المالية :

لا يكفي وضع استراتيجية واضحة للتصدير بل لا بد وأن تستكمل هذه الاستراتيجية بسياسات وإجراءات متكاملة سواء كانت سياسات اقتصادية (أسعار الصرف ، تمويل مناسب ، حوافز للتصدير ، إعفاءات ضريبية) أو سياسات توعية (تسويق ، إعلام) أو سياسات خارجية (معاملة تفضيلية لدول أو لمناطق ذات حيوية) أو سياسات استثمارية (بنية أساسية لازمة للتصدير ، صناعات جديدة للتصدير) أو سياسات تعليمية (مراكز تدريب) الخ . وينبغي بالإضافة إلى كل ما تقدم أن تكون هذه السياسات متناسقة ومتكاملة لا تعارض بينها . وهناك أيضا قضية الاجراءات والمؤسسات وهي تقتضى كل اهتمام ورعاية . وأخيرا فإن التصدير ليس مجرد تخطيط ووضع سياسات ولكنه في الدرجة

الأولى التزم بتوفير الموارد المالية المناسبة والاستعداد لتحمل التضحيات اللازمة .
فالتصدير ليس نزهة ولكنه اختيار رئيسي ، وككل اختيار فإنه يتطوى على ضرورة
قبول عدد من الأعباء على الاستهلاك المحلي لصالح التصدير . ودون استعداد
وقدرة على تحمل أعباء التصدير فإن الدعوة لتشجيع الصادرات ستظل شعارا آخر
إلى جانب شعارات أخرى ضاعت في طي النسيان . أما ماهي هذه الأعباء التي
ينبغي أن تتحملها من أجل تشجيع الصادرات فهو أمر يستحق حديثا مستقلا .

فائض السيولة في البنوك وعجز المدخرات المحلية (*)

(١٩٨٩ م)

يمكن القول بعبارة موجزة إن معظم مشاكل مصر الاقتصادية إنما ترجع إلى قصور المدخرات المحلية . وإذا كان الحديث غالباً ما يدور حول اختلال ميزان المدفوعات أو عجز الموازنة فإن ذلك يمكن أن يرد بشكل أو بآخر إلى قصور المدخرات المحلية .

فنتيجة لقصور المدخرات المحلية عن الوفاء باحتياجات الاستثمار المحلي تظهر فجوة الموارد والتي يتم تعويضها عن طريق العجز في ميزان المدفوعات بالقروض والتسهيلات الأجنبية . كذلك فإن عجز الموازنة العامة إنما يرجع في جزء رئيسي إلى عدم قدرة وحدات القطاع العام الإنتاجية على توليد مدخرات كافية لتمويل احتياجاتها من الاستثمارات . وهكذا يتضح أن قصور المدخرات المحلية هو الأساس في مشاكل مصر الاقتصادية الحالية . وبطبيعة الحال فإن هذا بدوره يرجع إلى اعتبارات متعددة ليس هنا مجال التفصيل فيها .

وفي مواجهة هذا القصور في المدخرات المحلية ، فإن البنوك المصرية تعرف أحياناً فائضاً في السيولة الأمر الذي دعا عدداً غير قليل إلى الخلط بين فائض السيولة وعجز المدخرات ، والاعتقاد بأن زيادة الودائع وتوافر السيولة في البنوك إنما هما دليل على وجود مدخرات غير مستغلة . ولا يقتصر هذا الخلط على غير

(*) نشرت في الأهرام الاقتصادي ، بتاريخ ٢٠ فبراير ١٩٨٩ .

المختصين بل إننا نلاحظ مثل هذا في تصريحات بعض المسئولين وفي بعض التقارير الرسمية . والحق أن هذا خلط غير جائز فالسيولة ليست هي الادخار ، بل إن فائض السيولة يمكن أن ينشأ نتيجة لقصور المدخرات ، وهو الأمر الحاصل في مصر . ولذلك فإن التفرقة بين الأمرين هامة وضرورية .

ولنبداً بالقول بأن الادخار هو ظاهرة اقتصادية عينية وكلية ، في حين أن فكرة السيولة لاتعدو أن تكون ظاهرة نقدية . ورغم أن هناك تفاعلاً مستمراً بين الظواهر العينية والنقدية فضلاً عن أن السياسات النقدية والمالية تؤثر بالضرورة في علاقات الاقتصاد العيني - فإن هذا لايجول دون ضرورة التمييز بين الحقائق الاقتصادية العينية وبين الظواهر المالية والنقدية ، وإن الخلط بينها كثيراً ما يؤدي إلى نتائج خاطئة .

أما الادخار ، فهو إحدى علاقات الاقتصاد العيني المرتبط بالإنتاج والاستهلاك وبالتالي فإنه إحدى حقائق الاقتصاد الكلي أو الإجمالي . فالادخار يشير إلى الفرق بين الإنتاج والاستهلاك وبذلك يمثل الموارد العينية المحلية المنتجة خلال فترة معينة (سنة) والتي لا تخصص لأغراض الاستهلاك الخاص أو العام . وهذه الموارد غير المخصصة للاستهلاك هي الموارد المحلية المتاحة للاستثمار . ويتحقق التوازن بالعلاقة بين الاستثمار المرغوب القيام به والمدخرات المحلية المتاحة لهذا الغرض .

والادخار بهذا المفهوم يمثل أحد التدفقات FLOWS الاقتصادية خلال فترة معينة ، فنحن نتحدث عن المدخرات المتحققة خلال سنة معينة أي أن لها بُعداً زمنياً . كذلك فإن الادخار بهذا المعنى لايتضح إلا من خلال الاقتصاد الكلي أو الإجمالي فالعبرة بمجموع الإنتاج والاستهلاك المحليين وعلى مستوى الاقتصاد القومي كما تظهر من خلال الحسابات القومية .

ويختلف هذا المفهوم للادخار عن المفهوم الفردي السائد . فعندما يتحدث فرد عن مدخراته فإنه يشير إلى فائض أصوله المالية والعينية عن احتياجاته المباشرة للإنفاق الجارى من لحظة معينة من ناحية ، كما أنه يعنى رصيد هذه الفوائض والمتراكمة لديه من سنوات سابقة من ناحية أخرى . وإذا كان إدخال الأصول المالية فى المدخرات مقبولا على المستوى الفردي ، فإنه أمر غير متصور على المستوى الإجمالى ، ذلك أن الأصول المالية يقابلها وبنفس القدر خصوم مالية مدينة لدى أفراد أو وحدات أخرى . وهكذا فإن الادخار الإجمالى لا يتضمن الأصول المالية المحلية والتي يقابلها وبنفسها خصوم مالية محلية (ادخار سالب) . كذلك فإن الادخار بالمفهوم الفردي يخلط بين هذا المفهوم للتدفقات الاقتصادية وبين مفهوم الثروة أو الأرصدة STOCKS . فالثروة أو رأس مال يشير إلى مجموع ما يتراكم لدى الفرد فى لحظة معينة نتيجة لما تم خلال سنوات سالفة ، فى حين أن الادخار يشير إلى تدفق اقتصادى سنوى للدخل أو الإنتاج أى خلال فترة معينة . وهكذا يتضح أن الادخار هو ظاهرة اقتصادية عينية مرتبطة بالإنتاج والاستهلاك المحليين خلال فترة معينة (سنة) . ومن الواضح أن مصر تعاني من قصور فى هذا الادخار عن الوفاء باحتياجات الاستثمار حيث يمثل الاستهلاك حوالى ٨٨ - ٩٠ ٪ من حجم الناتج المحلى ، فى حين تتراوح الاستثمارات بين ٢٠ - ٢٥ ٪ من قيمة هذا الناتج ، وبالتالي لا تكفى المدخرات المحلية لتغطية احتياجات الاستثمار المحلى . أما السيولة لدى البنوك فإنها ترتبط بالسياسات النقدية والمالية . وفى كثير من الأحوال يكون فائض السيولة نتيجة لقصور المدخرات والتجاه الدولة لسد هذا العجز عن طريق الاقتراض المصرفى . فالسيولة تتمثل فى حجم مديونية النظام المصرفى أى البنك المركزى والبنوك التجارية . وكما تنشأ مديونية النظام المصرفى

نتيجة لوجود مدخرات لدى الوحدات الاقتصادية وإيداع هذا الفائض من المدخرات لدى الجهاز المصرفي ، فإنها يمكن أن تنشأ على العكس نتيجة لنقص هذه المدخرات لدى تلك الوحدات الاقتصادية واعتمادها على قروض وتسهيلات مصرفية تستخدمها لمواجهة قصور المدخرات الحقيقية . ففي الحالة الأولى تكون البنوك مجرد وسيط في الائتمان بين المدخرين والمستثمرين ، وفي الحالة الثانية تكون البنوك خالقة لهذا الائتمان وبالتالي تضيف إلى السيولة دون أن تزيد من المدخرات . والعادة أن يقوم الجهاز المصرفي بالدورين معا .

وإذا نظرنا إلى الوضع في مصر نجد أن معظم الائتمان المحلي إنما قد منح بمناسبة عجز الميزانية والقطاع العام أي نتيجة لنقص المدخرات العامة . فتشير بيانات البنك المركزي أن صافي المطلوبات من الحكومة ومن شركات القطاع يتراوح حول ٦٥٪ من مجموع الائتمان المحلي . وقد ارتفع معدل العجز الإجمالي لدى كل من الحكومة والقطاع كنسبة من الناتج القومي الإجمالي من ٩,٣٪ ، ٣,٧٪ في ١٩٨١/٨٠ إلى ١٥٪ ، ٨,٣٪ في ١٩٨٥ على التوالي . والتجاء الدولة لتمويل هذا العجز عن طريق القطاع المصرفي هو السبب في زيادة السيولة لدى البنوك التجارية . وهو أمر تم بسبب قصور المدخرات العامة وليس بسبب توافرها .

وهكذا فإن زيادة السيولة لدى البنوك التجارية ليست تعبيرا عن وجود مدخرات محلية عاطلة ، بقدر ما هي نتيجة لعجز هذه المدخرات عن الوفاء باحتياجات الاستثمار ، والاعتماد بالعكس على مديونية القطاع المصرفي لتمويل هذه الاستثمارات . السيولة ليست الادخار بل كثيرا ماتكون النقيض له . والله أعلم .

في قضية التعليم... والمجانبة (*)

(١٩٨٦ م)

نطرح على المناقشة هذه الأيام قضية التعليم وخاصة من زاوية دراسة موضوعات ترشيد الانفاق العام وبحث أوضاع مجانية التعليم . والحق أن قضية التعليم تطرح أموراً بالغة الأهمية تتجاوز مسائل التمويل لتتعلق بحقوق المواطن والفرد ومسئولية الدولة ومستقبل المجتمع ونظراته لعناصر التطور والتقدم . وهي أمور تتصل بالفلسفة والسياسة والاقتصاد . وسوف يكون من العيب مناقشة مجانية التعليم بعيداً عن هذه الأمور . كذلك فإنه سيكون من الاجحاف الاعتراف بأنه يمكن التعرض لكافة هذه الأمور في مقال واحد ومن كاتب واحد . والأمر يحتاج إلى جهود متعددة في هذه القضية الهامة .

ولست أدعى إلماماً خاصاً بقضايا التعليم في تنوعها وتداخلها ، ولكنني أعتقد أن تجربة محدودة في التدريس الجامعي واهتماماً عاماً بالمسائل العامة قد يسمحان لي بإبداء بعض الملاحظات في هذه القضية الأساسية .

ولعل نقطة البداية هي التأكيد على أهمية المعرفة ومن ثم التعليم باعتبارهما من أهم ما يميز الإنسان عن غيره من الكائنات : المعرفة بالبيئة المحيطة ، المعرفة بنفسه وعلاقاته بالغير ، المعرفة بالكون وظواهره . ولا تقتصر المعرفة على

(*) نشرت في جريدة الأهرام بتاريخ ٩ يوليو ١٩٨٦ .

المعرفة العلمية بل تمتد إلى القيم والفنون من أخلاق وديانات وآداب وغيرها .
والمعرفة بطبيعتها تراكمية نضيف إلى التراث القائم ، ومن ثم فإن أوضح
طريق إلى المعرفة هو التعليم . وبالتعليم والمعرفة تزداد إنسانية الإنسان . فإذا كان
الإنسان من دون الكائنات صاحب تاريخ وبالتالي عنصرًا للتطور والتقدم ،
فإنما يتحقق ذلك عن طريق تراكم المعرفة المتاحة له ، فهو يعيش بذاكرة
جماعية تختصر له في حياته القصيرة - عن طريق التعليم - تاريخ الإنسانية
وتجربتها .

والحديث عن التعليم والمعرفة هو حديث عن العقل . فالعقل هو أداة
المعرفة ، وبالتعليم ينمو العقل ويزدهر . العقل أداة التعليم وهو نتيجته .
والعلم ، ومن ثم التعليم ، ليس فقط أهم خصائص الإنسان بل إن به نفحة
إلهية ، فإذا كان الإنسان قد خلق على صورة الله ، فإن ذلك يظهر بأوضح
شكل في عقل الإنسان وعلمه . فالعلم والمعرفة هما البداية .

« في البدء كانت الكلمة » . ولم يكن غريباً أن يكون أول حديث لله مع
محمد رسوله (صلى الله عليه وسلم) « اقرأ » . « اقرأ باسم ربك الذي خلق .
خلق الإنسان من علق . اقرأ وربك الأكرم ، الذي علم بالقلم ، علم الإنسان
ما لم يعلم » فالقراءة والقلم والعلم كانت أولى كلمات الله إلى الرسول محمد .
ويتراوح دور التعليم بين الرغبة في خلق الإنسان النافع والمواطن الصالح .

ففي التعليم حق للفرد وحق للدولة . وبالتعليم تزداد إنسانية الفرد وتنمو قدراته
الانتاجية . وبالتعليم أيضاً يرتقى المجتمع وتزداد قوته . والحديث عن مجانية
التعليم لا يمكن أن يتم بعيداً عن هذه الأمور السياسية والفلسفية
والاقتصادية ، ولا بأس من معالجة سريعة لا تخلو - أحياناً - من تعبيرات
الاقتصاديين .

التعليم سلعة استهلاكية واستثمارية في نفس الوقت :

ليس من المستحب دائماً أن تستخدم تعبيرات الاقتصاديين في مناقشة الأمور الخطيرة مثل التعليم، ولكن ليس هناك ضرر كبير من ذلك بل قد ينتج بعض النفع . فأمّا أن التعليم سلعة فيقصد به التأكيد على أن هذا النشاط أو هذه الخدمة لا تتم دون تكلفة تمثل في استخدام موارد بشرية (معلمين ، رجال تربية ومناهج ...) وموارد مادية (مبان ، أجهزة ، كتب ...) . وأياً كان شكل تمويل خدمات التعليم ، فإن المجتمع في مجموعه لا بد وأن يتحمل تكاليف هذه الخدمة وعليه أن يوزعها بشكل أو بآخر على أفرادها . فالجانية قد تكون بالنسبة للمستفيد المباشر من خدمة التعليم ، ولكن المجتمع في مجموعه لا بد وأن يتحمل تكاليف هذه الخدمة . فالتعليم ليس مجاناً بالنسبة للمجتمع . كذلك فإن القول بأن التعليم سلعة يعنى أنها خدمة تقدم منافع ، ومن الطبيعي أن تجاوز هذه المنافع أعباء وتكاليف أداؤها . وتتركز منافع التعليم في إشباع حاجة أصيلة لدى الإنسان في المعرفة وبه تزداد إنسانيته وتزدهر ، ومن ثم فإن التعليم سلعة استهلاكية تحقق منافع مباشرة للمستفيد بها . ولكن التعليم أداة لتطوير قدرات الفرد وإمكانياته الانتاجية ومن ثم تزيد من إمكانياته في الكسب في المستقبل . ومن هذه الزاوية فإن التعليم نوع من أنواع الاستثمار ، بل هو أرفى أشكال الاستثمار لأنه يتعلق بتكوين رأس المال البشري وهو الأساس في كل تقدم . وهكذا فإن أحد جوانب قضية التعليم هو أنها سلعة لا تتم بدون ثمن أو تكلفة (الموارد المستخدمة في أداؤها) وأن العائد منها يشبع حاجات مباشرة للمستفيد (استهلاك) فضلاً عن زيادة القدرة الإنتاجية في المستقبل (استثمار) . والفرقة بين جانبي الاستهلاك والاستثمار في التعليم هي

الأساس في التمييز بين التعليم العام أو الليبرالي من ناحية والتعليم الفني أو المهني من ناحية أخرى .

التعليم سلعة خاصة وعامة في نفس الوقت :

لا جدال في أن المستفيد المباشر من خدمة التعليم هو طالب العلم نفسه وسواء في ذلك ما يتعلق بزيادة قدراته الإنسانية وما يضيفه عليه التعليم من ازدهار في شخصيته وتنمية في قدراته أو ما يتعلق بزيادة قدراته الانتاجية وزيادة فرصه للكسب في المستقبل . فالمستفيد الأول من التعليم هو طالب العلم ذاته . ومن هنا فإن التعليم يعتبر سلعة أو خدمة خاصة . ولكن التعليم يفضي بآثاره على المجتمع قاطبة بزيادة الذوق والرفق والتحضر العام لجرد التواجد في وسط أكثر علمًا ومعرفة . والتعليم باعتباره استثمارًا لا يفيد صاحبه فحسب وزيادة دخله في المستقبل وإنما يزيد من قدرات المجتمع الانتاجية أيضًا . وأهم ما يميز فكرة السلعة أو الخدمة العامة هو أن منافعتها لا تقتصر على شخص المستفيد منها مباشرة بل يتجاوز ذلك إلى التأثير في المجتمع المحيط به . ولا شك أن انتشار أو الحصار التعليم لا يقتصر أثره على المتعلمين أنفسهم وإنما يؤثر وبشكل حاسم في نوع ومستوى الحياة العامة كما يؤثر على قدرات المجتمع الانتاجية . وهكذا فإن التعليم ليس فقط سلعة خاصة تقدم لطالب العلم وإنما هي سلعة عامة تهم المجتمع بأسره وبالتالي فإن أداء هذه الخدمة لا يمكن أن يترك فقط لجرد رغبات الأفراد .

وهكذا فإن التعليم يعتبر حقًا للأفراد وللدولة في نفس الوقت بما يوفره من إمكانيات للفرد والمواطن على حد سواء . وبطبيعة الأحوال فإن الحدود

الفاصلة بين حق الفرد في التعليم وحق الدولة فيه ليست حاسمة ولا ثابتة وإنما هي تتغير باختلاف الظروف . وبشكل عام يمكن القول بأن مسؤولية الدولة ترتبط بضرورة توفير حد أدنى من المستوى العام من التعليم بكافة أنواعه ودرجاته ، ودون هذا المستوى يكون المجتمع مقصراً في حق نفسه في ضوء الأوضاع السائدة ، وهنا ينبغى التأكيد على أن مسؤولية الدولة تتصرف في الواقع إلى ضرورة توفير هذا الحد الأدنى ، أما ما جاوز هذا الحد فليس للدولة أن تمنع أو تحول دون زيادة التعليم عن هذا الحد بل إن وضع العقوبات في هذا الطريق يعتبر إساءة إلى حقوق الأفراد والمجتمع كما سنرى . ويقضى الاعتراف بمسؤولية الدولة في تحديد مستوى معين من التعليم إعطاءها الحق في التأكد من توافر بعض المقومات الأساسية في برامج التعليم العام .

التعليم سلعة محلية ودولية في نفس الوقت :

في هذا العصر الذي تزايد فيه الارتباط والتداخل بين الدول فإن التعليم لم يعد فقط سلعة محلية متاحة على أرض الوطن ، وإنما أصبحت سلعة تباع وتشترى من خارج الحدود أيضاً . وقد سمح هذا التبادل الدولي في المجال العلمي والثقافي بتقدم العلم بدرجات فائقة فضلاً عن أنه كثيراً ما يستخدم كإحدى وسائل تدعيم النفوذ الثقافي للدول .

كذلك فقد أصبح الاستثمار في التعليم للأجانب مصدراً للكسب المادي شأنه شأن السياحة . وقد عرفت مصر شيئاً من هذا خلال فترات غير قليلة عندما كان الأزهر والجامعات والمدارس المصرية قبلة المتعلمين من البلاد العربية والإسلامية .

وفي ظل الأوضاع القائمة لعلاقات مصر الاقتصادية مع الخارج فإنه

لا يجوز تجاهل حقيقة توافر خدمات التعليم في الخارج لعدد من المصريين القادرين مع ما يتطوى عليه ذلك من ضياع لموارد محلية كان يمكن استخدامها في الداخل بتوفير تعليم خاص لهم في مصر.

التعليم من حقوق الإنسان :

كاد الحديث عن التعليم كسلعة أن يفقدنا النظرة الإنسانية للتعليم باعتباره من أهم حقوق الإنسان . فالحق في التعليم للإنسان هو كالحق في الحياة وفي الحرية وفي العيش الكريم . بل إن الحياة تفقد رونقها بدون علم وتعليم ، كما يمكن أن تخفق الحرية كلياً أو في القليل تضعف القدرة على مقاومة القهر والاستبداد بدون تعليم ، فضلاً عن أن العيش لا يكون كريماً مع الجهل . ولذلك فقد حرصت معظم وثائق حقوق الإنسان الحديثة على النص على الحق في التعليم كأحد حقوق الإنسان الأساسية (مادة ٢٦ من إعلان حقوق الإنسان) . ويقتضى الحق في التعليم توافر عدة أمور حتى يكون لهذا الحق مضمون عملي . ولعل أول هذه الأمور هو أن يجد الفرد نفسه في وسط يسمح ويساعد على التعليم بمختلف مراحله ، وما يتطلبه ذلك من ضرورة توفير مدارس وجامعات ومعلمين وأساتذة . كذلك فقد أصبح من الضروري أن يتوافر - على الأقل - تعليم إلزامي ومجانى في مراحل التعليم الابتدائي والاعدادي . وتتجه بعض الدول - ومنها مصر - إلى توفير التعليم المجانى في كافة مراحل التعليم .

على أن الحق في التعليم يتجاوز مجرد المطالبة بتقديم خدمات التعليم وتوفيرها من جانب أجهزة الدولة ليعطى للفرد الحق في أن يقدم هذه الخدمة أو يحصل عليها وفقاً لجهوده وجهود غيره من الأفراد دون عنت من الدولة أو أجهزتها .

فإذا كان من واجب الدولة أن توفر للمواطن مستوى معيناً من التعليم ، فإنها لا تستطيع أن تمتنع فرداً من أن ينشر فكرًا أو معرفة ، أو باختصار أن يكون معلمًا . فمن حق كل فرد أن يكون معلمًا وهو حق مستمد من حقوق الإنسان في حرية الفكر والتعبير (مادة ١٨ من إعلان حقوق الإنسان) . وحق الفرد في نشر المعرفة المنظمة لا ينبغي أن يرد عليه أي حظر ، وإن كان من الضروري أن يخضع للتنظيم . كذلك إذا كان من حق الفرد أن يتصرف في أمواله وموارده على النحو الذي يحب وبما لا يتعارض مع مصلحة المجتمع ، فإنه من غير المقبول حرمانه من استخدام جزء من موارده وأمواله للحصول على واحدة من أرقى وأنبيل السلع وهي المعرفة . وبذلك فإنه لا يجوز أن يخضع التعليم للموانع إلا إذا تعارض مع النظام العام والآداب .

وإذا كان من حق الدولة أن تضمن برامج التعليم في مراحل التعليم الابتدائية والاعدادية بعض المواد تدعيمًا للانتماء القومي وحماية للقيم الأساسية للمجتمع فإنها على العكس لا ينبغي أن تحرم الأفراد من حق اختيار نوع التعليم الذي يعطى لأولادهم أو القيم التي يرغبون في تأكيدها لديهم (مادة ٣/٢٦ من إعلان حقوق الإنسان) . وقد واجهت فرنسا خلال العام الماضي بعض الاضطرابات عندما حاولت الحكومة الفرنسية أن تمتنع بعض أشكال التعليم في المدارس الخاصة .

على أن ضرورة إتاحة التعليم خارج أجهزة الدولة ليس أمرًا مطلوبًا فقط لضمان حقوق الأفراد في التعليم والمعرفة وحريتهم في استخدام مواردهم للحصول على أنبل خدمة (التعليم والمعرفة) بل إنه مطلوب أيضًا كحماية من مخاطر سطوة الدولة على الحريات وتهديدها لها . فالتعليم كما يكون وسيلة للتحرير يمكن في ظروف خاصة أن يستخدم كأداة للقهر والاستبداد وقتل

ملكات النقد والتضكير الحر . وقد سبق أن أشار جورج أرويل في كتابه الشهر «عام ١٩٨٤» عن كيفية استخدام التعليم وأجهزة المعلومات لتشويه التاريخ وتأكيد سيطرة الحكم الشمولى وقتل ملكات النقد والابداع . . ولذلك فإن إيجاد مراكز مستقلة للتعليم يمكن أن يكون أيضاً ضماناً للحريات . فالدول ليست دائماً منابر للحرية وكثيراً ما كانت أجهزتها أدوات للقهر والاستبداد . ويصدق ذلك على أجهزة الدولة للتعليم أو غيرها من المؤسسات الرسمية مثل الكنيسة والمؤسسات الدينية . ولذلك فإن ارتباط التعليم بالديمقراطية أمر لا جدال فيه .

التعليم والشهادات :

في مصر عندما نتحدث عن قضية التعليم فإن أذهاننا تتجه مباشرة إلى مختلف الشهادات العلمية المعترف بها باعتبارها وثيقة مرور للعمل أو المركز الاجتماعى . ولا جدال فى أنه فى العصر الحديث ومع تعقد الحياة ومعارفها وانتشار التعليم وتنوعه أصبح من الضرورى وضع معايير ظاهرة للتقييم العلمى فى شكل شهادات معترف بها . ومع ذلك فىنبغى الاعتراف بأننا قد انسقنا إلى هذا الطريق بعيداً حيث كاد التعليم نفسه يفقد معناه ومحتواه من أجل الشهادات وتسعيرها . وإذا كان من الضرورى أن يعود التوازن من جديد بين المضمون والشكل وأن يقل تقديس الشهادات وتزداد أهمية المعارف الحقيقية ، فإنه لا شك فى ضرورة الاستمرار فى الاعتماد على أسس واضحة فى تقييم المستويات المختلفة لأنواع التعليم . وإذا كان من حق الفرد أن يحصل على ما يشاء من المعارف ، فإن من حق الدولة أن تضع المعايير والمستويات اللازمة للاعتراف بأية درجة علمية ، كما أن لها أن تضع المواصفات اللازمة

لمن يقوم بالتدريس والتعليم في مؤسسات تمتح مثل هذه الدرجات العلمية وأن تراقب المناهج وتتأكد من جدية مستواها .

كذلك إذا كان حق الفرد أن يحصل على ما يشاء من علم ومعرفة ، فإن ممارسة بعض المهن وهي تتطلب درجة معينة من المهارة المهنية والفنية وتتوقف عليها حقوق ومصالح الآخرين - كل هذا يمكن أن يخضع لتنظيم واضح ومحدد بحيث لا يمارس مهنة معينة إلا من تتوافر فيه شروط خاصة من درجات تعليمية أو بعد اجتياز اختبارات خاصة . ومن المقيد الإشارة هنا إلى أنه فيما جاوز مراحل التعليم العادي فإن معظم التقدم العلمي أصبح يتم الآن في مراكز للتدريب والأبحاث في الصناعة والشركات بعيداً عن الأجهزة التعليمية التقليدية . ولذلك فإن قضية التعليم أوسع رحاباً من قضية الشهادات ، ويجب أن نتخلص منها بقدر الإمكان .

مجانية التعليم :

والآن وفي ضوء ما سبق ، نحاول أن نتعرض لمجانية التعليم . لا جدال في أن مجانية التعليم قد أصبحت من أخطر مسئوليات الدولة ومن أهم حقوق الأفراد . ولكن لا ينبغي المبالغة . فمجانية التعليم ليست سوى وسيلة لهدف وهو التعليم ، والأكثر أهمية وخطورة هو إلزامية التعليم . ونجاح الدول يقاس بالدرجة الأولى بمستوى التعليم فيها ودرجته وعدالة توزيعه ، ولا تعدو أن تكون المجانية وسيلة لضمان انتشار التعليم وعدم التمييز بسبب القدرة المالية . ولكن لا ينبغي بحال من الأحوال أن نخلط بين الوسائل والأهداف . التعليم هو الهدف . والمجانية وسيلة ، وهي ليست الوسيلة الوحيدة ولا دائماً الأكثر كفاءة .

ونعتقد أنه لا يتعارض مع حقوق الأفراد ومسئولية الدولة أن يلزم القادرون بتحمل تكاليف تعليمهم وربما المساهمة في تعليم غيرهم ، فالمحظور هو أن تقف القدرة المالية عائقاً أمام انتشار التعليم . وفكرة مشاركة القادرين في أعباء تعليمهم تستند إلى ما يحققه التعليم من نفع مباشر لمن يحصل عليه . وكثير من الدول تقدم قروضاً للطلبة في التعليم الجامعي يسددونها بعد تخرجهم نظراً لما يضيفه عليهم هذا التعليم من منافع مباشرة . وإذا نظرنا إلى الوضع في مصر نجد أن انخفاض أجور خريجي الجامعات في الحكومة الذين تلزم الدولة بتعيينهم لا يعدو أن يكون في الواقع نوعاً من استرداد الدولة لجزء من تكاليف تعليمهم في شكل أجور منخفضة .

كذلك فإنه سيكون منافياً لحقوق الأفراد ولمصلحة المجتمع أن يمنع أحد من مواصلة تعليمه طالما أنه لا يمثل عبئاً إضافياً على الاقتصاد . فإذا كانت قدرة المالية العامة بما تقتطعه من ضرائب وما تفرضه من أعباء على المواطنين تضع حدوداً على ما يمكن أن تخصصه الدولة للانفاق العام على التعليم ، فإنه من غير المتصور أن تعارض الدولة ما يرتضيه بعض أفرادها من الانفاق طواعية من مواردهم الخاصة على مزيد من التعليم والمتعلمين . ففي هذا إضافة إلى قوة الاقتصاد ورفاهية المجتمع .

وأخيراً فإذا كانت مسؤولية الدولة فاصرة على توفير التعليم الإلزامي للجميع في مرحلتى التعليم الابتدائي والاعدادي وتوفير إمكانات معقولة في التعليم الفني والعالي دون أن يكون لها أن تمنع مزيداً من التعليم الخاص ، فإن من واجبيها أن تضع الشروط والمواصفات اللازمة لضمان مستوى التعليم وتقييم الدرجات العلمية ووضع الضوابط والقواعد الضرورية لممارسة المهن والوظائف التي تحتاج إلى درجات معينة من التأهيل الفني والمهني .

القضية هي التعليم ، وتوسيع انتشاره والارتفاع بمستواه والمدالة في
الفرص المتاحة ، أما المجانية فهي وسيلة لتمويل هذه الخدمة وليست هدفاً في
ذاتها . والله أعلم .

هـ- الأموال الهائمة.

- المنافسة الدولية على أموال المصريين
- الدولة والسيطرة على موارد الاقتصاد القومي
- ضريبة التركات والأموال الهائمة

المنافسة الدولية على أموال المصريين^(*)

(١٩٨٧م)

في الوقت الذي يعاني فيه الاقتصاد المصري من مشكلة الديون الخارجية تتعدد فيه الشواهد على وجود مدخرات مصرية هامة مودعة أو مستثمرة في الخارج . وفي الوقت الذي يتردد فيه الحديث عن اتجاه بعض البنوك الأجنبية أو فروعها لتقليل حجم أعمالها في مصر أو حتى إيقافها كلية ، نلاحظ تزايد نشاط العديد من ممثلي البنوك الأجنبية والمؤسسات المالية الأجنبية لجذب مدخرات المصريين بالعملة الأجنبية . وإذا كانت مصر والمصريون قد استقطبوا خلال العقد الفائت (٧٥ - ١٩٨٥) موارد هائلة من النقد الأجنبي قل أن توافر مثلها لدولة نامية غير بنزولية ، فإن الأمر الذي لا يقل أهمية وخطورة هو أن قدرًا هامًا من هذه الموارد قد استقر خارج مصر وحساب مصريين . وإذا كانت مصر تسعى جاهدة لاستقطاب رهوس الأموال الأجنبية والعربية ، فإنه يبدو أنها فشلت إلى حد بعيد في الاحتفاظ بقدر هام من ثروات المصريين أمام المنافسة الدولية . وهكذا تعالى مصر من المنافسة الدولية ، ليس فقط في مجال التجارة ، ولكن وربما بدرجة أكبر في المنافسة

(*) نشرت في جريدة الأهرام بتاريخ ١٨ مايو ١٩٨٧ .

على رموس أموال العاملين في الخارج واستقطابها . بل إنه يبدو أنها عجزت حتى على الاحتفاظ بمدخرات بعض المصريين المقيمين فيها . وإذا كانت هذه الظاهرة قد بدأت باستقطاب مدخرات العاملين في الخارج والذين لا تملك الدولة عليهم سلطة مباشرة ، فإن ما يدعو إلى القلق هو امتداد نفس الظاهرة إلى أموال المقيمين حيث يتجه عدد غير قليل إلى الاحتفاظ بأموالهم في صورة أصول أجنبية (المدخرات بالدولار) . وليس الأمر هنا مجالاً للتغنى بأحاديث الواجب وأناشيد الوطنية أو التباكي على ضعف الرقابة وتحاذل السلطات في حصر الأموال المصرية والسيطرة عليها . فهذا كله حديث غير مجد يدعو إلى السخرية والتجاهل في أحسن الأحوال ، وقد يزيد العطين بلة ويؤدي إلى مزيد من تسرب الأموال في أسوأ الأحوال . ولذلك فإن المواجهة الواقعية والتعامل مع الحقائق هما فقط ما يمكن أن يساعد على تغيير الأوضاع لما فيه مصلحة الاقتصاد المصري . ونقطة البدء هي فهم التغييرات التي تحدث على الساحة ، والاعتراف بأننا نواجه منافسة دولية بالغة الشدة مما يقتضى وضع سياسات منافسة وفعالة .

من الثروة العينية إلى الثروة المالية :

إذا كانت الثروة تتكون من كافة الموارد القادرة على إشباع الحاجات من أراض زراعية ومصانع وشبكات موصلات ومصادر للطاقة والمعادن ومعرفة فنية .. الخ ، فإن الموارد الحقيقية لا تتحرك إلا من خلال أدوات مالية تمثل الحقوق عليها وعناصر التصرف فيها من نقود وأسهم وسندات ومديونيات وغيرها من الأوراق والأصول المالية والتجارية . وهكذا قامت الثروة المالية إلى جانب الثروة العينية . والجديد هنا هو أن

هذه الأشكال المالية للثروة قد بدأت تكتسب أهمية خاصة وحياة مستقلة عن الثروة العينية التي تمثلها . وإذا كانت الثروة العينية تتمثل في أكثر حالاتها في أشكال من الثروة الثابتة ، فإن الثروة المالية تتميز دائماً بأنها منقولة ومتحركة وكثيراً ما تكون غير ظاهرة .

وقد تفتقت الأسواق المالية العالمية عن خلق صور متعددة من هذه الثروات المالية عن طريق إنشاء مؤسسات مالية متنوعة وأوعية مالية متعددة وأسواق جديدة ومتطورة . وهكذا أصبحت نسبة هائلة من الثروات في شكل كيانات رمزية هائلة تعصى على السيطرة المباشرة وإن كانت تستجيب للحوافز والمزايا وتتهرب من الأعباء والقيود . فهي ثروة سريعة الحركة شديدة الحساسية . وقد دعا ذلك أحد المفكرين إلى القول بأننا بدأنا نعيش عصر الاقتصاد الرمزي حيث غلبت أهمية الثروة المالية على الاقتصاد العيني .

وأهمية هذه الملاحظة ترتبط بطبيعة الثروات التي كونها المصريون خلال العقد الفائت ، (الحقبة النفطية) ، فما عرفته مصر من تراكم للمدخرات خلال الفترة الماضية لم يكن نتيجة لزيادة مفاجئة في الموارد العينية للثروة (تنمية اقتصادية) بقدر ما كان نتيجة لتوافر موارد مالية خارجية سائلة لدى المصريين العاملين في الخارج أو ما تدفق على البلاد من موارد مالية خارجية (معونات وعوائد بترول وقناة السويس) . وليس هذا انتقاداً للمرحلة الفائتة بقدر ما هو وصف لها . والتحدى الحقيقي هو في تحويل هذه الثروة المالية الخارجية إلى ثروات عينية محلية الأمر الذي يقتضى المعرفة الكاملة بخصائص هذه الثروة المالية وما تتعرض له من مغريات .

من الاقتصاد المحلى إلى الاقتصاد العالمى :

الحديث عن التداخل والترابط الاقتصادى بين أجزاء العالم حديث معروف لا حاجة للإطالة فيه . وإذا كانت العلاقات الاقتصادية بين الوحدات السياسية أمراً قديماً فإن الجديد هو ظهور الاقتصاد العالمى وليس مجرد علاقات اقتصادية بين الدول . فالعالم قد أصبح بدرجة متزايدة إطاراً للنشاط الاقتصادى . وهذا لا يمنع من الاعتراف بأن الحدود السياسية مازالت تلعب دوراً ليس بالقليل كما أن دعوات الانزوال والحماية والقيود تظهر من آن لآخر (كما يظهر هذه الأيام فى الحرب التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية واليابان) . ولكن هذه الانتفاضات والانتكاسات لا تمنع من أن الاتجاه نحو عالمية الاقتصاد أمر لا مراء فيه ، ويبدو أنه لا دافع له . وأياما كان الحال حول هذا الاتجاه لعالمية الاقتصاد ، فإن هذا الأمر يبدو أكثر وضوحاً وتأكيدياً فيما يتعلق بالثروات المالية . فعن تطور أشكال الثروة المالية وتعدد صورها أصبحت بطبيعتها عالمية تتخطى الحدود وتنتقل من سوق إلى أخرى ومن عملة إلى غيرها قبل أن تلحظها العين . وقد ساعدت أشكال الأدوات والأسواق المالية على هذا التطور الذى يجاوز الحدود السياسية . فظهرت أشكال أسواق اليوروماركت والإصدارات المختلفة من مراكز حقيقية أو وهمية لتحريك الأموال فى سرعة ومهارة لا تجاريهما المؤسسات النقدية الوطنية . ولعل أخطر مظهر لذلك هو تطور أسواق اليوروماركت وهى بطبيعتها أسواق متعددة للجنسيات توفر مزايا الاستثمار فى الدول الصناعية دون تحمل أعباء الضرائب والقيود النقدية .

المنافسة الدولية لجذب الأموال :

مع تزايد أهمية الثروة المالية وحركتها الدائبة في إطار من العالمية وتخطي الحدود ، فقد بدأت الدول المختلفة تضع سياستها التشريعية في قوانين الضرائب والنقد بما يساعدها على جذب أكبر حجم من هذه الأموال الهائلة . ولم يقتصر الأمر على المراكز المالية والنقدية التقليدية لجذب هذه الثروات المتحركة في سويسرا ولكسبرج وجزر الأنتيل وغيرها من مراكز اليوروماركت بل إن الدول الصناعية الرئيسية بدأت توظف أسواقها المالية الوطنية لجذب أكبر قدر من الأموال الخارجية وإعفاؤها من أكبر قدر من الأعباء طالما ظلت موظفة فيها . ولعل التطورات الأخيرة في سوق لندن أو ما يطلق عليه الانفجار الكبير Big Bang أو تطوير سوق نيويورك وتحريره أمام المستثمرين الأجانب أو ما يتم حالياً في بورصة باريس يمثل تنبه هذه الدول إلى أهمية جذب الأموال الأجنبية .

وإذا كان الحديث قد كثر في هذه الأيام عن أزمة الديون في الدول النامية نتيجة ما تلقته من قروض خارجية كبيرة في الفترة الماضية ، فإن الوجه الآخر للعملة هو أن حجماً مماثلاً من أموال هذه الدول قد تسرب بالفعل منها إلى الدول الدائنة . وأمثلة المكسيك ونيجيريا والقلبين ومعظم دول أمريكا اللاتينية ماثلة في الأذهان . فحجم استثمارات أبناء هذه الدول في عقارات الولايات المتحدة (خاصة كاليفورنيا وفلوريدا) أو استثماراتهم المالية في الأسواق المختلفة أمر معروف . وقد بدأ عدد من المصريين في تملك الشقق والعقارات في الخارج إلى جانب توظيفاتهم المالية في أسواق اليوروماركت والأسواق المالية الأجنبية .

وهكذا فإن ما تعانيه الدول النامية - ومن بينها مصر - في توازنها

الخارجي لا يرجع فقط إلى ضعف قدرتها التصديرية بل إنها ربما تواجه منافسة أشد قسوة في اجتذاب أحجام متزايدة من ثروتها المالية للتوظيف في هذه الأسواق المتقدمة .

التحدى الحقيقي : تحويل الثروة المالية إلى ثروة عينية محلية .

ليس من العيب أن تبدأ مدخرات المصريين في شكل ثروات مالية - خاصة أصولا مالية أجنبية- فإن هذا أمر مرتبط بظروف المنطقة بأكملها خلال حقبة النفط وما تدفق خلالها من موارد مالية هائلة للمنطقة في مجموعها ، أصاب مصر والمصريين منها نصيب نتيجة لنشاط العمال المصريين في الدول النفطية ، ثم ما تيسر لمصر من موارد مالية لأسباب سياسية واستراتيجية (المعونات) . ولكن العيب كل العيب هو أن تظل هذه الأشكال المالية ولا تتحول إلى موارد عينية محلية ، والأكثر خطورة هو أن تتسرب هذه الثروة المالية إلى الخارج . وهكذا تواجه السياسة الاقتصادية تحدياً مزدوجاً في مواجهة المنافسة الدولية على أموال المصريين ، فهناك أولاً ضرورة استقطاب وإبقاء هذه الثروات المالية في المؤسسات المالية المصرية ثم هناك ثانياً الحاجة إلى تحويل هذه الثروات المالية إلى استثمارات عينية محلية . ويبدو أن السياسة الاقتصادية في مصر قد عمدت إلى مواجهة التحدي الأول عن طريق سياسات الصرف والاعتراف بالحسابات الحرة وإعفاء فوائد الودائع من الضرائب ، كما عالجت التحدي الثاني عن طريق سياسات الاستثمار وما يتضمنه من مزايا وإعفاءات . ولا يخفى ما بين الأمرين من ارتباط . وما لم تنجح سياسة الاستثمار في تحويل الثروات المالية إلى استثمارات عينية فإن كل سياسة لاستقطاب وإبقاء الثروات المالية في مصر ستكون مؤقتة ومهددة لدى

أية أزمة ثقة، فضلاً عن تعرضها للإغرامات المستمرة من الأسواق الأجنبية. بل وعلى العكس فإن سياسات التيسير على المدخرات بالعملات الأجنبية وما توفره من مزايا لأصحابها يمكن أن تنقلب إلى ثغرة تهدد المدخرات المحلية نفسها ما لم تتوافر سياسات استثمارية ناجحة وفعالة لتحويل الثروات المالية إلى استثمارات عينية. وهكذا فإن التحدي الحقيقي هو في القدرة على تحويل الثروات المالية إلى استثمارات عينية. ومن الغريب أننا نجد أن السياسة الاقتصادية في مصر تحايي التوظيف في شكل ثروات مالية بالمقارنة بالمزايا الممنوحة للاستثمارات العينية. فعلى سبيل المثال تعنى الفوائد على الودائع الأجنبية من الضرائب إعفاء مطلقاً في حين أن أرباح الاستثمار لا تتمتع إلا بإعفاءات مقيدة، وعلى حين تخضع الاستثمارات العينية لإجراءات متعددة: موافقات، رسوم، تراخيص.. فإن إبقاء الثروة في شكل ثروة مالية سائلة في البنوك المحلية أو الأجنبية لا ينطوي على أية مشقة وقد يكون أكثر عائداً وهو دائماً أكثر مرونة. فكيف ننجح بعد في توطئ ثروات أبنائنا المالية في شكل استثمارات عينية محلية تحت رقابة وسيطرة الاقتصاد الوطني إذا كانت كل المزايا تمنح للثروات المالية بالعملات الأجنبية دون الاستثمارات العينية.

الحلول الواقعية والأبقار المقدسة :

في كل مرة نجد ظروف خاصة أو أوضاع متغيرة مما يتطلب تعديلاً في النظرة والسياسات. نواجه بعقبات عقلية ومؤسسية تدافع عن إبقاء القديم على قدمه ونكسر الجمود تحت أسماء براقة ومغرية. فهو حيناً الجمود تحت عنوان الاستقرار، وهو حين آخر عدم القدرة على التلاؤم وابتكار الحلول الجديدة باسم مكتسبات الشعب أو حماية القطاع العام. ويتم ذلك دون مناقشة

وتمحيص باسم عدد من الأبقار المقدسة التي خلقناها بأيدينا لمواجهة ظروف تاريخية معينة لم تلبث أن أصبحت قيداً على حريتنا وتبدلاً لنفس المصالح التي باسمها نتحدث .

وقضية الأموال المصرية الهائلة والتي تتعرض لقوى جذب جديدة من مختلف الأسواق العالمية المنافسة تتطلب أكبر قدر من الواقعية والخيال في نفس الوقت لاستقطابها إلى مصر وتحويلها إلى استثمارات عينية نافعة . وينبغي أن تتم مناقشتها في جو من الحرية والعملية بعيداً عن عبادة الأبقار المقدسة . وفي مواجهة المنافسة الدولية وحيث تستخدم المزايا الضريبية والفرص الاستثمارية المتوافرة في الأسواق الأجنبية لابد من التسلح بكل الأسلحة المتاحة لنا لحماية لأموال أبنائنا وابقائها في مصر .

وقد سبق أن طرحت فكرة استخدام الضرائب كحافز لتوطين الثروات المالية في مصر وتحويلها إلى استثمارات عينية عن طريق استبدال الضريبة على الانفاق أو الاستهلاك بـضرائب الدخل كضريبة مباشرة يعني منها كافة صور الادخار والاستثمارين العيني والمالي . وفي تطبيق هذه الضريبة يجوز للممول أن يخصم من وعاء الضرائب على الدخل كل أشكال الاستثمار والادخار كما تعني من الضرائب أرباح الشركات غير الموزعة . وبذلك تتمتع الاستثمارات العينية بنفس معاملة التوظيفات المالية . كذلك فإنه يمكن أن تستخدم ضريبة التركات - وهي ضريبة يتجنبها أو يتهرب منها بشكل خاص أصحاب الثروات المالية - بشكل يساعد على استقطاب الثروات المالية إلى مصر بأن تعفى أو تخفف بشكل جذري الضريبة على التركات القائمة في مصر دون الأموال الموجودة في الخارج التي تفرض عليها ضريبة بأسعار مرتفعة . وأخيراً فإنه يمكن طرح نسبة مناسبة من استثمارات القطاع العام المنتج وذلك ضمن

ضوابط معينة للاكتتاب العام لامتناس نسبة الثروات المالية الهائمة . وهي دعوات إذا أطلق عليها اسم بيع القطاع العام ثارت الشكوك حولها ونحرك عبدة الأبقار المقدسة لهدمها ، في حين أنها يمكن أن تكون وسيلة فعالة لتحويل قدر كبير من الثروات المالية للمصريين إلى أرض مصر في صورة استثمارات عينية ونحت رقابة الاقتصاد المصري وذلك بدلاً من البنوك والأسواق الأجنبية . وهي أمور تحتاج إلى مناقشة تفصيلية في مجال مستقل ، والله أعلم .

الدولة والسيطرة على موارد الاقتصاد القومي (*)

(١٩٨٨م)

لا يمكن تحقيق تنمية اقتصادية ما لم تتوفر للدولة سيطرة على موارد الاقتصاد القومي ، مع ضرورة توفير الشروط المناسبة لحسن استخدام هذه السيطرة وترشيدها . وسيطرة الدولة على موارد الاقتصاد القومي ليس أمراً مطلوباً في حد ذاته ، وإنما باعتباره الشرط الضروري لحسن استخدام الموارد الاقتصادية وتنميتها وتوفير العدالة والاستقرار لجميع أفراد المجتمع .
ولذلك فإن مناقشة موضوع سيطرة الدولة وطبيعتها وحدودها أمر ينبغي أن يحظى بكل اهتمام وجدية .

وإذا كانت قضايا النمو والتقدم قد ظهرت بوجه خاص مع بداية «الثورة الصناعية» فإننا ينبغي أن نتذكر أيضاً أن هذه الثورة الصناعية ذاتها قد ارتبطت بظهور «الدولة» في شكلها الحديث وتعزيز سلطاتها . وكثيراً ما يتردد القول حول أهمية «الفرد» ودوره في الرأسمالية ، ولكن الأمر الذي لا ينبغي أن ننساه هو أن الرأسمالية وقد حررت الفرد إلى حد بعيد وأعطته والقطاع الخاص دوراً رائداً - فإنها في نفس الوقت وفرت «للدولة» مكاناً متميزاً في

(*) نشرت في جريدة الأهرام بتاريخ ١١ مايو ١٩٨٨ .

السيطرة على الموارد الاقتصادية وفرض قواعد اللعبة والتأكيد على عدم مجاوزتها . فبقدر ما أفسحت الرأسمالية المجال للنشاط الخاص ، بقدر ما استندت إلى دولة قوية ومسيطر . والعبرة هنا ليست بحجم دور الدولة وإنما بفاعليته وتأثيره . وبطبيعة الحال فإن دور الدولة قد ازداد أهمية مع النزعات الاشتراكية .

وليس المقصود بسيطرة الدولة الاقتصادية هو أن تباشر الدولة بأجهزتها المختلفة الإدارة اليومية أو التدخل المستمر في العلاقات الاقتصادية ، ولكن المقصود هو أن تنتظم إدارة الموارد الاقتصادية في اتجاه عام متناسق مع أهداف الدولة وأن تكون الدولة قادرة في كل وقت على منع أى انحراف يهدد مصالح المجتمع مع توفير أكبر إمكانية للقدرات الخلاقة والابداعية للمجتمع . ومع ذلك فيبدو أن الأمور قد بدأت تجاوز حدودها ، بحيث أصبح يحشى من أن تصبح سيطرة الدولة هدفاً في حد ذاته وليس شرطاً من شروط التقدم والتنمية . كما انفرطت فكرة سيطرة الدولة بهذا المعنى العام مع الاكثار من المؤسسات والأجهزة الادارية التي تتدخل مباشرة في الحياة الاقتصادية . وهكذا فقد عدا الأمر يهدد باختلال المفاهيم بحيث قد يكون من الضروري العودة إلى مناقشة بعض الأمور الأولية .

الدولة ليست الاقتصاد القومي :

ولعل أولى المسائل التي ينبغي أن تطرح هي ضرورة التمييز بين «الدولة» و «الاقتصاد القومي» . الدولة ليست الاقتصاد القومي رغم أنها عنصر أساسى فيه . الاقتصاد القومي أوسع بكثير من فكرة الدولة ، وإن كان مفهوم الاقتصاد القومي لا يتصور إلا مع دولة قوية .

وقد سبق أن ناقشت هذا الموضوع على صفحات الجرائد في صدد علاقة الفرد بالمجتمع مؤكداً أن هذه العلاقة تتضمن ثلاثة أطراف : الأفراد والمجتمع والدولة . وإذا كان المجتمع أو الاقتصاد القومي لا يتصور قيامه دون أجهزة الدولة السياسية ، فإن الخلط بين الأمرين يمكن أن يكون ويلاً . فالدولة في نهاية الأمر هي مجموعة من الأجهزة والمؤسسات التي تباشر مظاهر السلطة أو السيادة وهي التي تسمح بتنظيم وتقنين العلاقات بين الأفراد حماية لحقوق الأفراد وصيانة لمصالح المجتمع . ومع ذلك فإن الدولة بأجهزتها ومؤسساتها لا تتطابق مع فكرة المجتمع أو الاقتصاد القومي الذي هو أرحب بكثير من مجرد مؤسسات الدولة وأجهزتها . الدولة وسيلة المجتمع وهي أيضاً ضمان لحقوق الأفراد . أما الاقتصاد القومي أو المجتمع بالمعنى الواسع فهو يشمل كافة الموارد المتاحة للاقتصاد ، سواء كانت في يد أجهزة الدولة ومؤسساتها أو كانت في يد الأفراد ، وهو يشمل الإمكانيات المتاحة للاقتصاد الكامن منها والظاهر، وهو ينصرف إلى المقيمين على أرض الوطن وأبنائه في الخارج بل والأجيال القادمة أيضاً . وهذه وغيرها أمور أبعد مدى وأكثر اتساعاً من أي تصور لمؤسسات الدولة وأجهزتها السياسية والادارية . الدولة حقيقة قانونية أما المجتمع أو الاقتصاد القومي فهو حقيقة اجتماعية تاريخية مادية بل وروحية . وينبغي ألا ننسى حقيقة أخرى لا تقل أهمية، وهي أن مؤسسات وأجهزة الدولة لا تلبث أن تعرف وجوداً مستقلاً وحياة خاصة متميزة ومصالح واضحة يمكن أن تتناقض وكثيراً ما تتعارض مع مصالح المجتمع وحقوق الأفراد .

صالح الاقتصاد وصالح الخزانة :

أدى الخلط بين الدولة والاقتصاد القومي إلى غلبة مفهوم خطير وضار في كثير من الأحوال . وهذا المفهوم هو تقديم صالح الخزانة دائماً على ما عداه

باعتباره ممثلاً عن مصالح الاقتصاد القومي . والحقيقة أن الأمثلة تتعدد لأوضاع يكون تقديم صالح الخزانة هو بالضبط إهداراً لمصالح الاقتصاد القومي . ففي عديد من الحالات نجد أجهزة الدولة وهي تسعى إلى زيادة مواردها المالية تقتل أنشطة اقتصادية كاملة كان يمكن أن يعم نفعها ، فكم من ضريبة أو رسم فرض لزيادة موارد الخزانة ملهات وأضاع في نفس الوقت على الاقتصاد القومي إمكانية قيام أنشطة بملايين الجنيهات أو كم من محافظة أو إدارة أملاك تشددت في أسعار بيع أراض صحراوية أو بور أو حتى في مناطق صناعية فأضاعت فرصاً حقيقية للاستثمار لا تعوض ! وليس في هذا دعوة لتراخي السلطات عن تحصيل الموارد أو التساهل في تعيبتها ، ولكنه دعوى إلى القائمين على سلطات الحكم للتذكّر بأن صالح الخزانة ليس دائماً في صالح الاقتصاد القومي . ووزير المالية ليس فقط مسئولاً عن حيازة موارد الخزانة بل مسئولته الأولى هي تنمية موارد الاقتصاد القومي في مجموعة ولو على حساب الخزانة .

سيطرة الدولة على القطاع العام والقطاع الخاص :

عندما نتحدث عن سيطرة الدولة على موارد الاقتصاد القومي ، فإن هذه السيطرة تشمل بالضرورة جميع عناصر الاقتصاد لا فرق بين قطاع عام أو قطاع خاص . وقد ثار اعتقاد في وقت من الأوقات بأن سيطرة الدولة على القطاع العام أكبر من سيطرتها على القطاع الخاص الذي يتمتع بالحرية في استخدام موارده .

والحقيقة أنه إذا فقدت الدولة سيطرتها أو ضعفت هذه السيطرة على القطاع الخاص ، فإن معنى ذلك ببساطة هو انهيار سلطان الدولة وسيادتها .

فإذا كانت الدولة غير قادرة على فرض سيطرتها على الاقتصاد الخاص فإن هذا يتضمن الاعتراف بانتيار فكرة الدولة ذاتها . فالدولة باعتبارها أداة للقهر قد ظهرت لفرض سيادة الدولة وقهرها على الأفراد ، فإذا كانت الدولة غير مطمئنة إلى ممارسة هذه القدرة تجاه القطاع الخاص ، فإنها تكون بذلك تعترف بفقدان أهم مقوماتها .

ومع ذلك فإن الحديث عن سيطرة الدولة على القطاعين العام والخاص ليس حديثاً مجرداً في المبادئ العامة وإنما هو إشارة إلى الواقع القائم . ولعله من الطريف أن نلاحظ بصفة عامة أن سيطرة الدولة الفعلية على القطاع العام أقل وأخف منها على القطاع الخاص . فالقطاع العام بطبيعته جزء من سلطات الدولة وأجهزتها ، وبالتالي فإن قدرته على تطويع هذه السيطرة ومحاصرتها من الداخل أكبر بكثير من قدرات القطاع الخاص . فالقائمون على القطاع العام لا ينظرون إلى أنفسهم قط باعتبارهم مسئولين عن إدارة وحدات اقتصادية مملوكة ملكية عامة وخاضعة لسيطرة الدولة ، وإنما هم ينظرون إلى أنفسهم باعتبارهم أصلاً وجزءاً من أجهزة الدولة ومؤسساتها . وقد يشغل الواحد منهم اليوم مركزاً في إدارة مشروع للقطاع العام ، وفي اليوم التالي يتحمل مسئولية عامة في إدارة أجهزة الدولة ومؤسساتها السيادية . وبالتالي فإن سلطة الدولة لا تمثل للكثيرين من وحدات القطاع العام سلطاناً خارجياً بقدر ما هي أداة في أيديهم . وفي العمل كثيراً ما نجد أن أجهزة الحكومة ومؤسسات وشركات القطاع العام هي الأكثر مخالفة للقواعد والقوانين اعتماداً على أنها جزء من السلطة . انظري إلى هذه الانشاءات التي تمت مخالفة لقواعد البناء من مؤسسات وهيئات القطاع العام والتي تجاوز ما عداها من القطاع الخاص بل وكثيراً ما كانت حافزاً لتشجيع مثل هذه المخالفات من الأفراد والقطاع الخاص . وبالمثل فإن التجاوز عن المواصفات الفنية للنتاج كان دائماً أسهل في

مشروعات القطاع العام ، وفي جميع الأحوال أقل متابعة ومجازاة استنادًا إلى الحاجة الدائمة في نقص الموارد المتاحة للقطاع العام .

سيطرة الدولة على الموارد العينية وعلى الموارد المالية :

كما ذكرنا فإن سيطرة الدولة الاقتصادية ينبغي أن تمتد إلى جميع الموارد المتاحة عينية أو مالية أو حتى بشرية ، وبطبيعة الحال فإن شكل هذه السيطرة ومداهما يتوقفان على طبيعة المورد ومقتضياته . ومع ذلك فقد ثار في وقت من الأوقات جدل حول مدى سيطرة الدولة على مواردها الاقتصادية عندما تقوم ببيع بعض وحدات القطاع العام إلى القطاع الخاص . ويذهب العديد من المفكرين إلى أن هذا البيع - أو ما اصطلح أخيرًا على تسميته بالاتجاه إلى التخصيصية Privatisation - إنما يؤدي إلى فقدان أو نقص سيطرة الدولة على مواردها الاقتصادية بترك الأمر للقطاع الخاص الأمر الذي يمكن بالتالي أن يضر بأوضاع الاقتصاد القومي .

وقد أشرنا إلى أن سيطرة الدولة الاقتصادية لا ينبغي أن تختلف في القطاع العام أو القطاع الخاص . كذلك أشرنا إلى أنه في العمل كثيرًا ما تكون سيطرة الدولة على القطاع العام أدنى جدية وأكثر تراخيًا من سيطرة الدولة على القطاع الخاص . ومع ذلك فإننا نعتقد أن الأمر هنا يطرح بعدًا آخر هو مدى السيطرة الاقتصادية للدولة على الموارد العينية والموارد المالية . فبيع بعض وحدات القطاع العام إلى القطاع الخاص لا يتم مجانًا أو بشكل منحة ، وإنما هو عملية تبادل تتنازل فيه الدولة عن بعض الموارد العينية للقطاع الخاص وتحصل مقابل ذلك على موارد مالية يدفعها القطاع الخاص ثمنًا لهذه الوحدات المبيعة . والسؤال الذي يطرح نفسه هنا ، هل تريد سيطرة الدولة

الاقتصادية على مواردها الاقتصادية بشكل عام بهذا التبادل ، أم على العكس فإن سيطرة الدولة تضعف بهذا التبادل ؟ هذا هو السؤال .

وقد تطورت أشكال الثروة في العصر الحديث بحيث لم تعد مظاهر الثروة الوحيدة هي الموارد العينية من مصانع وأراض وآلات وغير ذلك ، بل أصبح للثروة المالية أهمية فائقة . والثروة المالية هي عبارة عن حقوق أو مطالبات على الموارد العينية سواء أخذ ذلك شكل أسهم أو سندات أو أوراق مالية وتجارية . على أن أهم أشكال الثروة المالية هي دون شك النقود التي تمثل لصاحبها حقاً في الحصول على ما يشاء من أشكال الثروة العينية . وقد ازدادت أهمية الثروة المالية وتنوعت أشكالها وزادت قدرتها على الانتقال من مكان إلى آخر ومن شكل إلى آخر مع زيادة الترابط بين اقتصاديات العالم . فالنقود وكذا الأصول المالية تنتقل إلى مختلف أشكال العملات الأجنبية وتعتبر بين الأسواق دون أن تلاحظها العين في سرعة ومرونة شديدة . وهكذا فقد قيل بحق بأننا بدأنا نعيش عصر «الاقتصاد الرمزي» ، الذي تأخذ فيه الثروة شكل رموز تتداول في الأسواق المالية والنقدية . ومع القدرة على الانتقال من منطقة نقدية إلى أخرى ومن سوق إلى غيرها ، فإن الثروة المالية قد أعطت لأصحابها قدرة فائقة على تجاوز الحدود والتخفيف من الخضوع للسيطرة والرقابة من مختلف الأجهزة لأنها بطبيعتها ثروة هلامية هائلة .

وفي ضوء ما تقدم فإن التساؤل يقوم على : هل يؤدي التبادل بين موارد عينية وموارد مالية عند بيع بعض وحدات القطاع العام للأفراد إلى زيادة سيطرة الدولة على مواردها الاقتصادية أم لا ؟ الإجابة هي بالطبع بالإيجاب ، حيث أن الدولة بهذه الطريقة تستقطع من الأفراد عناصر للثروة المالية التي كانت تنفر بطبيعتها من الرقابة الكاملة والتي كانت تتمكن من

الحركة السريعة غير المرئية بين أنشطة متنوعة بعيدة عن سيطرة الدولة وعينها بل وتستطيع التجول خارج البلاد دون أن يكون لسطات الدولة المقدرة الكافية على ضبطها والتأثير عليها . بل إن هذه الثروة المالية الهائلة يمكن أن تستخدم في التأثير على أجهزة الدولة نفسها وإخضاعها لبريقها بما تقدمه من أسباب الفساد والتأثير على الذمم . وحينما يتضمن التبادل التنازل عن بعض الموارد العينية للقطاع العام مقابل الدفع بأموال خارجية وعملات أجنبية ، فإن هذا لا يعنى فقط التبادل بين موارد قابلة بطبيعتها للسيطرة والانضباط وموارد هلامية متحركة ، وإنما يعنى فى الواقع تأكيد إضافة موارد اقتصادية جديدة من الخارج إلى الداخل بوضعها تحت سيطرة الدولة الاقتصادية . أما الموارد العينية والتي يبيعها القطاع العام فإنها بطبيعتها مؤهلة للسيطرة نتيجة تخصيصه سواء فى مواقعها أو من حيث وظائفها . فمن يشتري مصنعا للنسيج أو الورق فإنه يجد نفسه مقيدا بنشاط إنتاجي محدد فى بقعة معينة لا يستطيع أن يغيره ببساطة ، وهو أيضا مقيد بالعاملين الموجودين فى هذا المصنع ، وهو كذلك مقيد بضرورة اتباع تعليمات وشروط الإنتاج التي تفرض عليه من الدولة وأجهزتها ، وهو متأثر بنظام التسعير وخاضع لقوانين الضرائب والرسوم الجمركية وإجراءات الحصول على المواد الخام . وهكذا فإنه يجد نفسه منذ البداية مكبلا بالعديد من القيود التي تسمح للدولة بمباشرة سيطرتها الاقتصادية على إدارته لهذه الموارد العينية وضمان استخدامها فيما يعود بالنفع على الاقتصاد القومى . وعلى العكس نجد أن صاحب الثروة المالية يتمتع بحرية شديدة فى استخدام أمواله السائلة وبما يجعل سيطرة الدولة عليه محدودة جدا أو هى غير قائمة من الناحية الفعلية .

ولذلك فإنه يبدو لنا أنه على عكس الانطباع السائد ، فإن بيع بعض

وحدات القطاع العام إلى القطاع الخاص مقابل موارد مالية محلية أو أجنبية ، مما يزيد من سيطرة الدولة الاقتصادية على مواردها بإضافة موارد مالية إلى خزينتها وبالتالي من سيطرتها المباشرة بعد أن كانت هذه الموارد هائجة في يد الأفراد بعيدًا عن رقابتها الفعلية .

أجهزة الدولة والسلوك الرشيد :

إذا كانت أجهزة الدولة ومؤسساتها عادة ما تطور لنفسها مزايا خاصة ومصالح مستقلة للعاملين بها بحيث تتعارض في كثير من الأحوال مع مصالح المجتمع وحقوق الأفراد ، فإن التساؤل يقوم عما إذا كان هذا الوضع هو نوعا من الانحراف خاص بنا في مصر ، أم أنه ظاهرة عامة . والحقيقة أن عددًا من المهتمين بالدراسات الاجتماعية قد بدأ يوجه اهتمامًا لدراسة السلوك في أجهزة الدولة ومؤسساتها وإلى أي حد ترتبط هذه الأجهزة بما يسمى بالمصلحة العامة ، أو تطور على العكس مصالح فتوية ومتميزة لأفرادها . ونقطة البدء هي الاعتراف أن الرغبة في تحقيق المصالح المباشرة للأفراد هي ظاهرة عامة ، وليست ظاهرة قاصرة على الإنسان عندما يعمل في القطاع الخاص لحسابه وبحيث يتخلى عنها إذا عمل في الحكومة أو القطاع العام . الحقيقة أن الفرد - كل فرد في القطاع العام أو القطاع الخاص - يسعى دائمًا إلى تحسين أوضاعه والافادة قدر الإمكان من الظروف المتاحة له . والقائمون على مسئولية أجهزة الدولة ومؤسساتها ليسوا استثناء من هذه القاعدة . فهم أيضًا يبحثون عن تحقيق أفضل الأوضاع المناسبة لهم باعتبارهم أفرادًا يشغلون مراكز معينة . وإذا كانت أجهزة الدولة ومؤسساتها لا تسعى إلى تحقيق الربح النقدي للعاملين بها ، فإن ذلك لا يمنع من أن يحاول كل من يشغل مركزًا فيها أن

يزيد من أهميته ونفوذه وسلطانه ودوره ، ولم لا؟ ودخله أيضا كلما كان ذلك مستطاعا . ولذلك فمن الطبيعي أن تحاول كل مؤسسة أو جهاز زيادة دورها ومستولياتها ، ويظهر ذلك في زيادة حجم العمالة بها ونفقاتها مما يوسع من فرص الترقى والتقدم أمام العاملين بها فضلاً عن مجرد الاستمتاع بممارسة السلطة والنفوذ ، ولا يقتصر الأمر على ذلك بل إنه في كثير من الأحوال وفي سبيل سعى كل جهاز أو مؤسسة لتعظيم دوره ومزاياه نجد منافسة وتعارضا بين هذه المؤسسات . وبذلك نجد جهاز الدولة لا يتكلم بقلب واحد وإنما تواجه بعيد من أجهزة السلطة المتنافسة والمتناقضة . كذلك من الطبيعي أن تميل هذه الأجهزة والمؤسسات إلى المبالغة في النفقات ، لما يصبغه ذلك عليها من مظاهر السلطة والنفوذ والأبهة ، في نفس الوقت الذي يكون فيه إحساسها العام بأعباء أو تكاليف هذه النفقات محدوداً نظراً لأن هذه الأعباء لا تنالهم مباشرة في ملهم الخاص - كما هو الحال في القطاع الخاص - وإنما توزع عادة عن طريق الخزانة على مجموعة الممولين بصفة عامة . وهكذا نجد لدى المؤسسات والأجهزة الحكومية اتجاهاً عاماً للتوسع في النفقات والتكاليف لا يقابله نفس الحرص في تدبير الاعباء المالية المقابلة . وهذا سلوك منطقي تماماً حيث أن زيادة النفقات يعود عليهم بنفع مباشر في حين أن أعباءها لا تعينهم بشكل مباشر .

كذلك إذا كانت التجارب تشير إلى أن إدارة القطاع العام عادة لا تتجاوب بشكل سريع مع اعتبارات الكفاءة الاقتصادية ، فإن الحقيقة أن هذا ليس راجعاً لتقاعس المسئولين عن القطاع العام أو لقصور خيالهم ، وإنما لأن منطلق إدارة القطاع العام لا يدفع إلى تحقيق الكفاءة الاقتصادية . فحسن الإدارة الاقتصادية يتطلب أمرين على أكبر قدر من الأهمية ، وهما : تجنب

الأخطاء واقتناص الفرص . وهذان العنصران لازمان لأي تقدم اقتصادي ولا يغني أحدهما عن الآخر . وفي حين نجد أن القطاع العام دائماً شديد الحساسية لتجنب الأخطاء فإنه يكاد يتجاهل دائماً فكرة اقتناص الفرص . والسبب في ذلك واضح وهو أن محاسبة الأخطاء أمرها سهل ومنضبط ، وبالتالي فإن إدارة القطاع العام تركز دائماً على عنصر الرقابة للتأكد من عدم ارتكاب الأخطاء أو مخالفة التعليمات . أما اقتناص الفرص فإن أمرها غير محدد ، وبالتالي لا يمكن تقنينها في أساليب إدارة القطاع العام ، وعلى العكس فإن ملاحظتها كبيرة والعائد منها لا يرجع مباشرة على المسؤولين في إدارة القطاع العام . ولذلك نجد أنه من الطبيعي أن يكون السلوك الرشيد في إدارة القطاع العام محكوماً بمحاولة تجنب الأخطاء وتشديد الرقابة للحيلولة دونها ، وأن تسقط مسألة اقتناص الفرص تماماً من توجهات الإدارة . إننا نسمع يوماً عن أخبار المسؤولين الذين تسبوا في تحقيق خسائر لشركات القطاع العام ، فهل هناك من ذكر لمن أضع أو فوت فرصاً للربح ! وغنى عن البيان أن التقدم في العصر الحديث قد ارتبط أكثر فأكثر بالقدرة على اقتناص الفرص المتاحة في الوقت المناسب .

وهكذا نجد أن ما يعاب على سلوك أجهزة ومؤسسات الدولة وبعدها عن الكفاءة أو الديناميكية ليس انحرافاً عن منطق الأشياء بقدر ما هو تأكيد لها ، وأن هذه المؤسسات تسلك في الواقع سلوكاً رشيداً ومنطقياً من خلال أوضاعها الخاصة . وقد حصل الاقتصادي الأمريكي جيمس بوشانان على جائزة نوبل في الاقتصاد عام ١٩٨٦ لدراساته في موضوع سلوك هذه الأجهزة والمؤسسات فيما عرف بنظرية الاختيار العام Public — choice . وما هو جورباتشوف يخرج علينا في ١٩٨٧ بكتابه عن البيروسترويك في الاتحاد

السوفيتي ، فإذا به يؤكد أن أجهزة الدولة ومؤسساتها كثيراً ما تعمل لصالح أفرادها والعاملين بها وليس للمصلحة العامة دائماً كما نحب أن نعتقد .

الدولة القوية ليست الدولة المترهلة :

رغم كل هذه المحاذير من توسع الدولة ، فيظل الأمر ثابتاً وهو أن وجود دولة قوية ومسيطرة هو الشرط الأساسي للتقدم الاقتصادي . ولكن هناك فارقاً بين الدولة القوية والدولة المترهلة . وقدرة الدولة لا تتوقف على حجمها بل إنها قد تسقط تحت عبء شحومها وأعبائها . والله أعلم .

ضريبة التركات.. والأموال الهائلة (*)

فرضت ضرائب التركات (رسم الأيلولة والضريبة العامة على التركات) في وقت غلب فيه النشاط الخاص على الاقتصاد القومي وكان حجم القطاع العام محدودًا وبالتالي فقد كانت مصادر الإيرادات العامة قاصرة على الضرائب على الأفراد بالإضافة إلى أشكال الضرائب غير المباشرة . وقد بدأت مصر حديثا في ادخال ضرائب الدخل ١٩٣٩ وبكفاءة محدودة من أجهزة التحصيل ، ولذلك فلم يكن من المستغرب أن تستكمل هذه الضرائب بضريبة على الثروة في شكل ضريبة على التركات تزيد بها الدولة مواردها لمواجهة النفقات العامة . كذلك فقد عاصر فرض تلك الضريبة أوضاعا اقتصادية تميزت بتركيز كبير في الثروة . وبالتالي فقد كان من المقبول نظريا أن تستخدم الضريبة على التركات كوسيلة مهندبة لتقليل الفوارق في توزيع الثروة والدخول . وظل الأمر مقبولا طالما استمرت أسعارها معقولة في ضوء المستويات المعروفة للأسعار آنذاك . على أن الاعتبار الأكثر أهمية ... في نظري ... هو أنها فرضت في ظل أوضاع اقتصادية كان المظهر الرئيسي للثروة في مصر هو الثروة العينية سواء في شكل أراض زراعية أو بدرجة أقل مشروعات صناعية

(*) نشرت في جريدة الأهرام في ٢٤ ديسمبر ١٩٨٨ .

وتجارية . وقد وفر هذا الشكل العيني للثروة المصرية إمكانية السيطرة الكاملة للدولة على عناصر الثروة القومية ، وبالتالي إمكان فرض الضريبة عليها دون تهديد لعناصر الثروة القومية . هذه هي الأوضاع الاقتصادية السائدة عندما فرضت ضريبة التركات ، وهي أوضاع لم تعد قائمة أو لم تعد قائمة بنفس الدرجة .

اغتراب الاقتصاد المصرى :

على حين استمرت ضرائب التركات على ما هي عليه فإن أوضاع الاقتصاد المصرى لم تبقى على حالها بل عرفت تطورا واغترابا كبيرا . . ويمكن القول أن أخطر التطورات التى لحقت بالاقتصاد المصرى خلال الأربعين عاما التالية لفرض ضرائب التركات هي على التوالى زيادة أهمية القطاع العام فى الاقتصاد القومى من ناحية ، ثم ظهور الثروة المالية المتولدة خارج مصر والملوكة لمصريين من ناحية أخرى . فبعد أن قامت الثورة وفرضت الإصلاح الزراعى لتفتت تركيز الثروة العقارية فى مصر أدت التأميمات إلى غلبة القطاع العام فى مصر ، بحيث أصبح مسيطرا على الاقتصاد المصرى . ورغم انتعاش القطاع الخاص خلال السنوات الأخيرة فإزال القطاع العام يمثل العنصر الرئيسى لمقومات الإنتاج فى مصر ، فالقطاع العام يحقق مايقرب من نصف الناتج المحلى ، وتمتلك الدولة أهم القطاعات الإنتاجية (البترول ١٠٠٪ ، قناة السويس ١٠٠٪ ، الكهرباء ١٠٠٪ ، النقل والمواصلات ٨٠٪ . . .) . ومعنى ذلك أن هذه القطاعات تخضع لضرائب أو بالأدق أعباء عامة تكاد تصل إلى ١٠٠٪ ، الأمر الذى جعل نسبة إيرادات الدولة من ضرائب وغيرها إلى الناتج القومى من أعلى النسب فى العالم . وفى مثل هذه الأحوال فإن الأمر

الأولى بالاهتمام يكون في زيادة إنتاجية الموارد العامة وترشيده النفقات العامة . وهذا التغيير الهيكلي لم يكن قائما عند فرض ضرائب التركات في مصر والتي لم يكن من شأنها التأثير على حجم القطاع الخاص في الاقتصاد القومي . فإذا أضفنا إلى ذلك ما لحق الأسعار ومعدلات التضخم من تغيرات لأدركنا أن أسعار الضريبة الفعلية قد ارتفع بشكل كبير وبمحيث بات يهدد من حجم القطاع الخاص نفسه .

على أن التطور الأكثر خطورة في هيكل الاقتصاد المصري هو ما لحق شكل الثروة وليس فقط مالكيها ، وذلك حين أصبحت الثروة المالية المملوكة لمصريين تمثل أهمية متزايدة في الثروة القومية وبوجه خاص في الثروة القومية المهتدة بالانفلات من قبضة الاقتصاد المصري . فإلى جانب الثروة العينية من عقارات وأراض ومصانع ، برزت الثروة المالية من أموال وودائع وعمليات أجنبية وسندات وأسهم وأوراق مالية أجنبية - كصورة جديدة للثروة القومية . وإذا كانت الثروة المالية - بشكل عام - تعتبر انعكاسا للثروة العينية وتعبيرا عنها ، فإنه في حالة مصر - وعديد من الدول الأخرى - ظهرت الثروة المالية كصورة مستقلة عن الثروة العينية بل وعن الاقتصاد القومي إلى حد بعيد ، وهذه هي ثروة المصريين العاملين في الخارج فضلا عن عدد غير قليل من المقيمين في مصر والذين يملكون أموالا هامة في شكل ودائع وأموال في الخارج . فقد أدت ثورة النفط إلى انتقال أعداد هائلة من المصريين للعمل في دول الخليج وتولدت بالتالي ثروة هامة مملوكة للمصريين خارج مصر في شكل أدوات مالية لا تعبيري عيني لها داخل مصر . وهذه الثروة المالية لا تخضع مباشرة لسيطرة الاقتصاد المصري وتعرض لمختلف الاغراءات من المؤسسات المالية من بنوك وبيوت مالية وتجار وسماسرة . وتدخل السلطات المصرية بقدر ما تقدمه من

إغراءات وحوافز لهذه الأموال لكي تعود إلى بلادنا وما يربط أبناءها بوطنهم الأم من التزام وطني أو ارتباطات عائلية وعاطفية . ولكن يظل الأمر الجوهري وهو أن سيطرة الاقتصاد المصري على هذه الثروة أقل منها في حالة الثروة العينية فضلا عن خضوعها لمنافسة أشد من المؤسسات العالمية .

ولنن لا نتحدث هنا عن مبالغ هزيلة أو ثروات قليلة بل على العكس إننا نتحدث عن واحد من أهم مقومات الاقتصاد المصري المعاصر . لما يقرب من نصف حصيلة مصر من العملات الأجنبية يأتي من هذا المصدر وعنه يتولد أكثر من نصف المدخرات الخاصة ، وربما لا يزال جزء هام خارج مصر يمكن بسياسة مناسبة اجتذابه . ولعل مسئولية السياسة الاقتصادية الأولى الآن هي العمل على تحويل هذه الثروة المالية الهائلة خارج مصر إلى ثروة عينية محلية داخل مصر .

وقد ساعد على حرية هذه الثروة المالية الجديدة ما لحق الاقتصاد العالمي من تطورات في مجال الاقتصاد العالمي ومن تطورات في مجال الأسواق المالية . فعمل أنشط تطور في الصناعة المعاصرة هو ما لحق صناعة الأسواق المالية ، سواء نتيجة للتطورات التكنولوجية في الاتصالات ، أو في السياسات وتحرير الأسواق المالية وحرية انتقال العملات ، أو في تطور أدوات مالية متنوعة ومتطورة لمقابلة احتياجات المتعاملين ، أو في المزايا التي تمنح لأصحاب هذه الثروات من إعفاءات ضريبية وخدمات متميزة . وهكذا فقد أصبحت هذه الصورة الجديدة للثروة المالية باعتبارها ثروة غير مرئية ، رمزية ، سريعة الحركة عالمية هلامية مسترة تستجيب للمغريات والحوافز، وتنفذ من القبول والاعباء . وهي ثروة تتنافس عليها مختلف المراكز المالية في العالم ، ولم يعد

للاقتصاد القومي وسلطانه السيطرة عليها على النحو الذي كنا نعرفه من الثروات العينية .

الضريبة السيئة :

يقولون إن الضريبة الجيدة هي التي تحقق العدالة والكفاءة والعائد ، ويفهم المخالفة فإن الضريبة السيئة هي التي تؤدي إلى عكس هذه النتائج . ويبدو أن ضريبة التركات قد توافرت لها معظم الخصائص التي نجعلها ضريبة سيئة . فإذا نظرنا إلى العائد منها ، فإنه يبدو أنها عبء على الاقتصاد أكثر منها إضافة له . ولا يقتصر الأمر على ان العائد المالى منها للخزانة بالغ الضالة ١٥ - ٢٠ مليون جنيه خلال السنوات العشرين الأخيرة - بل إننا إذا أخذنا في الاعتبار تكلفة تحصيل هذه الضريبة من مرتبات وأجور ومنازعات لاتضح أن العائد المالى للخزانة ضعيف جدا ما لم يكن سالبا . أما من حيث الكفاءة الاقتصادية فقد أشرنا إلى أنها تكاد تصبح - في أوضاع الاقتصاد الحالى - طاردا للثروة المالية ومشجعا ليس فقط العاملين في الخارج على الاحتفاظ بأموالهم خارج مصر بل وإعطاء نموذج للمقيمين لتحويل جزء من ثرواتهم إلى ثروات مالية خارج سيطرة الاقتصاد الوطنى . كذلك لا ينبغي أن ننسى أن هذه الضريبة - وهي تتميز في مصر بالبطء الشديد في تحصيلها - تؤدي إلى تجريد للموارد وتعطيل اقتناص الفرص حيث أن الافراج عن التركات يستغرق عادة أعواما وأعواما . وهي أخيرا غير عادلة حيث أنها لا تصيب الممولين بنفس الدرجة ولا يرجع الأمر فقط إلى سهولة التهرب منها بوسائل غير مشروعة ، بل إنه يسهل تجنبها بوسائل مشروعة - بالتصرف في الأموال للابناء والأقارب .

اقترح :

إذا كان من الواضح أن هذه الضريبة لا تناسب ظروفنا الاقتصادية المعاصرة وأن تطبيقها أظهر أنها إلى الضريبة السيئة أقرب ، فماذا نفعل ؟ .
أعتقد أن الأنسب هو أن نستخدم هذه الضريبة حافزا على اجتذاب أموال المصريين في الخارج بعد أن كانت طاردة لها . وبذلك تستخدم الضريبة على التراكات - ضمن سياسات أخرى مكتملة - كوسيلة لجذب الثروات المالية الهائلة . ويمكن أن يتحقق ذلك بأن تفرض بسعر مرتفع ٣٠ - ٤٠ ٪ على أموال المتوفى الموجودة خارج مصر أو خارج البنوك أو المؤسسات المالية المعتمدة في مصر، وأن تتضمن التعليمات التنفيذية ما يمكن أن يحقق هذا الغرض ، بأن تتضمن شهادات التصديق على الاعلام الشرعى لإثبات الوراثة على حق الدولة في الضرائب على الأموال الموجودة في الخارج . وأن تلتزم السلطات الأجنبية بعدم الصرف للورثة بناء على الاعلام الشرعى المصدق عليه إلا بعد احترام حقوق الدولة المصرية ... والله أعلم .

في حقائق الاقتصاد المعاصر ومَسْأَلَةُ الرِّبَا (*)

(١٩٨٥م)

تناقش في هذه الآونة قضايا تطبيق الشريعة الإسلامية . وتعتبر مسألة تحريم الربا وعلاقة ذلك بالمعاملات الجارية وخاصة الفوائد من أكثر الأمور إثارة للجدل والخلاف . وإذا كان مفهوم الربا في الإسلام وأنواعه : (ربا الفضل و ربا النسيئة) مما يحتاج إلى جهود علماء الدين وفقهاء الشريعة ، فإنه لا شك في أن معرفة حقائق الاقتصاد المعاصر مما يزيد فهمنا من هذه القضية الحساسة . ولذلك فإن الحوار بين أصحاب التخصصات المختلفة ، وخاصة بين علماء الشريعة ورجال الاقتصاد في هذا الصدد ، سيكون له أفضل الأثر على استجلاء النتائج في بيئة كاملة عن أحكام الشرع وحقائق العصر .

ولست أدعى معرفة خاصة بأحكام الشريعة الإسلامية في مسألة الربا ولكنني أعتقد أن هناك ما يمكن إضافته في هذا الجانب بمزيد من إلقاء الأضواء على حقائق الاقتصاد المعاصر ، وخاصة فيما يتعلق بمعرفتنا بظاهرة النقود وطبيعة أسعار الفائدة ، وهي التي يجري الحوار حولها عادة عند مناقشة مسألة الربا .

(*) نشرت في جريدة الأهرام في ١٠ أغسطس ١٩٨٥ ، وأعيد نشرها في الأهرام الاقتصادي في ٦ يوليو

١٩٨٧ ، عدد رقم ٩٦٤ .

وينبغي أن تؤكد منذ البداية أن مسألة تحريم الربا ليست قاصرة على الإسلام ، ذلك أن الشرائع والأفكار السابقة قد جاءت متضمنة إدانة الربا . وإذا كانت اليهودية لم تحرم الربا بصفة عامة فإنها لم تحبذ في تعامل اليهود فيما بينهم ، وجاء أرسطو ليعلن حربه على الربا بقوله : « إن النقود لا تلد » ومن ثم فطلب الربا عمل غير أخلاقي لأنه أخذ غير مستحق . ثم جاءت المسيحية متأثرة بأفكار أرسطو وأدانت الربا أخلاقيا دون أن تصل إلى تحريمه بشكل قاطع . ولذلك فقد امتنع المسيحيون بشكل عام عن الإقراض بالربا وتخصص فيه اليهود لأن الكنيسة كانت تربا بالمسيحي الفاضل أن يتقاضى الربا . وجاء الإسلام فحرم الربا وأحل البيع . وهكذا نجد أن مسألة تحريم الربا قضية عامة تثير من الأخلاق بقدر ما تثير من الاقتصاد .

ومع ذلك فإن تطورات الحياة الاقتصادية قد أدت إلى إحداث تغييرات عميقة في العلاقات الإنتاجية وفي الظواهر الاقتصادية بحيث يصعب القول بأننا نتحدث عن نفس الشيء عندما نتكلم عن ظاهرة النقود المعاصرة والنقود القديمة . فالخلق أننا نكاد نكون بصدد ظواهر جديدة تماما نحتاج إلى كل يقظة وتدبر وليس إلى التسرع بإلقاء الأحكام السريعة دون إدراك كامل لطبيعة الظواهر التي نتحدث عنها .

النقود ليست الثروة :

فأما عن ظاهرة النقود المعاصرة ، فإنها ليست بالبساطة التي يتصورها البعض ، حقيقة أننا جميعا نتعامل مع النقود ونتحدث عن النقود يوميا ، كما أن أغلبنا يهتم بها ويسعى إليها ، ولكن قلة فقط هي التي تعرف طبيعة النقود ودورها في الاقتصاد المعاصر .

ولن أتعرض هنا إلى كل مشاكل النقود المعاصرة ، فهذا مجاله المؤلفات المتخصصة، ولكنى سوف أقصر فقط على بعض العناصر التي لا تلقى عادة اهتماما من غير المتخصصين ، ولكنها ضرورية لإدراك طبيعة النقود المعاصرة .

ونبدأ بتبديد وهم شائع يخلط بين النقود والثروة . فالنقود ليست الثروة وإن كانت تعبيرا عنها وحقا عليها . وقد كان آدم سميث من أوائل من وجهوا النظر إلى خطورة هذا الخلط . فالثروة هي الإنتاج من سلع وخدمات، وهي الموارد المتوافرة في المجتمع في لحظة ما . أما النقود فإنها تمثل حقا على هذه الثروة ، بمعنى أن من يمتلك النقود له الحق في الحصول على جزء من الثروة القائمة في شكل سلع أو خدمات أو موارد متوفرة . فصاحب النقود هو صاحب سهم في الإنتاج القومي لا ينبغي أن يتآكل حقه بارتفاع الأسعار ، فضلا عن أن له الحق في اقتضاء الزيادة مع النمو الاقتصادي وزيادة الإنتاج القومي . والتمييز بين الثروة وبين النقود تفرقة أساسية . ويمكن للتبسيط القول بأن العلاقة بينها كالعلاقة بين العقار وسند الملكية عليه . العقار هو الثروة ، بينما سند الملكية يثبت الحق عليه ويمكن من التصرف فيه ، دون أن يكون للسند في ذاته أدنى قيمة بعيدا عن العقار نفسه . فزيد من إصدار السندات لن يحل مشكلة الإسكان .

وبالرغم من أن النقود ليست هي الثروة فإنها باعتبارها حقا على هذه الثروة تلعب دورا أساسيا في حركة الثروة . فباعتبارها حقا وممثلا للثروة تمكن النقود من انتقال الثروة وتوزيع استخداماتها بين الأفراد والنشاطات المختلفة مما له أبعاد الأثر على مستوى النشاط الاقتصادي في مجموعه ومن ثم على نمو الثروة نفسها .

على أن طبيعة النقود كحق على الثروة القائمة ومن ثم مشاركة في ثروة الاقتصاد القومي لم تكن واضحة في العصور القديمة وبشكل يدعو للتساؤل عما إذا كنا بصدد نفس الظاهرة الآن أم بصدد ظاهرة جديدة تماما .

النقود الداخلية والنقود الخارجية :

مرت النقود بمراحل متعددة قبل أن تصل إلى شكلها الحالي . وقد ساعدت كل مرحلة من مراحل تطورها على إدراك بعض خصائص النقود ، وكانت كل مرحلة جديدة إيذاناً باكتشاف خصائص جديدة للنقود لم تكن واضحة في المراحل السابقة أو لم تكن واضحة بالدرجة الكافية . ولن نتعرض هنا لكل مراحل تطور النقود ، ولكننا نشير فقط إلى أن العصور القديمة والتي نوقشت فيها مسألة تحريم الربا كانت كلها تدور خلال مرحلة النقود السلعية . وفي هذه المرحلة كان يقوم بوظيفة النقود إحدى السلع المتوافرة في المجتمع ، الذهب ، الفضة ، معادن أخرى ، سلع ذات استخدام شائع مثل الماشية والمحاصيل الزراعية .

وقد تميزت هذه المرحلة النقدية بأمرين أساسيين كان لهما تأثير واضح في فهم البشر لمعنى النقود ، وكلا الأمرين قد تغير في هذه المرحلة النقدية المعاصرة . أما الأمر الأول فهو أن النقود كانت مستقلة وخارجة عن النشاط الاقتصادي الجاري ، وأما الأمر الثاني فهو أن النقود وقد كانت سلعة من السلع فقد كان لها قيمة ذاتية مستقلة بصرف النظر عن دورها النقدي . وعلمنا أن تناول هذين الأمرين ببعض التفصيل .

فأما أن النقود كانت في هذه المرحلة مستقلة، فإن المقصود بذلك هو أنه نظراً لأنه كان يقوم بوظيفة النقود إحدى السلع ، فإن حجم النقود المتداولة كان يرتبط بلمتاحة من هذه السلعة ، وهو أمر مستقل إلى حد بعيد عن رغبات السلطات النقدية . بل إنه في مثل هذه الصورة فإن فكرة السلطة النقدية ذاتها تكون غير قائمة أو بدائية . وفي مثل هذه الصورة فإن حجم وقيمة النقود تفرض نفسها على النظام

الاقتصادي في مجموعة ويتحملها الجميع ، حاكمًا أو محكومًا ، بائعًا أو مشتريًا ، مقرضًا أو مقرضًا . ومن هنا جاء تسمية النقود الخارجية .
وقد تغير هذا الأمر كليًا في الوضع الحالي وحيث نعيش في مرحلة النقود الائتمانية ، هنا النقود ليست سلعة ، وإنما هي حق تصدره السلطات النقدية ، وقد تكون هذه السلطات هي البنك المركزي أو النظام المصرفي في مجموعه ، بل إن التطور الحديث قد أدى إلى قيام مؤسسات مالية جديدة بإصدار سندات وحقوق لها بعض وظائف النقود . والجديد هنا هو أن هذه النقود تصدر من خلال النشاط الاقتصادي وتبادل المديونيات والحقوق من خلال المؤسسات المالية ، وهي بذلك ليست مستقلة ومفروضة على الأجهزة الاقتصادية وإنما هي جزء من نشاطها الجاري . ومن هنا فإن حجم وقيمة النقود لم تعودا مستقلتين عن إرادات المؤسسات بل أصبحت جزءًا من أدوات سياستها الاقتصادية . ولذلك فقد أصبح من المستقر في عالم اليوم أن السياسة النقدية للحكومات ينبغي أن تؤثر في مستوى النشاط الاقتصادي ومستوى الأسعار .
فهو يمكن مقارنة هذا الوضع الجديد بعد أن أصبحت النقود وسيلة تستخدمها السلطات النقدية للتأثير في النشاط الاقتصادي بما كان سائدًا عندما كانت النقود السلعية حقيقة خارجية تفرض نفسها على النظام الاقتصادي .
وأما أن النقود كانت سلعة لها قيمة فقد حال ذلك دون التنبه إلى طبيعة النقود الحقيقية كممثل للثروة ومن ثم ليس لها قيمة ذاتية غير مشتقة من الثروة التي تمثلها . وقد ساعد هذا على الخلط بين النقود والثروة . فالنقود السلعية تتوفر لها في نفس الوقت قيمة ذاتية باعتبارها سلعة ومن ثم أمكن الحديث عن قيمة النقود الذاتية وأمكن الحديث عن النقود ضمن المثليات . ولكن النقود الحديثة وقد استقلت تمامًا عن الفكرة السلعية ولم تعد أكثر من ورقة أو قيد

محاسبي لم يعد لها قيمة ذاتية مستقلة، وإنما أصبحت قيمتها مستمدة من قيمة السلع التي تعبر عنها، وهو ما يطلق عليه اسم المستوى العام للأسعار، فقيمة النقود هي قوتها الشرائية.

عبء التضخم :

وفي ضوء ما تقدم ونتيجة للتطورات التي لحقت بظاهرة النقود أصبح من المشروع التساؤل عما يتحمل عبء التضخم. فإذا لم يكن للنقود قيمة ذاتية مستقلة وكانت قيمتها تتضاءل باستمرار نتيجة للارتفاع المستمر في الأسعار من ناحية، وإذا كان ذلك نتيجة لتصرفات وسياسات السلطات النقدية من ناحية أخرى، فما هو المقصود برد المثل دون زيادة أو نقصان؟ وما المقصود بقيمة النقود هنا، هل هي القيمة الاسمية أي مجرد عدد الوحدات النقدية المكتوبة على الورقة النقدية أم هي القيمة الحقيقية التي تعبر عن قوتها الشرائية. وإذا كان من الظلم أن يحصل الدائن على أكثر من دينه فهل من العدل أن يحصل على أقل من القيمة الحقيقية لدينه. هذه الأسئلة مطروحة وتحتاج إلى تفكير وتأمل، وليست بسيطة وواضحة ولن يكفي للإجابة على ذلك مراجعة الكتب القديمة فحسب بل لابد من معرفة الواقع الجديد وهو ما يمكن أن يفيد فيه الاقتصاديون المحدثون.

الفائدة ثمن الزمن وليست عائد النقود :

الفائدة في الوقت الحالي تعويض عن التضخم من ناحية وعن تفضيل الحاضر على المستقبل من ناحية أخرى. فمع استمرار ارتفاع الأسعار وبالتالي انخفاض قيمة النقود أصبح جزء من الفائدة يغطي مخاطر التضخم. وقد أشرنا

إلى أن مشروعية هذا الجزء أمر محل نظر . ولنتناول الجزء الآخر من الفائدة . وهو المتعلق بالتفضيل الزمني بافتراض ثبات مستوى الأسعار . يمكن القول بأن عبارة « النقود لاتلد » لأرسطو تعبر أصدق تعبير عن منطق رفض فكرة الفائدة كضمن للنقود . ولكن هذا المنطق يرتبط بفكرة أخرى لاتقل خطورة وهي فكرة « النمو » كواحدة من أهم دعائم العصر الحديث .

تميز العالم القديم بالاستقرار والاستمرار والرتابة ، فالحياة تتكرر وتماثل دون تغير يذكر . أما فكرة النمو والتغير المستمر فهذه من الظواهر الإنسانية الجديدة والتي ترتبط بالثورة الصناعية وإرهاصاتها . أما قبل ذلك فقد ظلت المجتمعات الزراعية والرعية بشكل عام مستقرة آلاف السنين دون تغير يذكر . الوقت يمر ولكن الزمن لا يتغير ، فننتقل من لحظة لأخرى ومن سنة لأخرى ومن جيل لآخر ونحن نكاد نكرر نفس اللحظات ، هناك مرور للوقت ولكن لاتغير .

وإذا كانت الثورة الصناعية قد كسرت الركود السابق وأضافت معنى النمو إلى الاقتصاد ، فقد تم ذلك عبر فكرة الاستثمار . فن خلال الاستثمارات الجديدة أمكن فتح آفاق جديدة للإنتاج وزيادة الثروة ومن ثم تحقيق النمو . ولذلك فإن المجتمعات القديمة وقد كان يشوبها الركود فإنها بنفس المنطق لم تكن تعرف الاستثمار بمعناه الحديث فيما عدا ما يتعلق بالحد الأدنى للمحافظة وصيانة الإنتاج الزراعي (ترع وجسور) والأمن (طرق وقلاع) .

وفي مثل تلك الظروف فإن الإقراض كان عادة لأغراض الاستهلاك ، وما يحصل عليه المقرض من زيادة على قيمة قرضه إنما تعنى في الواقع انخفاضاً لحقوق الآخرين دون وجه حق . وهكذا فإن ما يحققه أحد من كسب لا بد

وان تقابله خسائر من شخص آخر . فهنا النقود حقا لاتلد ومن ثم نفهم الموقف اللأخلاقى للمطالبة بالربا أى بأكثر من الحق .

ولكن الأمور غير ذلك فى الاقتصاد الحديث . وقد أشرنا إلى أن جوهر الاقتصاد الحديث هو الاستثمار ، وبدونه لايتحقق نمو ولا تنمية . وعن طريق الاستثمار يتحقق النمو ويزيد الناتج ، وبالتالي فإن من حق من ساهم فى تمويل هذا الاستثمار أن يشارك فى اقتسام نسبة من الزيادة والنمو والتي تحققت - جزئيا - بفضل مشاركته . إنه لايقطع جزءاً أكبر من الكعكة ، ولكنه يساهم فى زيادة الكعكة ويشارك بالتالى فى جزء من هذه الزيادة .

وبصرف النظر عن أى اعتبارات أخلاقية أو ايدولوجية ، فإن ترشيد قرارات الاستثمار تحتاج إلى معيار للتفضيل بين الحاضر والمستقبل وبين التدفقات المختلفة للسلع والخدمات فى المستقبل فى أوقات مختلفة .

فالاستثمار ليس خياراً وحيداً بأن نستهلك الآن أو نستثمر للغد ، بل الحقيقة ان هناك فرصا متعددة للاستثمارات المختلفة كل منها يعطى عائدا من السلع والخدمات المتنوعة فى أوقات مختلفة فى المستقبل فكيف يمكن الاختيار بينها ؟ .

ينبغى من أجل المقارنة بين هذه الامكانيات أن نكون فى وضع نستطيع أن نفضل بين قيمة معينة نحصل عليها بعد سنة أو قيمة أخرى نحصل عليها بعد خمس سنوات مثلا . ومن أجل ذلك كان لابد للفكر الاقتصادى أن يوجد ثمنا للزمن يعكس التفضيل الزمنى بشكل محدد . وهذا هو دور سعر الفائدة . ولذلك نجد أن الرشادة الاقتصادية فى حسن استخدام الموارد فى مسائل الاستثمار تقتضى وجود ثمن للتفضيل الزمنى (سعر الفائدة) . ومن هنا نجد أن النظم الاقتصادية المعاصرة ، وبدون استثناء ، تستخدم أسعار الفائدة أو نظماً مقارنة للاختيار بين

فرص الاستثمار . وقد واجهت الدول الماركسية مشكلة مماثلة ، حيث أن الفكر الماركسي لا يعترف بالفائدة لأنه لا يعتبر رأس المال عنصراً منتجاً فيما جاوز ما يتضمنه من عمل غير مباشر . ومع ذلك فإن المخططين الروس اضطروا لضبط قرارات الاستثمار إلى استخدام معدلات مقابلة لأسعار الفائدة لتحديد قيمة الاستثمار . وهكذا نجد أن فكرة سعر الفائدة باعتبارها ثمناً للزمن ومعياراً للتفضيل الزمني أداة فنية لاغنى عنها في أى اقتصاد معاصريواجه مشاكل الاستثمار والنمو .

المخاطر واليقين :

وإذا انتقلنا الآن من مستوى الاقتصاد القومي إلى مستوى القرارات الفردية ومدى استحقاق المقرض لفائدة على قروضه فإنه يمكن القول أنه من الناحية الأصولية فإن المقرض لا يقدم ثروة من مثليات تستحق معادها عدداً مماثلاً ، وإنما يقدم المقرض حقاً على الثروة القائمة (النقود) ، ومن شأن استخدامها (الاستثمار) أن يزيد من هذه الثروة ، وبالتالي فإنه يستحق المشاركة في هذه الزيادة . فهو لا يأخذ أكثر مما يستحق ، وإنما يحصل على نصيبه في الكعكة الجديدة .

كل هذا يمكن أن يكون مقبولاً ، ولكن الاعتراض يكمن في المشاركة في نتائج النمو دون تحمل المخاطر ، وهذا هو جوهر الفارق بين الفائدة والربح . وهنا أيضاً يمكن القول بأن حقائق الاقتصاد المعاصر قد ألقت أضواء جديدة على معاني المخاطر واليقين .

فالتفرقة لم تعد قاطعة بين عائد ثابت ومخاطر متقلبة . فقد أوضحت تطورات الحياة الحديثة ان هناك فارقاً في الدرجة فقط بين اليقين والاحتمال ، ولم يعد اختلافاً أساسياً في الطبيعة والنوع . وما هو احتمالي في عدد محدود من الوقائع يكاد يصبح يقيناً في الأعداد الكبيرة . فقد أوضحت قواعد الإحصاء والتأمين أن كثيراً

من المخاطر الفردية هي أمور يقينية أو تكاد في الاعداد الكبيرة .
كذلك ليس من الصحيح أن الدائن يحصل على الفائدة دون مخاطر ، وأن
المستثمر يتحمل مخاطر المشروع . فالحقيقة أن هناك توزيعاً للأعباء والمزايا بما
يتفق واحتياجات المتعاملين ، وفي جميع الأحوال يتحمل المقرض والمستثمر معاً
أنواعاً مختلفة من المخاطر ، كما يستندان إلى أسباب تدعم الثقة وتقلل هذه
المخاطر . فالدائن يتمتع بقدر أكبر من الثقة في حصوله على العائد من إقراض
أمواله بصرف النظر عن نتيجة المشروع . ولكن ليس هذا يقينا كاملا ، فهو
يتحمل مخاطر المدين نفسه إذا أفلس أو أعسر . فهنا المقرض لا يربط نفسه
بائتمان عملية أو نشاط معين ، ولكنه يربط نفسه بائتمان المدين نفسه . وقد يكون
في ذلك مخاطر ليست باليسيرة . كذلك فإن المستثمر بالمشاركة قد يكون تحمله
للمخاطر نظريا أكثر منه حقيقيا ، كما لو اشترى أسهم شركة مستقرة ولها من
الاحتياطيات ما يجعل الحديث عن المخاطر مجرد مسألة نظرية . وهكذا يتحمل
كل من المقرض والمستثمر بعض المخاطر . يتحمل المقرض مخاطر المدين دون
مخاطر النشاط ، ويتحمل الشريك مخاطر النشاط دون مخاطر الشريك الآخر
بالضرورة .

المصالح المرسله :

في كل ما تقدم أشرنا إلى أن حقائق الاقتصاد المعاصر تلقى بظلال جديدة
على الظواهر القديمة . فالنقود الحديثة ليست بالضبط النقود القديمة . وفكرة
التماثل في رد القرض لم تعد واضحة في صدد النقود الحديثة . كذلك فإن
الحاجة إلى معيار لقياس التفضيل الزمني في عصر غلب عليه الاستثمار أمر
يفرضه العصر الحديث ولم تعرفه المجتمعات القديمة . كل هذا يجعل الحاجة إلى

سعر الفائدة أو إلى معيار للتفضيل الزمني ضرورة فنية لأي اقتصاد حديث .
كذلك فإن التفرقة بين اليقين والاحتمال لم تعد بالبساطة، وإن فكرة المخاطر
موجودة دائماً في كل تعامل مع المستقبل يستوى في ذلك المقرض والمشارك أو
المستثمر وإن اختلفت درجة المخاطر. وفي كل ذلك كنا نتناول أموراً تتعلق
بالأصول ومدى انطباق الأحكام الشرعية على ظواهر جديدة تماماً .

ولكن هناك أيضاً وبصرف النظر عما تقدم اعتبارات ، من المصالح المرسله التي
تقتضى معالجة الأمور بأكثر قدر من التفتح لمراعاة اعتبارات المصلحة العامة في
تدعيم الاقتصاد ونموه ، وهو ما أطلق عليه الفقهاء اسم المصالح المرسله .

فالحقيقة أن احتياجات الاقتصاد الحديث تتطلب توفير كافة الظروف
المناسبة لاحتياجات المدخرين والمستثمرين . وأي نظام اقتصادي يحرم نفسه
من الاستفادة من هذه الظروف والاحتياجات إنما يفوت على نفسه فرصاً طيبة
للاستثمار والنمو . والأمثلة على ذلك متعددة ، فهناك من تتوفر له فوائض
ادخارية لفترة محددة يواجه بعدها نفقات واجبة ومعروفة . فهل نحول دون
استخدام هذه الفوائض في أغراض استثمارية خلال هذه الفترات العاطلة .
هناك جمهور من المدخرين (العجائز ، الأرامل ، القصر) الذين يملكون
ثروات عاطلة دون أن يمكن القول بأنهم قادرين على الاستثمار والمضاربة
وحسن اختيار الشركاء والأنشطة المناسبة . فهل نحرم هؤلاء من فرص الاستثمار
والحصول على عائد محدود دون مخاطر ؟ أم نفرض عليهم خياراً صعباً إما إبقاء
أموالهم عاطلة وإما تعريضهم لقرارات استثمارية قد لا يتحملون نتائجها .

وبعد ، فهذا حديث في الاقتصاد وليس في الربا ومن باب أولى ليس في
أحكام الشريعة الإسلامية ولكنني لا أشك لحظة في أن حقائق الحياة
الاقتصادية المعاصرة قد اختلفت جذرياً ، وأن كثيراً من الأسماء والمسميات لم

تعد تعبر عن نفس الظواهر القديمة . ولذلك فإن الحوار مطلوب واجتياز
الجسور بين التخصصات أكثر أهمية من أى وقت مضى . والله أعلم .

مارأى الدين، قدرة المكلف وعجز الأمة عن الحج والعمرة في ظروف الشدة (*)

الحديث عن أحكام الدين وخاصة الفرائض أمر يحتاج إلى كل عناية وحرص . ولا ينبغي أن تترك هذه الأمور لاجتهادات غير منضبطة بعلم أو تخصص ، فليست أحكام الفرائض لعبة تلهو بها وتغير منها حينما نريد أو نشاء . ولست أدعى معرفة خاصة بأحكام علوم الدين وفرائض الإسلام . ومع ذلك فقد وجدت من المناسب أن أطرح تساؤلا على علماء الدين والفقهاء عسى أن يساعدونا على استجلائه ، خاصة وأنتى أرى فيه مصلحة للعباد ، وأن « المصالح المرسله » كانت دائما أحد أهم مصادر الأحكام والتي حفظت للشريعة حيويتها وقدرتها على مسايرة الاحتياجات .

والموضوع الذى أعرضه يتعلق بإحدى المشاكل الاقتصادية التى يواجهها البلد حاليا ، وهى مشكلة المعجز المزمع فى ميزان المدفوعات ، والذى بات يهدد مستقبل الاقتصاد القومى . ومن ثم فقد وجب البحث عن كافة الأساليب التى تساعد على علاج هذه المشكلة فى الفترة القادمة . ولا بأس من قليل من التاريخ الاقتصادى الحديث عسى أن نعرف موضع أقدامنا الآن .

(*) نشرت فى جريدة الأهرام بتاريخ ٢٤ نوفمبر ١٩٨٨ .

مصر تواجه عجزاً مستمراً منذ نهاية الحرب العالمية الثانية :

على عكس الشائع ، فإن مشكلة العجز في ميزان المدفوعات المصري لم تكن وليدة الفترة الأخيرة ، وإنما هي ظاهرة مستمرة صاحبت الاقتصاد المصري منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ولم تتغير بشكل جذري رغم تقلب النظم السياسية على مصر ، سواء قبل الثورة أو بعدها ، ورغم اختلاف التوجهات في السياسات الاقتصادية . وإذا كانت مصر لم تلجأ إلى الاقتراض الخارجي إلا في نهاية الخمسينيات ، فإن ذلك يرجع إلى أنها عمدت إلى استهلاك مدخراتها المتراكمة خلال الحرب من الأرصدة الاسترلينية والغطاء النقدي حتى نهاية الخمسينيات . ومنذ ذلك التاريخ بدأ عصر الاقتراض لسداد عجز ميزان المدفوعات . وليس هنا محل التعرض لأسباب استمرار هذا الاختلال الشديد في هيكل الاقتصاد المصري ، ولكن الأمر الواضح هو أن استراتيجية التنمية التي اتبعت في مصر قد أغفلت تنمية قطاع تصديري منطور يستطيع أن يواكب احتياجات النمو في الاقتصاد وبالتالي الواردات سواء من المواد الغذائية أو الوسيطة أو الاستثمارية . ومن الانصاف القول بأن الدولة قد حققت الكثير من النجاح في ضبط الواردات بحيث لم يعد يستورد - في الغالب - إلا السلع الأساسية والضرورية لاستمرار النمو وحفظ مستوى المعيشة . فن بين قيمة إجمالية للواردات بلغت حوالي ١١ مليار جنيه خلال عام ١٩٨٧ مثلت واردات الوقود والمواد الخام والسلع الوسيطة حوالي ٥,٧ مليار جنيه والسلع الاستثمارية حوالي ٣ مليارات جنيه ، أي أن حوالي ٨٠٪ من واردات مصر كان بغرض استمرار الإنتاج أو زيادة طاقته ، ولم تستورد مصر لأغراض الاستهلاك سوى حوالي ٢,٦ مليار جنيه لم تجاوز السلع المعمرة منها ٤٨٠

مليون جنيه والباقي في أغلبه سلع أساسية لقوت الشعب . وعلى ذلك فيبدو أننا وصلنا أو قاربنا حدود ضغط الاستيراد دون تعطيل لأهداف النمو أو مشقة على العباد ، وأن الأمر يحتاج إلى مزيد من الاهتمام بزيادة موارد الدولة من العملات الأجنبية (بالتصدير أو التحويلات أو السياحة) أو ضغط النفقات الأخرى غير الواردات . وتتعلق هذه المقالة بأحد هذه العناصر وهي أعباء السفر للعمرة والحج .

لمن استطاع إليه سبيلا :

تكاد تبلغ تكاليف العمرة والحج مليار دولار سنويا ، وهو ما يعادل دخل السياحة في مصر بالكامل ، ويزيد قليلا عن دخل قناة السويس . ولذلك فإن الأمر يستحق الاهتمام والرعاية . وليس المقصود من هذه الدعوة الخلط بين مقتضيات العبادة من ناحية وبين متطلبات رجال الاقتصاد من ناحية أخرى . فليس أخطر على الدين من العبث به بمقولة احتياجات الواقع . ولكن طرح التساؤلات ومناقشتها مع رجال الدين أمر لا يقل أهمية وخطرا . فإذا كان من غير المعقول أن يتصدى لأمر الدين والفرائض غير عالم ومتخصص لهذه الأمور ، فإنه من غير المحتمل عدم طرح القضايا الرئيسية لمناقشتها بصدور رجب . ومن هنا وجب الحوار بين أصحاب التخصصات المختلفة .

وإذا كان مناط التكليف بالحج - وهو أحد أعمدة أو أركان الإسلام - القدرة المالية « لمن استطاع إليه سبيلا » ، فإن التساؤل المطروح هو في تفسير معنى هذه القدرة خاصة وأن تطور العلاقات الاقتصادية وطبيعة دور الفرد والدولة في المجتمعات الحديثة قد ساعد على ظهور أوضاع يصعب فيها الحكم على معنى القدرة المالية والاقتصادية .

ففي كل دولة وفي كل وقت هناك تفاوت في القدرات المالية ، هناك القادرون وغير القادرين ، الأغنياء والفقراء . ولكن إذا كانت الدولة تواجه في مجموعها عجزا في مواردها من العملات الأجنبية وبحيث أن سلامة أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية تتطلب ترشيدا في استخدام حصيلة هذه العملات ، فهل يمكن القول مع ذلك بأن شرط التكليف وهو « القدرة المالية » قد تحقق للقادرين من أهل البلد ولو على حساب تعريض سلامة الاقتصاد القومي للاهتزاز . ولعل مناط الصعوبة في الأمر هو تحديد مدى تعلق حق الجماعة بالموارد من العملات النادرة في ظروف الشدة الاقتصادية رغم ضرورة الاعتراف بالحقوق الخاصة واحترامها ، فإن الموارد من العملات الأجنبية لهم الاقتصاد القومي في مجموعه بنفس القدر الذي تتعلق فيه بصاحبها . ومن هنا فإن إدارة الصرف الأجنبي في مختلف الدول تعتبر من المسائل العامة التي تتطلب تدخل الدولة لتنظيمها وبما يحقق التوافق بين المصلحة العامة والمصالح الفردية . وإذا كان الاتجاه العالمي المعاصر يتجه نحو مزيد من التحرير للتعامل في العملات الأجنبية ، فليس مرد ذلك تحلى الدول عن معنى ارتباط قضايا الصرف الأجنبي بالمصلحة العامة ، بقدر ما يرجع إلى أن هذه الدول اكتشفت أن هذا التحرير يخدم المصلحة العامة ذاتها . وإذا كانت الحكومة المصرية قد عمدت منذ فترة ليست بالقصيرة إلى السير في هذا الاتجاه ، فإنما يعود ذلك إلى أنها رأت في هذا التحرر ما يزيد من قدرة مصر على زيادة مواردها من العملات الأجنبية في ظروف تتزايد فيها أهمية تحويلات العاملين في الخارج وتتنامي خطورة السياحة والخدمات التصديرية بصفة عامة . وهكذا فإن التحرر في سياسات الصرف الأجنبي إنما هو استجابة لنفس منطق المصلحة العامة في هذا الموضوع وليس خروجاً عليه . وبذلك

تظل قضايا الصرف الأجنبي من الأمور العامة وإن وجدت أفضل علاج لها في الظروف الحالية في ظل سياسات تحررية تعتمد على مبادرة الأفراد واحتفاظهم بحسابات خاصة يستخدمونها وفقا لرغباتهم . وإذا كانت الدولة فقيرة في مجموعها في الصرف الأجنبي فهل يمكن أن يصبح الحائزون له في وفرة وغنى عنه . إنهم في حقيقة الأمر أقرب ما يكونون أمناء على حق المجتمع في هذه الثروة النادرة .

والسؤال الذي يطرح نفسه على علماء الدين ، هل يمكن القول في هذه الظروف بأن شرط التكليف مازال قائماً لعدد من الأفراد يعرفون نوعاً من البهيجة المالية التي تمكنهم من الحصول على هذا المورد الغالي من العملات الأجنبية ، وإن كان المجتمع في مجموعته يشكو من النقص والعجز فيه ؟ هذا هو السؤال الذي يطرح على أصحاب الرأي من علماء الإسلام . وكيف يمكن أن تتحقق مصلحة العباد في دين أمر باليسر وقرر أنه « لا ضرر ولا ضرار » ، وإذا كان العسر نتيجة التوسع في نفقات العملات الأجنبية يهدد الكثرة بمزيد من قسوة الحياة وشدها . وإذا كنا لانستطيع أن نتحدث عن الحج فهل يمكن التساؤل عن المبالغة في رحلات العمرة أو تعدد الحججات ؟ أو لم يقم الرسول عليه الصلاة والسلام إلا بحجة واحدة . وبطبيعة الحال فإن الأمر لا يستقيم إلا بإعادة النظر في العديد من وجوه الانفاق والاسراف .

مبادرة اختيارية بعيداً عن التدخل الحكومي :

كثيراً ما نضع الأفكار الجيدة عندما نخرج من حيز الاختيار إلى مجال الجبر والقهر . وعندما يتعلق الأمر بالعقيدة وفرائضها فإن قهر الدولة وتدخلها غالباً ما يؤديان إلى نتائج عكسية . ولذلك فليس الهدف من هذا المقال دعوة

الحكومة إلى التدخل أو تضيق الحج أو العمرة ، بل إنى أعتقد أن هذا يمكن أن يصبح أمرا بالغ الضرر إذا لم يقابله اقتناع حقيقى لدى أصحاب الشأن . ولذلك فإن الأمر مطروح فى الحقيقة على أصحاب الرأى والعلم لتقديم المشورة والفتوى فى أمر من أمور الدين والدنيا . وعندما يتوافر الاقتناع الحقيقى لدى الأفراد فليس أقدر على ذلك من العمل التطوعى والاختيارى صيانة لحقوق الله ومصالح العباد . وينبغى التأكيد على هذه النقطة خشية أن يفتح تدخل الدولة بسلطانها وسلطتها الباب لإفساد الدين وتغليب السياسة على العقيدة . وهو شر مستطير . ولذلك فإن مناط التساؤل والحوار هو بين العالمين بأمور الفقه والدين وبين السائلين الخريصين على حقوق الله والمشفقين على أحوال البلد الاقتصادية . ويظل المناط فى البداية والنهاية لاقتناع الأفراد وحريرتهم فى الاختيار .

صندوق لخدمة المسلمين من القادرين حاليا :

ولعلى أطرح تصورا على علماء الدين لإبداء الرأى فيه بما يحقق رغبة القادرين على الإنفاق فى وجوه الله من ناحية ، وحماية للمصالح الاقتصادية الجوهريّة للأمة من ناحية أخرى . أليس من المتصور أن يتاح للقادرين ماليا أن يخصصوا مبالغ من أموالهم بالجنيه المصرى ، وينشأ بها « صندوق لخدمة الإسلام » يدار من هيئات خاصة من أصحاب الشأن والعلماء بعيدا عن الحكومة وتدخلها . ولا مانع من أن يتقرر أن يستخدم جزء من هذه الأموال - فى المستقبل - لخدمة الحج والعمرة إذا زالت الغمة وتوافرت العملات الأجنبية فى مستقبل ، نسأل الله ، ألا يكون بعيدا . وهكذا يستطيع القادر أن يتحمل فى ماله أعباء خدمة الإسلام والمسلمين ، وألا يصبح عجز الموارد

الأجنبية عائقا أمامه للاتفاق في سبيل الله لما فيه خدمة المسلمين .
هذا ليس رأيا ، وإنما هو تساؤل واقتراح . لعل علماء الدين يجدون في
هذا التساؤل ما يحفزهم على مزيد من إلقاء الضوء على واحد من القضايا التي
تهم المسلمين وحرصهم على إقامة الفرائض من ناحية ، وتراعى أوضاع المعيشة
لعموم البشر في ظروف الشدة في العملات الأجنبية من ناحية أخرى . هذه
دعوة للعالمين للفتوى والاجتهاد وبما يحفظ حق الله .
والله أعلم .

٧- رسائل قصيرة.

- حزب المتوسط الإحصائي
- شقة للإيجار
- الانتخابات الفردية والقائمة

حزب المتوسط الإحصائي (*)

(١٩٨٧م)

عزيزى الأستاذ الفاضل / أحمد بهاء الدين .

تحية طيبة وبعد ،

بمناسبة التعليق على نتائج الانتخابات الأخيرة وما تردد حول انتصار حزب «الوسط» ، بالمعنى السياسى ، فإنه يبدو لى أن هناك حزباً آخر قد نجح فى اجتياح مختلف نواحي الحياة العامة فى مصر . ولم يحدث ذلك بالأمس فقط ولكن منذ فترة ليست بالقصيرة . وهذا الحزب هو ما يمكن أن يطلق عليه اسم «حزب المتوسط الإحصائي» .

فى كل جانب من جوانب الحياة العامة فى مصر : فى السياسة ، فى الاقتصاد ، فى الثقافة ، فى الفن ، فى الأعمال ... هناك دائماً قلة من الصفوة المتميزة وجمهرة من العامة ، تفصل بينها مجموعة من أوساط الناس ، ومنهم خرج أهم الأحزاب وأخطرها . وهذا الحزب من أوساط الناس أقرب إلى «المتوسط الإحصائي» لأهل المهنة أو الحرفة ، فهم دون أهل الصفوة تميزاً وكفاءة وإن كانوا يجاوزون قطعاً مستوى العوام إدراكاً وفهماً . فهم فى مجالات اهتمامهم أقرب إلى

(*) نشرت فى «رميات الأستاذ أحمد بهاء الدين» . جريدة الأهرام ١٧ مايو ١٩٨٧ .

العينة العشوائية أو المتوسط الإحصائي .

وقد استطاع هذا الحزب من أوساط الناس أن يتقدم الصفوف ويسيطر على مختلف مناحي الحياة العامة في مصر . فهم في المقدمة في كل مكان : في مراكز المسؤولية في الجامعات ، في الفن ، في النقابات ، في المجالس الشعبية ... الخ . وقوة هذا الحزب تنبع من أن أعضائه يمثلون المجتمع تمثيلاً صادقاً . ومشكلة هذا الحزب أو بالأحرى مشكلتنا معه هو أنه - مع تمثيله للمتوسط العام - فإن أفرادَه بالقطع ليسوا أفضل العناصر المتاحة . وعظمة الأمم ليست فقط بارتفاع المستوى العام وإنما أيضاً بحجم الصفوة ودورها . ورغم أن مصر بلد فقير - وقد كانت كذلك دائماً - إلا أنها عرفت في كل وقت وسط بحر التخلف جزراً للرق من صفوة متميزة تكاد تماثل ما تعرفه أرقى الدول . وقد تراجعت عناصر الصفوة عن مراكز الريادة لتكتفي بدور المتفرج . إننا نعيش في عصر «أوساط الناس» أو غلبة حزب «المتوسط الإحصائي» . فهل يأتي يوم تنصدي فيه «الصفوة» لدورها في الريادة ، أم هي أضغاث أحلام ؟ .

شقة للإيجار(*)

(١٩٨٥م)

عزيزى الأستاذ الفاضل / أحمد بهاء الدين .

تحية طيبة وبعد ،

تابعت باهتمام يومياتكم عن «شقة للإيجار» وأرجو أن تسمحوا لى بإبداء بعض الملاحظات على بعض ما جاء فى اقتراحاتكم .

* من المتوقع أن يودى إطلاق حرية تحديد سعر الايجار للمباني الجديدة فى ظل الظروف السائدة لتكاليف البناء والعائد من الاستثمارات البديلة - مثل شهادات الاستثمار - إلى ارتفاع إيجار الشقق بشكل كبير . وقد سمعت وزير الاسكان يقول بأن إيجار شقة حجرتين وصالة سوف يتجاوز مائتى جنيه فى ظل ظروف التكاليف الحالية .

* التفرقة فى اقتراحكم بين معاملة المساكن التى تقام بعد تطبيق النظام وبين المقامة قبله من شأنها أن تكرر المشكلة التى نواجهها بعدم العناية بصيانة المباني

(*) نشرت فى جريدة الأهرام فى ٥ ديسمبر ١٩٨٥ .

وكان الأستاذ أحمد بهاء الدين قد نشر فى يومياته حول موضوع «شقة للإيجار» بعض المقترحات التى تتضمن تحريم تخليق الشقق السكنية ، وإطلاق حرية تحديد سعر الايجار حسب ظروف الطلب والعرض بالنسبة للمباني الجديدة دون الايجارات القديمة التى تظل محكومة بقواعد تحديد الايجارات .

القديمة . فالمساكن - أيا كان تاريخ بنائها - جزء من الثروة القومية تحتاج إلى توفير الصيانة والرعاية لها . والتفرقة المقترحة تجدد عاداتنا السيئة في تبديد الثروة القائمة بعدم الاهتمام بالصيانة .

* الفصل بين الايجار (العائد) وبين التملك (رأس المال) هو فصل غير طبيعي ، وقد تفاقمت مشكلة الاسكان في الماضي حينما اعتقد المشرع أنه يستطيع أن يقيد أحدهما (الايجارات) دون الآخر . فكان التحايل عن طريق «خلو الرجل» ثم عن طريق استبعاد طريق التأجير أصلاً والاقتصر على التملك . والحقيقة أن العائد / رأس المال هما وجهان لحقيقة واحدة . فلا شيء له قيمة رأسمالية دون أن يكون ذا عائد ، فضلاً عن أن كل ما يدر عائداً لا بد وأن تكون له قيمة رأسمالية . وأخشى أن يكون اقتراحكم بإطلاق حرية تحديد الايجار ومنع البيع بالتمليك هو عودة لنفس الأسلوب القديم ولكن من منطلق عكسي .

وبعد هذه الملاحظات السريعة أود أن أوضح بعض الأمور الأساسية التي اعتقد أنها لا بد وأن تؤخذ في الاعتبار عند معالجة مشكلة الإسكان :

١ - يبدو أن الإسكان في ظروف مصر الحالية لا يمكن أن يتوفر فقط عن طريق الاستثمارات العامة ، وأن هناك على العكس ضرورة للاعتماد على الاستثمارات الخاصة .

٢ - من غير المتصور أن تقبل الاستثمارات الخاصة الإقدام على الاستثمار في الاسكان إذا كان العائد على هذه الاستثمارات أقل من العائد على استثمارات في فروع أخرى متاحة ومشروعة .

٣ - الإسكان إشباع الحاجات فردية حقاً ، ولكنه في نفس الوقت إشباع الحاجة اجتماعية . فالاستقرار والسلام الاجتماعيان يتطلبان توفير خدمة الاسكان للمواطنين بشروط ميسورة نسبياً . ومن هنا فإن من يساهم في علاج مشكلة

الاسكان لا يقوم باستثمار خاص فقط ولكنه يساهم أيضاً في أداء خدمة اجتماعية .

٤ - يتم توفير خدمة الاسكان عن طريق رأسمال قومي وهو المباني القائمة . وأية سياسة لا تحمي المساكن القائمة بالصيانة والعناية اللازمة إنما تزيد من حدة مشكلة الاسكان وتمثل تبيديداً لثروة قومية قائمة .

٥ - هناك أوضاع كثيرة وقائمة وموروثة من الماضي بصرف النظر عن مدى سلامتها . وتمثل هذه الأوضاع واقعاً قائماً وترتب عليه أشكالاً من الحقوق المكتسبة التي لا يمكن المساس بها بين يوم وليلة . ولكن من الممكن تغييرها بالتدريج خلال فترة من الزمن .

ولذلك وفي ضوء ما تقدم فإنى أعتقد أن أية سياسة رشيدة للاسكان لابد وأن تتضمن العناصر الآتية :

- لا يمكن حل مشكلة الاسكان دفعة واحدة . ولكن يمكن وضع سياسة واضحة للاسكان تتضمن مراحل واضحة ومعروفة للوصول في نهاية الأمر إلى الحلول النهائية .

- ليس من المفيد التمييز بين أشكال الاستغلال والتصرف . فالتأجير والتملك وجهان لحقيقة واحدة . وغلق أحد الأبواب وترك الآخر مفتوحاً سيكونان مدعاة للتحايل أو لظهور مشاكل جديدة .

- ليس من المفيد التمييز في المعاملة بين مبان حديثة ومبان قديمة ، فالكل جزء من ثروة قومية واجبة الحماية والرعاية . ولكن ليس هناك ما يمنع من إعطاء فترة انتقالية - قد تستمر عشر سنوات - قبل أن تعامل المباني القديمة معاملة المباني الحديثة .

- بالنظر إلى أن الاستثمار في مجال الاسكان يمثل - في شطر منه - إشباعاً لحاجات

اجتماعية فليس هناك ما يمنع من التاحية المنطقية أن تتحمل الدولة - عند توافر شروط معينة في المباني وبعد إنجازها - جزءاً من تكلفتها الاستثمارية بما يساعد على تخفيف أعباء الإسكان على المواطنين .

- تظل المشكلة الأساسية في قضية الإسكان هي توفير مستلزمات البناء بتكلفة معقولة لتخفيض أعباء الإسكان .

وبعد فليس فيما تقدم سوى بعض الملاحظات التي أوجاها إلى قراءة يومياتكم الهامة . وقد رأيت أن أضعها تحت نظركم .

مع أطيب تمنياتي ، ، ،

النَّظْمُ الانتخابيَّة

الانتخابات الفرديَّة والقائمة (*)

(١٩٨٩م)

عزيزي الأستاذ الفاضل / أحمد بهاء الدين
تحية طيبة وبعد ،

تناولتم في يومياتكم ١٩٨٩/٢/٦ موضوع النظم الانتخابية ، مؤكداً أن النظام الفردي هو وحده الذي يتفق مع أحكام دستورنا ، رغم أنكم تميلون - من حيث المبدأ - إلى نظام القائمة غير المشروطة . ورغم أن قضية النظم الانتخابية من الموضوعات الخلافية الكبرى والتي لا يمكن تناولها في مقال صغير ، ناهيك عن رسالة في عمود ، فإنني أود أن أعرض لأحد الاعتبارات التي قل أن تناقش في هذا المجال . لعل الحجة الرئيسية لأفضلية نظم القائمة هي أنها تستند إلى افتراض هام يجعل المناقشة الحزبية في الانتخابات منافسة بين البرامج وليست مبارزة بين الأفراد ، فضلاً عن أنها تعطي صورة أكثر تمثيلاً لآراء المواطنين . ولعلك تتفق معي في أن التجربة في معظم الدول في الفترة الحديثة دلت على أن الخلافات المذهبية الكبرى قد تضاءلت بالمقارنة إلى شخصية من يقوم على تنفيذ هذه البرامج . فحزب المحافظين مع تاتشر ليس هو حزب المحافظين مع هيث ، كما أنه

(*) نشرت في يوميات الأستاذ أحمد بهاء الدين . جريدة الأهرام بتاريخ ١٦ فبراير ١٩٨٩ .

لا جدال في أن الحزب الشيوعي السوفيتي مع جورباتشوف ليس تمامًا نفس الحزب الشيوعي مع بريجنيف ! وهكذا فإن اختيار الأفراد القائمين على تنفيذ البرنامج الحزبي لا يقل أهمية عن اختيار البرنامج نفسه . ولكن الأكثر خطورة هو أنه مع نظم القائمة يتراجع دور المواطنين في اختيار ممثلهم عن تنفيذ البرامج ، لكي يتمتع بهذا الحق أجهزة ومؤسسات الحزب . وكثيراً ما كانت هذه الأجهزة أشد وبالاً وجموداً على برامج أحزابها نفسها . وعلى العكس فإن التأييد الشعبي المباشر لبعض أجنحة الحزب ممثلة في أشخاص معينين قد وفر لمثل هذه الأحزاب الحيوية والقدرة على التطور المستمر . وبذلك فإن النظام الفردي إذ يسمح للمواطنين بإبداء الرأي في البرامج والقائمين عليها في نفس الوقت ، فإنه يساعد أيضاً على تحرير ممثلي الحزب في المجالس النيابية من قبضة أجهزة الحزب بما يؤدي إلى ظهور الكفاءات وتطور الأحزاب من الداخل . أما حجة التمثيل الصادق لاتجاهات المواطنين ، فرغم أنها صحيحة إلا أنها تؤدي في نفس الوقت إلى ازدهار أحزاب الأقلية ، وبالتالي عدم الاستقرار حيناً وإلى الالتجاء إلى أرضاء العناصر الأكثر تطرفاً أحياناً أخرى . فالعناصر الأكثر تطرفاً - يميناً أو يساراً - تستند عادة إلى أقلية . وختاماً فإنه من المستحيل أن نجد نظاماً مثالياً ، ولكل نظام مثالبه ومعاقبه ، والعبرة في النهاية بما يتفق مع ضمير الناس . وأعتقد أن الانتخاب الفردي أقرب إلى ذلك . والله أعلم .

٨- حوارات.

- مقابلة الرئيس أنور السادات

- حوار في جريدة الجمهورية

مقابلة الرئيس أنور السادات (*)

(١٩٧٦م)

بناء على اتصال تليفوني من مكتب رئيس الديوان بالقصر الجمهوري في الكويت في ١٣/١٢/١٩٧٦ سافرت إلى القاهرة لمقابلة الرئيس أنور السادات .

وقد حدد موعد المقابلة الساعة الثانية عشرة من يوم ١٨/١٢/١٩٧٦ في منزله بالجيزة . (وكان الرئيس قد ألغى جميع مواعيدته خلال هذا الأسبوع لإصابته بوعكة برد ، هكذا نشرت الصحف) .

وقد ذهبت في الموعد المحدد (١١,٣٠) ، وانتظرت في صالون منزله حتى الساعة ١٢,١٠ ، حيث دعيت لمقابلة الرئيس في الصالون الآخر . وكان معه السيد حسنى مبارك - نائب رئيس الجمهورية - واستقبلني الرئيس مرحبا ومهنتا بسلامة الوصول من الكويت وقدمني إلى السيد نائب الرئيس .

وقد بدأ الرئيس الحديث بالإشارة إلى أنه قرأ مقالي في الأهرام «الاقتصاد المصرى أخطر من أن يترك للاقتصاديين» (*) بتاريخ ٨/٢/١٩٧٦ ، وأنه رأى فيه رؤية Vision (هكذا قالها بالإنجليزية)

(*) أميد نشره في كتابي ، في الحرية والمساواة ، سابق الإشارة إليه ص ١١٢ وما بعدها .

جديدة ، وأنه يجب أن يسمع منى في خلال ثلاث ساعة تصوراتى عن المشكلة الاقتصادية ووسائل الحل . كذلك أشار الرئيس إلى أنه لم يكن يعلم بوجودى فى الكويت وأنه يأسف لما قد يكون قد ترتب لى من إزعاج ، وإن كان فى نفس الوقت سعيدا لأن يرى الاستجابة للحضور دون خوف ، وهو أمر ربما كان لا يحدث فى الماضى ! وهنا ترك لى الحديث .

وقد شكرت السيد الرئيس على ثقته وبدأت الكلام مشيرا إلى أننا فى الكويت كثيرا ما نجتمع لمناقشة مشاكل مصر . وأن هذه الاجتماعات كانت تنتهى دائما باستعراض مواطن الضعف فى الأوضاع العامة ووصف مظاهر المشكلة دون أن نستطيع أن نصل إلى حلول محددة لكيفية الخروج من هذه الأزمة . وبذلك كانت اجتماعاتنا دائما تقتصر على تشخيص الأمراض دون أن تقدم أى حلول للمشكلة . وأن هذه الاجتماعات كانت تضم عادة عددا من خيرة شبابنا الاقتصادى . وبذلك فقد توصلنا إلى الاقتناع بأن الحل ليس فى أيدى الاقتصاديين وأنه يقتضى تغييرا سياسيا شاملا ومواجهة سياسية كاملة . وهنا بدأت أعيد عليه تلخيصا لما ورد فى مقالى المشار إليه فى هذا الشأن من أن أبا من الحلول الاقتصادية تبدو قاصرة . وأن الأمر يحتاج إلى مواجهة سياسية والاختيار بين أحد حلين فى التوجهات الاقتصادية ، الحل العربى واستخدام أدوات السوق والاعتماد على جذب الاستثمارات الخارجية والتمويل العربى ، أو الحل الصينى والاعتماد على المركزية الشديدة والأسلوب العقائدى . وبدأت الحديث عن الاختيار العربى والاستفادة من ظروف المنطقة ومايتوافر لها من إمكانات مالية . وهنا ذكرت أننا بحاجة إلى سياسة اقتصادية عربية وأن يتحقق أكبر قدر من الانساق فى هذه السياسة . وهو ما لا يتوافر دائما .

وعلى سبيل المثال ، فإن الدعوة للمطالبة بمساعدة مصر على أساس التبرع والمنحة من جانب الدول العربية يعتبر في نظري أمرا غير مقبول وغير مفيد . فهو غير مقبول لأن مصر تحملت أعباءها لمصلحتها وليس لثمن تقتضيه . كذلك فإنه من غير المقبول الاعتراف بأن الاقتصاد المصرى غير قادر على النهوض واستعادة الثقة في نفس الوقت الذى نطالب المستثمرين بوضع أموالهم في مصر ، فهو قد يعانى من مشاكل طارئة ولكنه يتمتع بإمكانيات كبيرة فيما لو أمكن التغلب على الصعوبات الوقتية الحالية . وهو كذلك أسلوب غير مفيد لأن مبدأ التبرع لن يودى إلى تزويد مصر باحتياجاتها وإنما فقط بجزء من الموارد ، فضلا عن أن ما تحصل عليه مصر على سبيل التبرع سيكون قصير الأجل ولن يستمر في المستقبل .

ولذلك فينبغى أن تكون نقطة البدء في مطالبة الدول العربية بالمساهمة في إعادة البناء هي التأكيد على أن احتياج مصر للدعم سيكون على أساسين تجارى واستثمارى وليس على أساس التبرع ، وأن يراعى فقط في الشروط التى تعرض على مصر أن تأخذ في الاعتبار أوضاع الأزمة الطارئة التى تمر بها البلاد . وفيما عدا ذلك فإنه ينبغى التأكيد على أن الاقتصاد المصرى قادر إذا أعطى الوقت أن يمثل استثمارا مفيدا له وللدول العربية . وبذلك يقتصر الحوار على شكل المساعدات التى تطلبها مصر وشروطها ، وأن تكون على أساس المشاركة والقروض وليس على أساس التبرع .

وفي سبيل تأكيد هذه النقطة أوضحت لسيادته أن ظروف الكثير من الدول العربية المنتجة للنفط تتفق مع هذا المنطق . ورغم أنى لا أعرف الكثير عن الأوضاع الداخلية للسعودية مثلا ، فإننى أعتقد أن الكويت - التى أعرفها بدرجة معقولة - يمكن أن تستجيب لمثل هذه الدعوات . فتكوين الكويت

الداخلي وعلاقات المجتمع تؤثر بالضرورة على شكل قراراتها وسياساتها .
ولذلك فإنه من الضروري أن نميز بين سلوك مختلف القوى الاجتماعية
والسياسية . فهناك التمييز بين الشيوخ والتجار ، وهناك التمييز بين الجيل القديم
والجيل الجديد . فأما عن التفرقة بين الشيوخ والتجار ، فإنني أعتقد أنه على
خلاف ما قد يبدو ، فإن الشيوخ والحكام أكثر وعياً وإدراكاً بالمطالبات
الوطنية والقومية ، وأن طبقة التجار - وهي تمثل الرأي العام المؤثر - تنهم
بدرجة أكبر بالعائد المالى الذى تحصل عليه دون أى تفكير استراتيجى لمكان
استثماراتها . وهذه التفرقة ترجع إلى طبيعة الطبقتين . فالحكام - وهم أقدم
العائلات - أكثر ارتباطاً بالكويت وهم ينظرون إليه كدولة ينبغى أن يتوافر لها
الاستمرار والاستقرار ، ولذلك فإن لديهم نوعاً من عقل الدولة والتفكير
الاستراتيجى . أما التجار فإنهم يفكرون بعقلية فردية تبحث عن الربح أينما
وجد ، ولا يستبعد البعض - وخاصة العناصر الدخيلة حديثاً - فكرة الإقامة في
الخارج عند تغيير الظروف واختفاء النفط .

ومن هذه الزاوية فإن طلب مصر المساعدة على أساس التبرع حتى وإن
وجد تجاوباً من طبقة الشيوخ والحكام فإنه سيجد مقاومة من الرأي العام المؤثر
ممثلاً في التجار . ولذلك فقد يكون من الأنسب عدم إحراج الشيوخ والتأكيد
على أن ما تريده مصر هو الاستثمار على أسس تجارية مجزية للطرفين . وفي
نفس الوقت تعمل الحكومة المصرية على جذب رأس المال الخاص إلى مصر
بشروط مجزية . وهنا فقط قد يقوم التجار بالضغط على حكومتهم لمساعدة
مصر ونوفير الاستقرار فيها حماية لاستثماراتهم فيها . وبعبارة أخرى فينبغى ألا
تطلب مصر مساعدة على سبيل التبرع ، وإنما فقط على أساس تجارى مع نية
الظروف المناسبة لرأس المال الخاص للاستفادة من المزايا الممنوحة في مصر

وتشجيع مساهمته في المشروعات المصرية، وأن تترك له مهمة الضغط على حكومته للمساعدة . وهنا أشرت إلى اهتمام المستثمرين العرب ، بالاستثمارات العقارية ، وأن لنا مصلحة في تسهيل هذا الأمر لهم . فهي استثمارات في أصول قائمة في مصر وبالتالي تحت السيطرة الكاملة للاقتصاد المصرى . وأن كثيراً من الشعارات تمثل حفا يراد به باطل ، مثل القول بأننا غير مستعدين « لبيع مصر » . وذكرت لسيادته ما عرفته... أثناء عملي في وزارة المالية في الكويت - من أنه قدم عرض لشراء أرض معروف لإقامة مركزين تجارى ومالى حديثين وعلى ألا يتم ذلك إلا بعد إقامة مدن سكنية للمقيمين فيها حول القاهرة . وان المشروع قد تعثر تحت تأثير مثل هذه الدعاوى ، في حين أن تنفيذه كان يعنى ان تخصص استثمارات عقارية تجاوز المليار دولار ، وأن كان يمكن أن تصبح مدعاة لمزيد من المعونات في المستقبل . وقد ضاعت هذه الفرصة ، ولم يبق إلا الشعار 1 .

أما التفرقة الثانية في القوى الاجتماعية في الكويت - وربما في غيرها من دول الخليج - فهي بين الأجيال الحديثة والقديمة . فرغم أن الأجيال الجديدة قد حصلت على درجات عالية من التعليم إلا أنها بالمقارنة بالأجيال القديمة كثيراً ما تنقصها النظرة الاستراتيجية ، ويقتصر اهتمامها على التفاصيل واختلاف معدلات العائد من الاستثمارات في مختلف الدول دون ان يرتبط ذلك بنظرة استراتيجية قومية متكاملة ، أما الأجيال القديمة فهي وإن كانت تفتقد إلى التعليم الحديث ، فإنه يتوافر لها حس صادق ونظرة بعيدة للأمور . وعلى كل حال فإنه بالنسبة لهذه الأجيال الجديدة وطبقة التجار تعتبر فكرة المساعدة الاقتصادية على أساس التبرع لمصر أمراً غير مقبول .

على أن رفض مصر قبول مبدأ المساعدات بدون مقابل لايعنى ألا تتحمل

الدول العربية الأخرى بعض الأعباء لمواجهة الاحتياجات العربية وليس لخدمة مصر وحدها . فهناك نوع من الاحتياجات العربية التي تهم الأمة العربية في مجموعها والتي ينبغي أن تحول على أساس عربي على أساس القدرة التحويلية . والدفاع هو أوضح الأمثلة لذلك . وقرار مؤتمر القمة في الخرطوم بتقديم الدعم لدول لمواجهة ينبغي أن ينظر إليه باعتباره مشاركة في أعباء الدفاع عن الأمة العربية وليس مساعدة لهذه الدول .

ومع ذلك فمن المفيد ان نشير إلى أن المشاركة في أعباء الدفاع العربي يمثل أدنى صور التعاون على أساس عربي ، لأنه يمثل الدفاع العرزي عن الوجود للمادى للأمة العربية ، وأهم من هذا الوجود المادى هو الوجود الحضارى ، وهو ما يستلزم أن تتحمل الأمة العربية في مجموعها أعباء هذا الوجود الحضارى ، وبخاصة في ميدان التعليم . فالتعليم ليس حاجة قطرية لكل دولة بقدر ما هو استثمار عربي . ولولا نفقات التعليم والبعثات التي قامت بها الحكومة المصرية خلال المائة عام الأخيرة لما وجدت الدول العربية النفطية وغيرها - حين توافرت لديها الأموال - هذا العدد الهائل من المدرسين والمحاسبين والمهندسين والأطباء .. الخ ، ولذلك فإنه من الطبيعي أن تحاول مصر ان تضع الدول العربية أمام مسئولياتها في تحمل أعباء الاحتياجات العربية وفي مقدمتها التعليم إلى جانب الدفاع . وبالطبع فليس المقصود هو أن تتحمل ميزانية عربية كافة اعباء التعليم فهذا واجب قطري في الدرجة الأولى . ولكن هناك مجالاً لبدء تحمل الأعباء العربية بالتدريج .. كأن يبدأ في هذا على مستوى التعليم الجامعى أو على العكس على مستوى محو الأمية . المهم هو تقرير مبدأ الاحتياجات العربية والالتزام العربي لبعض الاحتياجات العربية .

وإذا انتقلنا الآن إلى سياسة مصر الاقتصادية العربية فإنه من الواجب على

مصر أن تستغل كافة نقاط القوة في وضعها مع الدول العربية . ففما يتعلق بالسعودية مثلا ، فرغم أني لا أعرف الكثير عن أوضاعها الاقتصادية الداخلية فمن الواضح أن سياستها البنزولية تتأثر بشكل كبير بمتطلبات السياسة الدولية . وهنا أشير إلى أنني أثناء عملي في وزارة المالية بالكويت اطلعت على تقرير أعد للجنة مشتركة في الكونجرس عن الطاقة ويسمى مشروع الترابط Project Interdependence ، وذلك بالمقابلة إلى المشروع الذي سبق أن قدم من إدارة نيكسون تحت اسم مشروع الاستقلال Project Independence ، وخلاصة التقرير سابق الإشارة إليه هو ان الاستقلال في ميدان الطاقة أمر أكثر صعوبة مما يبدو ، وأن الاتجاه هو نحو مزيد من الاعتماد على البنزول المستورد وخاصة من الشرق الأوسط . وأن ستي ١٩٧٨/٧٧ تعتبران من أشد السنوات قسوة حيث أن بنزول الأسكا لن يكون قد استخدم بالفعل في الولايات المتحدة ولا يتظر أن تتم إنشاعات الأنابيب قبل هذا التاريخ . وأن التفرقة التقليدية بين ما كان يسمى بالمصادر المأمونة (مثل كندا والمكسيك) والمصادر غير المأمونة لم يعد لها مجال ، فكافة المصادر أصبحت الآن غير مأمونة أو غير مضمونة ، وخصوصا وأن سياسة كندا التي كانت تصدر للولايات المتحدة الأمريكية البنزول لتزويد الساحل الغربي مقابل استيراد كندا من الشرق الأوسط لتزويد منطقة ساحلها الشرقي - هذه السياسة تغيرت مع سياسة حماية الطاقة في كندا وبدء توصيل بنزول غرب كندا إلى مناطقها الشرقية . وهذا كله أدى إلى ضرب من اعتماد الولايات المتحدة الأمريكية على الاستيراد من المصادر غير المضمونة أي من الشرق الأوسط بصفة أساسية .

وهنا يذهب التقرير إلى أن العامل الحاسم في استقرار استهلاك الطاقة في الولايات المتحدة الأمريكية هو المملكة العربية السعودية ، وأشار التقرير إلى

أن اعتبارات عدم الاستقرار يمكن أن تأتي من مجموعة الدول العربية النفطية قليلة السكان . فليس هناك خطر على الولايات المتحدة الأمريكية من الدول النفطية كثيفة السكان، حتى تلك ذات الاتجاهات الثورية والتحررية مثل العراق والجزائر ، لأن هذه الدول في حاجة ماسة إلى إنتاجها النفطي لاستمرار خططها في التنمية . ولكن الخطر يمكن أن يأتي على العكس من الدول قليلة السكان ذات الفوائض المالية الكبيرة . وخصوصا دولة مثل المملكة العربية السعودية بالنظر إلى حجم احتياطياتها .

ويؤكد التقرير ان سياسة السعودية في الإنتاج تأخذ في الاعتبار احتياجات العالم الغربي والولايات المتحدة الأمريكية بوجه خاص . وان إنتاج السعودية الآن يبلغ حوالي ٨ - ٨,٥ مليون برميل يوميا ينتظر أن يصل إلى حوالي ١١,٥ مليون برميل يوميا في أوائل الثمانينات مقصود به توفير كميات مناسبة للمطلب العالمي . وعلى العكس فإن احتياجات السعودية ذاتها لتمويل خططها للتنمية، ومع أخذ المساعدات للدول النامية والدول العربية والإسلامية في الاعتبار ، كل ذلك لا يتطلب ، مع التساهل الشديد ، أكثر من ٣,٥ - ٤ مليون برميل يوميا . ومعنى ذلك أن السعودية تنتج حوالي ٤ ملايين برميل يوميا لتوفير احتياجات السوق العالمية (**). وأشار التقرير أيضا إلى أن خطة السعودية للتنمية مبالغ فيها بشكل كبير ، وأن المسئولين فيها يشعرون بذلك . وفي جميع الأحوال فإن استمرار صنع النفط بهذه المعدلات العالية يتطلب تحقيق الاستقرار السياسي في المنطقة .

(**) اتضح فيما بعد ، أن احتياجات السوق العالمية من نفط السعودية أقل من ذلك خلال الثمانينات مما أدى إلى انخفاض أسعار النفط اعتباراً من ١٩٨٣ .

كل هذا قصدت منه بيان أهمية الاستقرار في المنطقة ، وأن هذا الاستقرار لا يمكن أن يتحقق مع استمرار المشاكل الاقتصادية في مصر ، فينبغي أن يكون مقهوما أن استقرار المنطقة أمر ضروري ، وأن مصر واستقرارها أمر لاغبي عنه . وهكذا فإن للسعودية مصلحة استراتيجية في المساعدة على المساهمة في الإصلاح الاقتصادي في مصر .

وإذا انتقلنا إلى الوضع في الكويت نجد أنه ليس ميسرا كما يبدو للوهلة الأولى ، وهم يواجهون خيارا صعبا بالنسبة للمستقبل . فطالما أن الكويت لن تخفض من إنتاجها النفطي ، وهو أمر مستبعد في ظروف الدول العربية البترولية ، فإنها أمام خيار صعب بين الوقوع في أيدي الأجانب بالاستثمار في الخارج من ناحية ، أو التوسع في النشاط المحلي مع ضرورة استيراد أيد عاملة أجنبية في الداخل من ناحية أخرى . وكلا الأمرين يمثل خطورة لا يمكن التهورين من شأنها . وقد كثرت الحديث عن مخاطر الاستثمارات العربية في الخارج وخصوصا بعد أن زادت أحجامها . ولكن الاستثمار الداخلي يضع أمام الحكومة الكويتية صعوبة لا تقل خطورة وهي زيادة عدد العاملين من غير الكويتيين . وقد وصل المجتمع الكويتي - ربما - إلى وضع حساس بالنسبة لزيادة عدد العاملين من غير الكويتيين . ومن المفيد أن نشير إلى أن سلوك هؤلاء يمكن أن تترتب عليه مشاكل أمنية كثيرة في المستقبل . وعلى أي الأحوال فإن اليد العاملة المصرية تمثل بالنسبة للكويت مزايا نسبية والخيارات الأخرى لا تخلو من مشاكل . وربما تكون اليد العاملة المصرية أقل هذه الفئات إثارة لمشاكل سياسية وأمنية . ومن الممكن في ظل هذه الظروف إقامة نوع من التعامل القائم على المصلحة المشتركة ، بحيث تكون الأمور واضحة منذ أول الأمر . فالأموال الكويتية تستثمر في مصر واليد العاملة المصرية تعمل في

الكويت ، ويمثل كلا الأمرين وسيلة للتكامل بين كل دولة والأخرى . وينبغي أن يكون ذلك واضحاً تماماً للطرفين . وهذا التشابك في المصالح والاعتماد المتبادل يمكن أن يكونا مدخلاً لعلاقات اقتصادية أكثر تطوراً . وقد استخدم شيء من ذلك في علاقة فرنسا بالجزائر . فوجود أيد عاملة جزائرية كبيرة في فرنسا من ناحية واستثمارات فرنسية بالإضافة إلى الحاجة إلى البترول الجزائري من ناحية أخرى ، هذه العلاقات المتبادلة كانت من أسباب قيام علاقات اقتصادية متطورة بين البلدين .

وبعد ذلك انتقلت إلى الحديث عن السياسة الاقتصادية الداخلية ، وأشارت إلى أنه في ظروف مصر الاقتصادية لا يمكن إنجاز أى إصلاح محسوس في جميع القطاعات وان السياسة الواجبة تقتضى نوعاً من الاختيار المقصود للقطاعات التي ترى أنها أولى بالاهتمام مع ترك القطاعات الأخرى . وأن هذا أمر معروف في النظرية الاقتصادية للتنمية بين أنصار ما يعرف باسم التنمية المتوازنة *Balanced growth* والتنمية غير المتوازنة *Unbalanced growth* ، وأن الأسلوب المناسب لظروف مصر هو أسلوب التنمية غير المتوازنة بمعنى اختيار بعض القطاعات والتركيز عليها وإنجاز نتائج محسوسة فيها . وأشارت إلى أن ما يؤثر في نفسية المصريين ليس في كثرة المشاكل الاقتصادية ، وإنما في فقدان الأمل في تحقيق شيء . ولذلك فإن المطلوب هو إعادة الثقة في القدرة على الإنجاز *Accomplishment* . وهنا أشارت إلى أهمية البدء لإعادة الثقة في سبيل بداية عملية التعمير . وأشارت في هذا الصدد إلى تجربة إحدى دول جنوب شرق آسيا ، ولم أتذكر اسمها ، وقلت له إن هذه الدولة كانت تتميز بقدارة مدنها بشكل كبير ، فلجأت الحكومة إلى اتخاذ كافة الإجراءات وتعبئة كل القوى لتحويل عاصمتها إلى أنظف مدينة في العالم . وقد تم ذلك . وقد

يبدو هذا العمل سخيفا بوضع نظافة مدينة في أعلى سلم أولويات التنمية ولكن أثره كان حاسما في إعادة الثقة بإمكان وضع هدف محدد وتحقيقه على نحو ملموس .

ولذلك فإن المطلوب هو أن تقوم حكومة قوية بمصارحة الشعب بأن مشاكله في السكن والمواصلات والتعليم والحجاري والتليفونات وغير ذلك هي مشاكل ستعيش معه لعدة سنوات قادمة ، وأن على الشعب أن يحاول أن يتعايش مع هذه المشاكل ولا يتوقع معجزات ، فهي أمور تحتاج سنين . ولكن في نفس الوقت فإن الحكومة تقطع على نفسها عهدا بتحقيق إصلاح ملموس في أحد أو عدد محدود من هذه المشاكل خلال فترة محددة وبمحيث يظهر الإنجاز بشكل واضح على أفق زمني معقول . فهذا من شأنه أن يعيد للناس الأحساس بالقدرة على النجاح Sense of achievement . وطبعاً فإن اختيار هذا القطاع أو القطاعات أمر متروك لتقدير الحكومة من حيث أهمية الأمور في سلم الأولويات ، ولكن أيضا من حيث القدرة على توليد نتائج ملموسة .

وذكرت له أن هذا هو المعنى الحقيقي لانتصار ٦ أكتوبر . فقد وضعت الدولة لنفسها هدفا محددًا وحققته ، ولكنها لم تحل بعد مشاكل احتلال الأراضي في سيناء وغيرها ، فإزال اليهود في سيناء وما زالت فلسطين محتلة . ولكن المهم ، أنه لأول مرة يشعر المواطن المصري أنه قادر على إنجاز هدف محدد في مواجهة إسرائيل . وهذا هو المطلوب على المستوى الاقتصادي أيضا . إعادة أو خلق الثقة في قدرة الإنسان المصري على البناء الاقتصادي .

وبطبيعة الحال ، فإنني عندما أتكلم عن الأخذ بنوع من سياسة التنمية غير المتوازنة لا أقصد سوى الاتجاه العام بسياسة التنمية وهو لا يعني إيقاف كل شيء لمصلحة هذا الهدف المعلن ، فضلا عن ان ذلك أمر غير عملي .

وأخيرا تكلمت عن نوع وخصائص الأفراد الذين يمكن أن يقوموا بتنفيذ سياسة إعادة بناء الاقتصاد المصري . وقلت ان ذلك يتوقف إلى حد بعيد على الاستراتيجية التي ينتهى الأمر على اختيارها . فإذا اختير الأسلوب الصينى . فإننا نحتاج إلى عناصر عقائدية مؤمنة وقادرة على إلهاب مشاعر الناس . وبحيث يكونون مزودين بأيدولوجية قوية ومؤثرة ، وبصرف النظر عن هذه الايدولوجية : الدين ، العروبة ، أى شىء قادر على إلهاب المشاعر الجماهيرية ، وأن يأخذوا بأسلوب مبسط فى الحياة ، وبحيث تسود حياة جافة قائمة على ربط الأحزمة على البطون .

أما إذا رنى الأخذ بالأسلوب الغربى واستخدام مؤشرات السوق والكفاءة الاقتصادية وتشجيع الاستثمارات الخارجية وخاصة العربية ، فإن المطلوب هو نوع من العناصر التي تتميز بالقدرة الادارية *Young executive type* ، متفائل لم يمر فى التجربة الطويلة للإدارة الحكومية بما فيها من إحباط وفشل ، ويستحسن أن يكون من الشباب حتى يكون أكثر قدرة على التعامل مع المسئولين فى العالم العربى ، وهم أيضا من الشباب .

وهنا أنهيت حديثى ، فشكرنى الرئيس على هذا العرض الذى اعتبره مفيدا ، وعبر عن سعادته بالتعرف على ، وطلب منى مقابلة السيد رئيس الوزراء ممدوح سالم قبل سفرى . وسألنى عن موعد سفرى فذكرت له أنه سيكون فى اليوم التالى . وقد تحدد موعد مقابلة السيد ممدوح سالم فى نفس الليلة فى مجلس الوزراء الساعة العاشرة مساء ..

حوار في جريدة الجمهورية (*)

اشترك في الحوار

من جريدة الجمهورية

محمود الانصاري

جلال السيد

السيد عبد الرؤوف

عبد الله نصار

عايد عطوه

سهير أبو العلا

هاني صالح

إسماعيل بدر

* نشر في جريدة الجمهورية في ٢٨ يولية ١٩٨٨ ،

« عندما دعونا الدكتور حازم البيلاوي رئيس البنك المصري لتنمية الصادرات إلى مائدة الحوار هذا الأسبوع ، كنا نتصور أننا سنناقش معه قضية التصدير ، وطا أهميتها وأولويتها في جدول التنمية والتقدم الاقتصادي في مصر ..

لكن .. ما إن بدأ الحوار ، حتى وجدناه ووجدنا أنفسنا داخل دائرة الأزمة الاقتصادية بكل أبعادها المحلية والعالمية .. وإذا بقضية التصدير نجر معها قضايا الاستيراد ، والإنتاج ، والعمالة ، والأسعار ، والديون ، وتصل إلى الانفجارين السكاني والبيروقراطي .. وكانت هذه مفاجأة الحوار التي أعطته حيويته وإثارته » .

(الجمهورية)

عن الأزمة الاقتصادية :

« ما هو تصورك لتوصيف الأزمة الاقتصادية في مصر ؟ .
المشكلة الاقتصادية في مصر هامة ، ومن الانصاف أن نقول إنها ترجع لأسباب متعددة ، وليس للجانب الاقتصادي فقط ، فلها جوانب سياسية وثقافية . والتركيز على الجانب الاقتصادي - رغم أهميته - لا يقدم صورة حقيقية ، فنحن نعاني من أمور واضحة يقع عبؤها في الأساس على المواطن العادي أهمها :

- أسعار مرتفعة .
- ظهور البطالة الصريحة .
- الديون الأجنبية .

وهذه الظواهر الثلاث تمثل هوماً أساسية تواجه المسئول السياسى وكل
مهم بالقضايا العامة فى مصر .
والانصاف يقتضى أن نضعها جميعها فى إطارها التاريخى السليم لأن ذلك
يوضح الصورة أكثر ..

الانفجار السكانى :

فصر الحديثة بدأت مع محمد على ومن يومها . وقد تركزت القضية فى
مشكلتين :

- ١ - الثورة الزراعية .
- ٢ - الثورة السكانية .

فى عصر محمد على لم يتجاوز عدد سكان مصر ٢,٥ مليون نسمة فى الوقت
الذى أدخل فيه الوالى أساليب حديثة للمحاصيل وللإنتاج وللرى .. وفى ذات
الوقت أيضاً كانت الزراعة هى مصدر الإنتاج الأساسى وعندها يمكن القول إنه لم
تكن هناك مشكلة على أساس أن حجم الإنتاج كان معقولاً مقارنة بعدد السكان ،
بمعنى أن ٢,٥ مليون فدان كانت قادرة على إطعام ٢,٥ مليون إنسان فى ظل ظروف
الإنتاج السائدة . واستمرت الزيادة السكانية وكذا الإنتاج الزراعى .
وبعد الحرب العالمية الأولى بدأت ثورة الانفجار السكانى بمعدلات أسرع من
النمو الزراعى والنمو الصناعى معاً . فحدث الخلل وبدأت الأزمة .

معنى هذا أن المشكلة موروثية ومنذ وقت طويل ويمكن تلخيصها فى مشكلة
الانفجار السكانى والذى لم يجاره نمو مقابل فى الإنتاج . وبالتالي فالأزمة
الاقتصادية ليست بنت وقت بعينه إنما هى ابن شرعى لمصر الحديثة .

تعثر الصناعة :

* ولماذا لم تسعنا الصناعة التي بدأت في ذلك الوقت في القضاء على هذا الخلل ١٩ .
للأسف لم يستمر التطور الصناعي الذي بدأناه في الثلاثينيات بشكل منتظم .
صحيح أننا وضعنا أسس سياسة اقتصادية متمثلة في التعريفات والجمارك وقيام
بنك مصر في العشرينيات . استتبعه نظام ضريبي على الدخول والتركات بما
يستكمل البناء الاقتصادي الذي أعطى دفعة إيجابية للصناعة خلال الحرب
العالمية الثانية ..

وكذلك حدثت بداية صناعة حقيقية في الستينيات إلا أن نقصاً أساسياً
صاحبها وهو مشكلة الإدارة التي لم تكن على مستوى المدفعة الصناعية ، فقد
عجزنا عن تكوين طبقة كافية من المديرين .

وللأسف لم يحدث تركيز على هذا الجانب الهام بالقدر الذي حدث بالنسبة
للاستثمار الصناعي نفسه .

إذا أضفنا إلى ذلك مشكلة البيروقراطية نجد أن النقص الإداري مع التعويق
البيروقراطي لم ينهض بالصناعة كما يجب .. لأن كلا منهما لا يوفر البيئة المناسبة
لقيام قيادات قادرة بالفعل .

تضخم البيروقراطية :

تجربة التصنيع في الستينيات أطلقت العنان لقيام بيروقراطية ضخمة هيمنت
على الحياة الاقتصادية . والغريب أنه بعد التطور الذي وقع في السبعينيات استمر
التضخم البيروقراطي . وفي الوقت نفسه استمر أيضاً الانفجار السكاني كما
استشرى الخلل بتضخم بيروقراطي بلا حجم .. ورغم ما يحدث من تغير في
السياسة الاقتصادية إلا أن البيروقراطية ما زالت تنمو بمعدلاتها السابقة .

وما أعنيه ببساطة ووضوح هو معاناتنا من مشكلتين رئيسيتين :

الأولى : تضخم سكاني بلا ضوابط .

الثانية : تضخم للأجهزة الحكومية بلا ضوابط .

وكلاهما خطير خصوصًا إذا وضعنا في اعتبارنا ما يحدث من متغيرات في العالم أثرت علينا ولم تكيف معها .

العالم قصرية واحدة :

* ما هي المتغيرات ؟

قال : لقد أصبح العالم أشبه بقرية واحدة . ولم يشهد العالم من قبل تداخلًا اقتصاديًا مثل ما هو حادث اليوم . فلقد ظهرت على السطح أهمية التكامل الصناعي بين الدول خاصة ما يتعلق منها بمكونات الإنتاج ومستلزماته المغذية لكل صناعة .. إلى الحد الذي أصبح من الصعب بل من المستحيل القول إن سلعة بعينها لها جنسية واحدة . فما ينتج من جزء من الكمبيوتر في هذا البلد يستكمل بمكوناته في بلد آخر أو أكثر .. وهذا بطبيعة الحال غير خريطة التخصص .

وهناك حقيقة أخرى لا تقل أهمية وهي أن التكامل الصناعي صحبه بالضرورة تكامل مالي اختلطت فيه العملات في سوق المال في شكل أصول وأسهم وسندات مطروحة في بلد السلعة أو الإنتاج مثلما هي مطروحة في باقي الأسواق النقدية في العالم . بحيث أصبح من الصعب تحديد من يملك بالفعل . لأن الأسهم والسندات لصناعة معينة يجرى تداولها في أكثر من عاصمة . علمًا بأن الثروة المالية بطبيعتها سريعة الحركة والمرونة . وهي بطبيعتها كذلك خفية في كثير من جوانبها وليست ظاهرة مثلما هو الحال في العقارات مثلاً .

أى أننا نعيش عالمًا سريع الحركة لكنه قليل القدرة على معرفة حدوده .
وأصبح من السهل على الشخص والجماعة تفصيل الدولة فيما يتعلق بحركة المال
لكثرة وجود الثغرات .

ماذا عن مصر؟

« ماذا عن مصر.. وأين تقع في عملية التداخل وسرعة الحركة .. في العالم ١٢ .
في مصر وخلال الخمسة عشر عاما الأخيرة حدث تطور هام هو تزايد
مدنخرات المصريين العاملين خارج الوطن وهذه المدنخرات كانت عرضة لمنافسة
غير عادلة من السوق العالمية .
وبحسبة بسيطة يمكن القول إن هذه المدنخرات المصرية وصلت إلى ما يقرب
من ربع الناتج القومي وأكثر. وفي نفس الوقت تمثل نصف حصيلتنا من النقد
الأجنبي وأكثر..
معنى هنا أن جزءا ضخماً من مدنخراتنا الرئيسية أصبح موجوداً خارج
الحدود ونحت ضغط منافسة رهبة لكسب هذه الأموال بعيداً عن مصر وإذا
لم نكن قادرين على التعامل مع هذه المنافسة وهذا الضغط .. وجذب هذه
الأموال داخل الحدود فعنى هذا أننا نخسر المعركة .

٤ ملايين متعامل :

وما يزيد من صعوبة هذا التحدى وهذه المعركة هو أن الدولة عليها أن
تتعامل مع ٣ أو ٤ ملايين شخص وليس مع مجموعة بذاتها .. والملايين الأربعة
هم أصحاب المدنخرات في الخارج .
ولذا فالتعامل هنا يتطلب أن تكون أعيننا مع مصالحهم المباشرة ومع

مشكلاتهم وحتى مع غزائر الملكية التي تحركهم وهو ما يؤدي إلى صعوبة الوصول إلى نتائج سريعة وصائبة ما لم يكن أسلوب التعامل بنفس المعدل وعلى نفس المستوى من ضخامة المشكلة .

والقضية الثانية بالنسبة لمصر هي مواجهتها لحروب طويلة منهكة استنفدت الكثير من الموارد .

لكن يبقى أن تجربة التنمية في مصر كانت تجربة رائدة .

* كيف هي رائدة .. ونحن نجد صعوبة في التعامل مع الحاضر ؟ .

الريادة التي أعنيها هي أننا نحملنا عبء التعلم ، لأن الريادة تعني خوض مجال جديد ، الخطأ فيه وارد خصوصاً وأن معركة الاستقلال الوطني ارتبطت بمعركة الاستقلال الاقتصادي .

وقد بدأنا ذلك منذ ثورة ١٩١٩ ورغم ما يقال عن إسماعيل صدقي باشا إلا أنه هو الذي حمى الصناعة الوطنية .. ببساطة أكثر ، كانت تجربتنا في التنمية مكلفة . في الثلاثينيات وفي الستينيات خصوصاً حيناً وضعنا مشروع تنمية طموح أكبر من قدراتنا وتحملنا فيه تكلفة التعلم .

الانفتاح ضرورة :

* نقرب أكثر لمشكلة اليوم .. ما هذا الجدل الجارى حول نهج التنمية وحول ما يقال من عاص وعام ؟ .

اختصر الاجابة وأقول : الانفتاح الاقتصادي كان ضرورة .. لكننا اتبعنا فيه الاسلوب الخاطئ حيث بدأنا بالنهاية .

فكرة الانفتاح كانت في محلها تماماً .. لكننا لم ننظر إلى المؤشرات الحقيقية :

- لم نهتم بتخفيض تكلفة الإنتاج .
- لم نهتم بتطوير الإدارة . وهو ما كانت تفرضه مؤشرات التجربة السابقة .
بصراحة أكثر كان لابد وأن نعيد تقييم مجمل الأسعار لتكون أسعاراً حقيقية
ولكل سلعة على حدة .
فالأسعار في حقيقتها هي كالأعصاب بالنسبة للجسد . وهي المؤشر الصائب
لاتخاذ القرار السليم وإذا لم نراع ذلك ستأتي نتائج خاطئة ..
والأسعار تمتد من سعر السلعة إلى سعر الصرف إلى سعر الفائدة الدائنة
والمديونة .. وتمتد كذلك لتوازن الميزانية وللميزان التجاري . وهو ما كان يجدر بنا
البدء به مع الانفتاح لكننا فتحنا واقترضنا .
لكن إذا تحدثنا عن اليوم نقول دون تردد أن مصر اليوم أكثر نصيباً فقد
تعلمت ودفعت تكاليف التعلم . وتبيننا أخطأنا .. وبكل الحسابات فترة عبد
الناصر وفترة السادات كانتا ضرورة بصرف النظر عن الأخطاء ونحن اليوم أمام
توجه سليم ..

لا تصالح مع البيروقراطية :

« أعطيت أهمية ضخمة لقضية البيروقراطية والانفجار السكاني . فهل من سبيل لتحويل
هذا التضخم البشرى والبيروقراطي إلى عناصر إنتاج لا عناصر تعويق .. ١٢ .
علينا أن نتعرف أولاً على الهدف الذي نريد التوصل إليه وبوضوح .. علينا أن
نقف على بداية الطريق وإذا كانت البيروقراطية والانفجار السكاني من المعضلات
إلا أنه لابد من المواجهة ولا يصح التصالح معها ..
صحيح أن السيطرة على موضوع الانفجار السكاني صعبة جداً لأننا نتعامل
هنا مع مشكلة أطرافها ٧ ملايين أسرة على الأقل .. لكن واجبنا أن نبدأ حملة

يقناع بلا هوادة وعلى مدى ٣٦٥ يوماً في السنة .
وهنا التعليم مهم .. والتعبئة المعنوية هامة . فالطفل الزائد عبء وليس
مكسباً . والعلاج بالتدرج وليس بالمفاجأة .
علينا أن نجعل من هذه القضية قضيتنا جميعاً ونطلق الخيال من أجل
البحث عن حل ونضغط وبكل الوسائل ورأى أن قضية الانفجار السكاني
تحتاج إلى اهتمام أكبر من الدولة ..
صحيح أن الدولة معذورة لكن خطأها يقع حيناً أبعدت هذه المشكلة في
سلم الأولويات وحيناً تعجلت النتائج ..
ولللأسف مازال هناك قطاع كبير من الناس واقعاً في حيرة ما إذا كان تحديد
النسل حلالاً أو حراماً .. مع الدين أو ضده .
ولللأسف وفي بعض الأحيان تساهم بعض أجهزة الدولة في إحباط ما يقوم
به جهاز آخر في هذا المفهوم بالذات .
لماذا لا تقدم الدولة حوافز ملموسة لترشيد النسل .. ولماذا لا نحسم قضية
الحلال والحرام .

استيراد العمالة :

« كيف نتحدث عن تصخم في القوى العاملة .. بينما بعض المرافق تعاني من نقص
العمالة والبعض الآخر يستورد عمالاً من الخارج ؟ » .
أتفق تماماً مع صحة هذه الظاهرة وهي إحدى الظواهر السلبية والحل
لليبروقراطية المصرية .. ويجب أن نهتم بعلاج مشكلة الإدارة الحكومية لأنها
تقتطع جزءاً كبيراً من وظائف العمل الإنتاجي وتحوّله إلى وظائف إدارية غير
منتجة .

وأنا أستدرك وأقول إن البيروقراطية هي صانعة الحضارات وهي الأساس لنجاح أى نظام بشرط ألا تفرق في تطلعاتها وتصبح بيروقراطية طفيلية .. فكل تضخم لجهاز - رغم أهميته - يتحول إلى جهاز سلبي ولقد رأينا ذلك في أوروبا في العصور الوسطى حينما تضخم دور الكنيسة ورجال الدين . ورأيناه في المجتمعات العسكرية عندما تضخمت الإنكشارية في الدولة العثمانية . وفي روما القديمة ...

وتبقى الحقيقة الدائمة وهي أنه لا نجاح إلا بقوى العمل المنتج .. والزيادة والتضخم البيروقراطي خلل على حساب الإنتاج . وهو ما نراه اليوم فائض عمالة وفي نفس الوقت نقصاً خطيراً في التخصصات المطلوبة . في الزراعة مثلاً لدينا عجز محيف في العمال الزراعيين بينما تعاني تضخماً سكانياً وتضخماً إدارياً . معنى هذا أننا لم نستطع أن نجذب للزراعة حاجتها من العمال بسبب ضعف الأجور وبسبب سوء التأهيل وبسبب تضخم حجم الإنفاق على الإدارة . وعلى كل حال لا تقدم بلا تنسيق منهجي يضع في الحساب كل العوامل وكل عناصر القوة والنجاح ..

أربعة على كتف واحد :

* هل البيروقراطية شخص ، أم جهاز ، أم مفهوم ، حتى نعرف كيف نواجهها ؟
البيروقراطية في البداية والنهاية مفهوم وعقلية شخص أو أشخاص يريدون إثبات ذواتهم . لكننى مصر على أن العلاج في مصر يجب أن يبدأ بمعالجة التضخم البيروقراطي وعلاج مشكلات الإدارة في الحكومة ..
ومرة أخرى لا يصح أن يقتطع من جهاز الإنتاج بعض قواه لتضاف إلى

جهاز إدارى غير منتج . والواقع يقول إن كل منتج يحمل على كتفيه أكثر من
٤ أشخاص باسم الإدارة ..

في مصر قوة للعمال ١٣ مليون فرد .. بينما المنتجون الحقيقيون أقل من هذا
العدد بكثير .. ومعنى هذا أننا أضعفنا طاقة الإنتاج والعمل بالمبالغة في أجهزة
الإدارة والرقابة والإشراف والتي تحاول البحث عن دور مفيد لها فلا تجد أمامها إلا
ما يعوق ولا يضيف بل ويضعف أثر المؤشرات الاقتصادية الحقيقية ..
لا يجب أن نسمح بأن تتحمل طبقة الإنتاج طبقة طفيلية تعطينا دائماً
مؤشرات خاطئة .

طرد نصف الموظفين :

* إحدى وصفات صندوق النقد الدولي هي أنه يجب طرد نصف الموظفين بالدولة
وتعويضهم .. وتمت التجربة في بعض البلاد مثل أوغندا وشيلي .. فما رأيكم في هذه
الوصفة ؟

هذا ضيق أفق شديد .. إذا كانت البيروقراطية خطراً .. فالأخطر هو
المبالغة .. وكل مجتمع يحتاج إلى جهاز بيروقراطى وسلطة قوية . والطرد مثله مثل
من يعالج جرحاً بسيطاً بالبر .

فلا دولة بلا بيروقراطية .. والقاعدة أن دور البيروقراطية نبيل وأنا أطالب
بإعادة تقييمها وليس ببتها . علينا أن نزرع الثقة في نفوس الموظفين ولا نضع فوق
رقابهم سيف الإغفاء أو الطرد .. وعلينا أن نشخص المرض ونبدأ العلاج
بالتدرج ..

والقاعدة دائماً تأمين الموظف لا هزه .

في الفترة القادمة لا بد أن نحدد خطانا ويعلم كل شخص أنه ليس مفروضاً على
الحكومة أن تعلمه وتوظفه . وهذه الحقيقة يجب أن تكون واضحة قبل وقت كاف

من نهاية التعليم ، إلا أنني في نفس الوقت لا أستبعد تمامًا فكرة فتح فرص جديدة أمام العمالة الزائدة بإعادة التأهيل أو بتسليمها مبلغًا مناسبًا من المال يفتح أمامها فرصة جديدة ..
إن هدف التوازن في الميزانية هدف هام لا يجب أن نخرج عليه وأنخطر الأشياء أن تطلب من البيروقراطية ذاتها معالجة البيروقراطية .

من يحكم من ؟

واسمح لي أن أعود إلى ما إذا كانت البيروقراطية شخصًا معنويًا هلاميًا أم أنه كيان أكبر .. ما أعرفه أن هناك وظيفة اقتصادية وعملاً إنتاجيًا يؤدي إلى عائد اقتصادي يتفق سعره مع تكلفة الإنتاج .
هناك أيضًا وظيفة سياسية حاکمة تحدد حدود العمل الإداري والتنفيذي وفق منهج سليم تحدده الوظيفة السياسية .
وحيثما تتحكم البيروقراطية بجهازها الإداري فعني هذا أن هناك ضعفًا في الجهاز الاقتصادي وفي الجهاز السياسي ..
في بعض الأحيان يرتقى مسئول الجهاز الإداري إلى درجة سياسية لكنه يصعد إليها بنفس العقلية وهؤلاء ليسوا هم رجال الجهاز السياسي صاحب الرؤية والتوجه . كلما كبرت قاعدة الجهاز السياسي وقاعدة الجهاز الاقتصادي تقلصت بالتالي قاعدة الجهاز الإداري البيروقراطي والعكس صحيح .

استيراد أم تصدير؟

* أنت منهم بأنك تحول المستوردين وليس المصدرين فهل البنك للاستيراد أم للتصدير؟
رأيي أن نجاح البنك الذي أتولى مسئوليته هو الذي دفع إلى هذا الهجوم .

ثانياً - وبكل صراحة ... إن هناك نقصاً في الفهم بالنسبة لقضية الاستيراد والتصدير .. وننتقل إلى الحقائق . ففي خلال ثلاث سنوات وافقنا على تمويل ٥٠ مشروعاً للتصدير ..

ثالثاً .. إن دور البنك هو التمويل .. والتمويل نوعان :

- تمويل لنشاط جار لمصدر يريد تجهيز البضاعة لتصديرها سواء شراء مواد خام أو تجهيز .

- النوع الثاني تمويل مشروعات جديدة وهي نشاط رأسمالي وهذا النوع يتطلب معرفة المدة الزمنية التي يكتمل فيها بناء هذا المشروع ..

والبنك بهذا المفهوم بنك تجارى وبنك لتمويل مشروعات التصدير .. ومن الجهل الشائع الذى كثيراً ما يتردد هو الاتهام بأننا نحول الاستيراد أكثر من تمويلنا للتصدير . والحقيقة التى يجب أن يعرفها الجميع أن جزءاً كبيراً من التصدير يتطلب أولاً الاستيراد المتمثل فى مستلزمات الإنتاج وفى المعدات .. بينما توجد أيضاً تمويلات لمكونات الإنتاج للمشروعات وبعضها غير استيرادية ولا تصديرية مثل تمويل أرض لمصنع يعد للتصدير .. وتمويل بناء هذا المصنع وتمويل استيراد الآلات له يعتبر خطوة فى سبيل زيادة الطاقة الإنتاجية المعدة للتصدير فى المستقبل .

مساءدا نصدر :

* البعض يسأل ويلج : لماذا لا نصدر إنتاجنا بالكامل .. فهل هذا أيضاً خطأ شائع ؟ .
هناك سلع ذات ميزة مطلقة ونسبية كالبنترول والقطن والقوسفات وخدمات هيئة قناة السويس سوقها مفتوح بالكامل للخارج .
هناك أيضاً مشروعات تابعة لما يسمى بالشركات المتعددة الجنسية وهذه

المشروعات تعتمد تمامًا على الأسواق التي تضمها هذه الشركات .
أما ما غير ذلك فالصورة مختلفة تخضع لعوامل كثيرة أولها .. استيفاء حاجة السوق المحلي منها .. فهو الذي يمثل القاعدة الأساسية لها .
هناك كذلك عناصر المنافسة سعرا وجودة وهذا النوع له حصة محددة في السوق الدولي تتأثر بعوامل كثيرة ومهمتنا أن نرفع هذه الحصة مع الوضع في الاعتبار أنها في النهاية حصة محدودة ..

وعلى كل حال لا يمكن تحقيق كل شيء دفعة واحدة والشطارة أن نفتح لمنتجاتنا سوقا في الخارج بالجودة والسعر المنافس عن طريق خطة محكمة ..
وما دمتنا في مجال نقد البنك وأنشطة تمويله فإن البعض يقول إننا نمول تصدير سلع غير أساسية .. وأنا بدوري أسأل : هل الدولار المتولد من هذه السلع غير الأساسية كاللبان والمواد الغذائية والحلوى دولار من نوع خاص يختلف عن الدولار المتحصل من تصدير البترول في شكله وقيمته أم أنه نفس الدولار ؟ ! .
باختصار قضيتنا أن نزيد حجم عائداتنا من صادراتنا مادامت السلعة مقبولة وقادرة على فرض نفسها في سوق المنافسة العالمي ..

زيادة صادرات الموالح :

* اتهام آخر هو انخفاض صادراتنا من السلع الزراعية ؟ .

بالعكس كل الأرقام تؤكد أن صادرات الموالح زادت في العام الماضي ٤٠٪ . وعلى كل حال فالإنتاج الزراعي يخضع لأمر كثيرة .. الطبيعة تلعب دورا . والعمالة كذلك . ونحن من جانبنا لا نتميز بين سلعة تصديرية وأخرى مادامت تدر عائدا للدولة . وهنا أحب أن أضيف أن البنك لا يمول فقط

الاستيراد كما يقولون والتصدير كما هو منوط بنا ولكتنا نسعى لتمويل مشروعات تصديرية فضلاً عن التأمين على الصادرات وقدمنا مشروعاً للحكومة بذلك .
ما أود أن أقوله هو ضرورة زيادة الوعي بقضية التصدير ..

نحن نصدر لأننا في حاجة إلى الاستيراد لتوفير المواد اللازمة لمصر . والتصدير - لهذا - ليس هدفاً في ذاته وإلا أصبح عقوبة على الشعب . فلم تعد دولة في العالم تستطيع أن تعتمد على نفسها فقط ، إنما هي حركة تبادلية تصدير واستيراد .. ليس هذا قاصراً على دول متوسطة الحجم كمصر ، ولكن حتى الدول القارات مثل أمريكا وأستراليا وروسيا تخضع لنفس المنطق . وكما قلت في البداية لا توجد سلعة واحدة في العالم وطنية بنسبة ١٠٠٪ .

إن ما يحدث في العالم اليوم هو - بمفهوم الروس - بروتريوكا جديدة .. أي إعادة بناء .. فلم تعد دولة قادرة على تجاهل التبادل والتداخل الواقع في السوق العالمي اليوم . لكن بشرط أن نستورد من عرق جبيننا أي أن نعمل ونصدر لكي نستورد ، وقضية الاستيراد في مصر خاصة لسببين :

الأول : فجوة الغذاء .

والثاني : لوازيم الإنتاج والآلات .

والتصدير ضرورة قصوى لتحقيق ذلك ولقد أعطينا في البنك الأولوية لاستيراد مستلزمات الإنتاج وللمصدرين . والتصدير يفتح علينا التوافق على دول العالم لتبين احتياجاتهم وتعرف على أسلوب حياتهم لنتفتح بالتصدير آفاقاً جديدة ، ويجب أن نضع التصدير والاستيراد في إطارهما الحقيقي أي إطار النظرة المتكاملة .

نمط الاستهلاك الخاطئ :

* نخشى أن يفقد هذا الشرح الذى قدمته إلى تلبية مفهوم خاطئ وهو أن الاستيراد أهم من التصدير ونحن نعانى من حجم استيراد محبط لكل تنمية ١٢ .

المشكلة ليست استيراداً أو لا استيراد وإنما هي اعوجاج نمط الاستهلاك - هي في إشباع حاجات غير ضرورية باستيراد سلع غير ضرورية .
عندنا مبالغات .. بل المخراقات في الاستيراد وحجمه .. هذه حقيقة لكن الحقيقة الأخرى أن تفقدنا هذه الحقيقة إلى خطأ أكبر هو حظر الاستيراد .

الأسمنت ومحاكمة المسئول !!

* بنفس المفهوم نلاحظ المخراقات استيراد بعض المواد التى تكلف المليارات بينما نستطيع مصر توفيرها بسهولة مثل الأسمنت والسمامير وحديد التسليح ١٢ .

القاعدة . حيث يوجد احتكار وتسلط تضار مصالح الجاهير . هناك بعض السلع المحلية فيها احتكار وبالاحتكار يرتفع السعر . نفس الشيء السلع المستوردة تؤثر على الداخل ولاشك أن المحتكرين يؤثرون في السوق والأسمنت إحدى هذه السلع .

وفى رأي أن موضوع الأسمنت ليس فى حاجة للتعرف على المشكلة وإنما فى حاجة إلى محاكمة المسئولين عنها فمن يستطيع أن يقنعنى أن تبدأ العمرة « الصيانة السنوية » فى ٤ مصانع أسمنت مرة واحدة وفى وقت واحد ١١١ .
أليس معنى هذا فتح الطريق واسعاً للاستيراد .

إن مصر تمتلك كل المواد الأولية اللازمة لإنتاج الأسمنت ولديها الخبرة متوافرة لهذه الصناعة .. بل كنا نصدر فائض إنتاجنا فماذا حدث ؟! المسألة أبعد

من أن تكون خطلاً في سياسة الاستيراد أو التصدير .
هي شيء غير هذا تماما .. ولذا أطالب بالمحاكمة وليس بالدراسة .
ولذا أعود فأقول إن موضوع التصدير عملية منتشرة فيها الإنتاج وفيها التمويل
وفيها التأمين والاستيراد كذلك وهو ما نحاول القيام به من خلال نشاط
البنك .

دراسة لسوق جديد :

* وقد تشعبت مسئلية التصدير بهذا الشكل فهل يساهم البنك في فتح أسواق جديدة ولو
بدراسات عن السوق العالمي يقدمها للمنتجين ؟ ! .

لدينا قسم للمشروعات يقوم بدراسة منتج معين ويحدد جدواه كما يقوم البنك
أيضا بمد المصدرين والمنتجين بمعلومات عن الدول الأخرى والأسواق المتاحة
والسلع المطلوبة وأسعارها في ضوء مناقشات الدول الأخرى لكنني أعود وأقول
إن التصدير سياسة متكاملة تضعها الدولة تستخدم فيها كل مؤسساتها التمويلية
والبحثية والتعليمية والجامعية . لتقدم في النهاية تصورا متكاملا لعمل ضخم
نحس جزء منه .

القطاع الخاص أكثر :

* خلال الثلاث السنوات الماضية للبنك .. هل كانت الأولوية في التمويل للعام أم
للخاص ؟ .

ليست المسألة العام أو الخاص .. لكن الواقع يقول إن معظم المتعاملين معنا
من القطاع الخاص وفرص النجاح أمامهم كبيرة وتوجد مشروعات ذات
مستقبل عظيم أذكر منها على سبيل المثال لا الحصر السجاد والمنسوجات

والملابس الجاهزة والأعشاب الطبية والصناعات الغذائية والعبوة في النهاية بالتأثير الشامل لصادراتنا على مجمل الاقتصاد القومي .

حواجز التصدير :

* بعض الدول تلجأ لنظام دعم الصادرات لتستطيع منافسة السوق العالمي فأين نحن من هذا المبدأ ؟ .

قضية التصدير لها أعباؤها المالية ومالم نكن قادرين على تحمل هذا العبء لن نفعل شيئا . أقصد بذلك توفير التمويل .. وهذا لا يحسمه الكلام وإنما يتم في إطار خطة كاملة توفر الموارد والمعلومات بالإضافة إلى أن عامل الجودة والسعر يحكمان المنافسة إلى حد كبير . والتصدير لا يتم بالأمانى الطيبة والدعوات الصالحة وإنما هو مجموعة من الآلام والتضحيات .. فلا تصدير بلا ألم .

* هل التأمين على الصادرات أحد هذه الآلام التي يجب تحملها ولماذا يتعثر مشروع التأمين ؟ .

المشروع يحتاج إلى أعباء مالية .. يحتاج إلى دعم من الحكومة في شكل سندات قيمتها ٥٠ مليون جنيه على الأقل .. وزير الاقتصاد وافق وعرض المشروع على مجلس الدولة فوافق والمشروع اليوم أمام مجلس الوزراء .

الإنتاج :

* نتحدث عن التصدير والإنتاج .. إن حجم الإنتاج ومستواه لا يرضيان ؟ .
أعود فأقول البيروقراطية هي السبب .. وأقرر أيضا أن سوء الإدارة ليس حكرا على الحكومة أو القطاع العام وحدهما وإنما نراه في القطاع الخاص أحيانا

أكثر مما نراه في الحكومة . لكن هناك فارقا كبيرا . إن سوء الإدارة في القطاع العام يؤثر على الدولة كلها .

سوء الإدارة والمعجز المالي في الحكومة لا يؤديان إلى إفلاس الدولة التي تستمر في تمويله من خلال عجز الموازنة . أما في القطاع الخاص فالخسارة وسوء الإدارة تؤديان إلى إغلاق المشروع وهو ما لا يمكن أن يتم بالنسبة لقطاعات الدولة .

وفي رأي أن الخسارة في الاقتصاد الحديث لا تقل أهمية عن الربح فكلاهما مؤشر حقيقي للوضع الاقتصادي والربح مؤشر نجاح يجب أن نكافئه ونسير عليه والخسارة مؤشر فشل يجب أن نحاسبه ونتجنب أسبابه .

مصر ووصفة الصندوق :

« نعود للقضايا .. بعد أن توغلنا كثيرا أمام التفاصيل .. لماذا يصر صندوق النقد الدولي على وصفات ليست فشلها .. دون مراعاة لطروف الدول .. ١٩ .

بعض الناس من أجل المبالغة يقولون إن الصندوق يقدم « رويشة » .. لكل الناس وبلا تمييز ، وكأنها « شربة بلدي » .

ويقولون إن الصندوق يهتم بالجوانب المالية ويتجاهل الأبعاد الاجتماعية وهذا ليس صحيحا على إطلاقه . فلا توجد رويشة أو وصفة موحدة يقدمها الصندوق لكل البلدان وليس صحيحا أنه يهمل تماما الجوانب الاجتماعية . الاتهامات قد تكون في جوهرها وعمومها صحيحة لكنها لم تعد كذلك الآن وبنفس الدرجة .

والدولة حقيقة - أي دولة - يجب أن يكون لديها تصور لسياسات الاقتصادية وتقدم للصندوق هذا التصور ويقدم الصندوق بدوره تصوره .. يجري حوار حول ما يمكن تطبيقه وما لا يمكن تطبيقه .

الدول التي لاتقدم تصورها ، يأتي الصندوق ليقدم أفكاره أو الوصفة ..
وينحصر عندها موقف الدولة في محاولة تخفيف الوصفة .
وأستطيع أن أقول .. إنه في بعض الأوقات في مصر .. لم نقدم نحن
تصورنا .. وتركنا للصندوق أن يقدم تصوراته هو . وقد ظهر ذلك بوضوح منذ
عام ١٩٦٤ وحتى عام ١٩٧٦ حيث توقف دورنا على محاولة تعديل وصفة
الصندوق . أما دول أخرى مثل المكسيك قد نجحت معه لأنها قارعت الحججة
بالحجة يوم تقدمت بأفكارها .

عالمية الديون :

* هل لديك تصور وأنت الأستاذ ، والمصرفي والخبير لمشكلة الديون التي أصبحت مشكلة
الصغار والكبار .. الدائنين والمدينين على السواء .. ؟ .

قضية الديون خطيرة .. وهي ليست مشكلة مصرية فلقد تجاوز حجم
مديونية العالم الثالث « التريليون » دولار - ألف مليار دولار - .
والقضية تحتاج إلى حل إجماعي شامل ولاتستطيع دولة واحدة أن تحلها ..
وعلينا أن نحاول إيجاد الوسائل المناسبة للوصول إلى حل شامل لها .
وبالنسبة لمصر بالذات .. هناك بعض الأمور في الداخل لها تأثير مباشر .
ومرتبط بالمديونية وهي : تأثيرها على قدرتنا على اقتراض جديد من أجل استمرار
التنمية فالدول لاتستطيع أن تعيش إلى الأبد بلا قروض ومن يقولون بوقف
الاقتراض نهائيا .. نقول لهم هذا مستحيل وغير منطقي .
ومصر تستطيع ان تضع استراتيجية عشرية ، أي على مدى عشر سنوات ..
يتحقق من خلالها توازن بين الموارد وحجم الاستيراد .
والوضع الحالي .. هو أن المدخرات أقل من حاجة الاستثمار والصادرات أقل

من الواردات . وعلينا أن نعمل على زيادة المدخرات . وعلى زيادة الصادرات .. وضبط الاستيراد ، لتحقيق هذا التوازن المطلوب .

دور الرأسمالية الوطنية :

* ما مدى قدرة الرأسمالية الوطنية على المساهمة الفعلية في خطط التنمية .. ؟ .

الصراع القائم حالياً بين المنتجين والمستوردين ، في القطاع الخاص ، يهدد الصناعة الوطنية .. وهذا الوضع سببه سلوك بعض عناصر القطاع الخاص - عناصر تتصف بعدم المسؤولية وبالانتهازية ، لأنها تحاول اقتناص أى فرصة ، حتى ولو كانت على حساب مستقبل ونشاط القطاع الخاص نفسه . وهذه قضية مناخ عام .. وهو للأسف سلوك نفشى ، تجده عند موظف القطاع العام ، مثلاً تجده في بعض قطاعات القطاع الخاص ، ونراه بشكل واضح في القطاع العام فيما نشهده من انحرافات وفي عدم القدرة على تحمل المسؤولية . ولا يمكن القول أن الشخص المنحرف في الحكومة ، سينصلح حاله إذا ذهب إلى القطاع الخاص .. فالمنحرف هو هو في العام وفي الخاص ولذلك فعلىنا أن نحسن المناخ .. وأن نقيم أسباب الثقة .. لأن غيابها ، يدفع البعض للكسب السريع والهرب بما حصل عليه ، لأنه لا يثق في الغد . ومسئوليتنا أن نزرع الثقة بوضع ضمانات الاستمرار .

الثقة .. والقوانين :

* المناخ .. الثقة .. الاستمرار .. هل يصنعها المزيد من القوانين .. ؟ !

لسنا في حاجة إلى مزيد من القوانين .. بل نحن في حاجة حقيقية لتقليل

عدد القوانين إنما المطلوب هو إصلاح قانوني .
المطلوب .. تنمية الإحساس والوعي بقيمة العمل .. المطلوب .. تأكيد
مفهوم أن الدولة ملك للمواطن .. وليست الدولة هي التي تملك الوطن
والمواطن .
وهذا المفهوم لا بد أن يكون راسخا في عقل المسئول ، وزيرا كان أم
خفيرا .. وراسخا أيضا في عقل المواطن .

السوفييت والسوق العالمي :

« بعد أن دخل الاتحاد السوفيتي شريكا في النظام الاقتصادي العالمي ، ومؤسسه .. هل
هذا مؤشر إيجابي لنا ولدول العالم الثالث .. أم أن فرصنا في « اللعب » على المنكرين
ضالقت .. ؟ »

الماركسية .. كانت جيدة لأنها قدمت أفضل دراسة للرأسمالية ولكنها لم تبين
كيفية سير النظام الاشتراكي .
والرأسمالية كانت هي مقدمة الثورة الصناعية ..
وليس صحيحا أن الاتحاد السوفيتي دخل النظام الاقتصادي العالمي بعد
« البريسترويكا » التي قدمها جورباتشوف .. إنما الصحيح أنه دخل النظام منذ
البداية .

فقد استغل « ستالين » .. فترة الكساد العالمي في الثلاثينيات لينفذ خططه
الصناعية .. واستخدم الاتحاد السوفيتي نظام القروض المؤجلة في الاعارة والتأجير
في الحرب العالمية الثانية .

اليوم الاتحاد السوفيتي يرى ضرورة زيادة الاندماج في السوق العالمي ..
وهو حريص على أن يتعايش معه .. ليستفيد ويفيد . وهذا اتجاه عام سائد ..

ووجب أن نضع خططنا وحساباتنا على أساس هذا السوق العالمي الواحد .
علينا أن نتبين حاجتنا ودورنا على ضوء هذه المتغيرات الدولية .. وليس على
أساس اللعب على المعسكرات .
علينا أن نتنبه لمصالحنا وواقع العالم قبل أن يفوتنا الركب .

رقم الايداع : ١٩٨٩/٥٣٣٧
التقديم الدولي . ٠ - ٣٢٥ - ١١٨ - ٩٧٧

مطالب الشروطين

المتاح: ١٦ شارع جواد حسن - طابق ٢ - ٢٥٢٤٥٧٨ - القاهرة - ٢٥٢٤٥٧٨ - ٢٥٢٤٥٧٨

مكتبات: حرس ب - ٨٠٦٤ - طابق ٢ - ٢١٥٨٨٩ - ٨١٧٧٣٥ - ٨١٧٧٣٥

محنة الاقتصاد والاقتصاديين

د. هـ. م. البستاني

1. المحنة الاقتصادية هي المحنة التي

تتعرض لها الدولة نتيجة

لضعف الاقتصاد الوطني

والتدهور المستمر في

مستوى المعيشة

والارتفاع المستمر في

معدلات التضخم

والفقر والبطالة

والجوع والمرض

والهجرة السكانية

والاضطراب الاجتماعي

والسياسي

والثقافي

والديني

والفكري

والعلمي

والفني

والصناعي

والخدمي

والثقافي

والديني

والفكري

والعلمي

والفني

والصناعي

والخدمي

2. المحنة الاقتصادية هي المحنة التي

تتعرض لها الدولة نتيجة

لضعف الاقتصاد الوطني

والتدهور المستمر في

مستوى المعيشة

والارتفاع المستمر في

معدلات التضخم

والفقر والبطالة

والجوع والمرض

والهجرة السكانية

والاضطراب الاجتماعي

والسياسي

والثقافي

والديني

والفكري

والعلمي

والفني

والصناعي

والخدمي

والثقافي

والديني

والفكري

والعلمي

والفني

والصناعي

والخدمي

To: www.al-mostafa.com